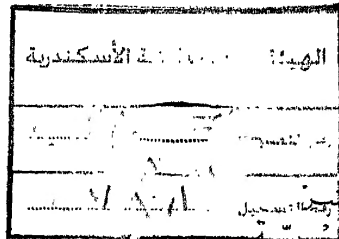


القرآن في الدولة الإسلامية

تأليف الدكتور

محمد أحمد خلف الله



ملزوم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرس

المصفحة

٣	تقديم
١٧	مراكز السلطة في العصر الجاهلي وقبيل البعثة المحمدية .
١٩	أمة عربية جديدة
٥٣	السلطة التشريعية
٨١	التنظيم السياسي أو أمانة الدعوة والفكر . . .
٩٧	الحكمة الدستورية العليا
١١٣	السلطة التنفيذية
١٥٥	وظيفة الدولة في المجتمع القرآني
١٨٩	خاتمة

تقديم

يعالج هذا الكتاب قضية من أهم قضايا القومية العربية في العصر الحديث . وليس ذلك إلا لأن هذه القومية حائرة بين الشرق والغرب — الشرق الروسى والصينى والغرب الأمريكى والأوروبى — وحيرتها هذه هى التى دفعت بعض الحاكّمين من أبنائها إلى السلفية ، وإلى الإعتماد على مبادئ الشريعة الإسلامية فى إصدار النظم الحديثة : النظم السياسية والإدارية ، والنظم الإقتصادية والإجتماعية ، وما أشبه .

وهذا الذى دفع بعض الحاكّمين إلى السلفية ، يستمقون منها ما هم فى حاجة إليه من مبادئ ، قد دفعنى من قبل إلى نفس الطريق . ولقد مضيت أنا فى هذه الطريق بضع خطوات كان من حصيلاتها هذه الكتب .

١ — القرآن ومشكلات حياتنا المعاصرة .

٢ — هكذا بينى الإسلام .

٣ — محمد والقوى المضادة .

وهذا الكتاب ، إنه أيضاً من حصيلة هذه الدفعة .

إنه يبحث قضية الدولة فى الصيغة التى جاءت فى القرآن الكريم . وهى صيغة تكشف عن حقيقتين كبيرتين فى تكوين الأمة وبناء الدولة .

الاولى : أن القرآن الكريم لم يضع فى ذلك إلا الخطوط الرئيسية الكبرى التى تعصم الإنسان من الزلل ، وتوجه خطاه إلى الطريق المستقيم — طريق الحق والعدل والخير العام .

الثانية — أن القرآن الكريم قد ترك للإنسان التفصيلات ، وكل ما يتأثر بالزمان أو المكان .

ولقد حرصت كل الحرص على أن أجعل من هذا الكتاب - الوسيلة إلى شرح هاتين الحقيقتين ، وتوضيح أثرهما .
وأرجو أن أكون في ذلك من الموفقين .
والسلام ؟

محمد أحمد خلف الله

الدق ١ / ٥ / ١٩٧٣

الدولة : اسم للشئ الذى يتداول — أى ينتقل بين الناس من يد إلى يد أو من جماعة إلى أخرى .

وليس كل شئ يتداول يطلق عليه هذا اللفظ ، فإِنما هو للشئ الذى يحقق السيادة ويمكن من السلطان .

ويحاول بعض اللغويين التفرقة فى إستخدام هذا اللفظ حين يكون بفتح الدال وحين يكون بضمها ، فيستخدمون اللفظة بضم الدال حين تكون القوة المحققة للسيادة، والممكنة من السلطة، هى قوة المال . ويستخدمون اللفظة بفتح الدال حين تكون هذه القوة هى قوة الرجال :

ويبدو لنا أن منطلق هذه التفرقة عندهم ، الآية القرآنية الكريمة الواردة فى سورة الحشر ، وهى قوله تعالى : « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله للرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، كى لا يسكون دولة بين الأغنياء منكم . »

فى هذه الآية يستخدم القرآن الكريم الكلمة بضم الدال عند حديثه عن الفيء — أى عن قوة المال .

والقرآن الكريم يرفض فى هذه الآية أن يصبح المال قوة فى أيدي الأغنياء يتداولونها فيما بينهم ، ويحض على أن ينتقل المال إلى الفئة الفقيرة — فئة المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق ، ليصبح قوة فى أيديهم أيضاً .

وبقية الآية ، والآية التى تتلوها توضح ذلك تماماً . « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إن الله شديد العقاب .

للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من

الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله ، أولئك هم الصادقون .
والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ، ولا يجدون
في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة . ومن
يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » .
وكان هذا المال هو المال الذي آل إلى المسلمين من إجلاء اليهود عن مدينة
الرسول عليه السلام .

* * *

والشيء الذى يتداول إنما ينتقل من يد إلى يد ، وينزع بذلك السلطة من اليد
الأولى ليضعها في اليد الثانية .
ويستخدم اللغويون هذه المادة اللغوية في زرع السلطة وفقدائها أكثر من
إستخدامهم لها في إيجادها وتسكينها .
يقولون : دالت دولة بنى فلان أى ضعفت وذهبت ريحها . وأدال الله من بنى
فلان أى أضعفهم أو انتقم منهم .
وانتقال السلطة من يد إلى يد ، وتداولها بين الجماعات ، لا يكون جزافا ،
فإنما لابد لذلك من عوامل تدفع إليه ، وتنتهى به إلى غايته .
هذه العوامل تسمى في القرآن الكريم بالسَّنن : السنن الإلهية ، أو سنة
الله في خلقه .
ويجعل القرآن الكريم هذه السنن من الحتميات التى لا تتخلف ، فهى
تكون فى كل زمان وفى كل مكان .
والآيات القرآنية الكريمة التى تشير إلى هذه الحتميات كثيرة ، ونكتفى
فى هذا الموقف بالآيات التالية : —
يقول الله تعالى من سورة الإسراء : « سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا
ولا تجد لسنةنا تحويلا » .

ويقول من سورة فاطر : « وأقسموا بالله جهد أيمانهم : لئن جاءهم نذير
ليكونن أهدى من إحدى الأمم .

فلما جاءهم نذير مازادهم إلا نفورا : استكبارا في الأرض ، ومكر السيء -
ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله .

فهل ينظرون إلا سنة الأولين ، فلن تجد لسنة الله تبديلا ، ولن تجد
لسنة الله تحويلا » .

ويقول تعالى من سورة آل عمران : « قد خلت من قبلكم سنن فسيروا
في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين » ،

* * *

وقد فطن المفسرون للقرآن الكريم إلى بعض هذه العوامل ، وحاولوا توضيح
ما فيها من قوى دافعة إلى الحتمية ، وذلك عند تفسيرهم للآيات القرآنية الكريمة
الواردة في شأن سنن الله في خلقه .

ونعرض عليك بعض هذه الآيات وأقوال المفسرين فيها ، ونرجوا ألا تزحجك
الإطالة ، فنحن لم نقصد منها إلا البيان المفصل لهذه السنن أو هذه العوامل .

* * *

١ - جاء في تفسيرهم للآية القرآنية الكريمة : « وتلك الأيام نداولها
بين الناس » - ما يلي : -

الأيام جمع يوم ، وهو في أصل اللغة بمعنى الزمن والوقت .

والمراد بالأيام هنا أزمنة الظفر والفوز .

ونداولها بينهم : نصرها ، فندبل تارة لهؤلاء ، وتارة لهؤلاء .

فالداولة بمعنى الماورة . يقال : داولت الشيء بينهم فتداولوه ، تكون الدولة
فيه لهؤلاء مرة ، ولهؤلاء مرة .

ودالت الأيام : دارت .

والمعنى : أن مداولة الأيام سنة من سنن الله في الاجتماع البشرى ، فلا غرو أن تكون الدولة مرة للمبطل ومررة للمحق ، وإنما المضمون لصاحب الحق أن تكون العاقبة له ، فإنما الأعمال بالخواتيم .

قال الاستاذ الإمام : هذه قاعدة كقاعدة « قد دخلت من قبلكم سنن » أى هذه سنة من تلك السنن . وهى ظاهرة بين الناس بصرف النظر عن المحققين والمبطلين .

والمداولة فى الواقع تكون مبنية على أعمال الناس . فلا تكون الدولة لفريق دون آخر جزافا . وإنما تكون لمن عرف أسبابها ورعاها حق رعايتها — أى إذا علمتم أن ذلك سنة فعليكم ألا تهنوا وتضعفوا بما أصابكم لأنكم تعلمون أن الدولة تدول .

والعبارة القرآنية تؤىء إلى شئء مطنوىء كان معلوما لهم . وهو أن لكل دولة سبب . فكأنه قال : إذا كانت المداولة منوطة بالأعمال التى تفضى إليها كالاجتماع والفتات وصحة النظر وقوة العزيمة . وأخذ الأهبة وإعداد ما استطاع من القوة ؛ فعليكم بهذه الأعمال وأحكموها أتم الأحكام .

ويقال فى التقدير : وتلك الأيام نداولها بين الناس ليقوم بذلك العدل ويستقر النظام ؛ ويعلم الناظر فى السنن العامة ؛ والباحث فى الحكمة الإلهية البالغة . أنه لا محابة فى هذه المداولة . . .

وليعلم الذين آمنوا منكم أن الاجتهاد الاجتماعى الذى يدال به قوم على قوم مما يظهر ، ويتميز به الإيمان الصحيح من غيره .

* * *

٢ — ويقولون عند تفسيرهم للآية القرآنية الكريمة : « قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء » ما بلى : —

أقول — والقول هنا للشيخ رشيد رضا « : والظاهر المتبادر أن المراد بالملك : السلطة والتصرف في الأمور ، والله سبحانه وتعالى صاحب السلطان الأعلى والتصرف المطلق في تدبير الأمر وإقامة ميزان النظم العام في الكائنات ، فهو يؤتي الملك في بعض البلاد من يشاء من عباده : —

إما بالتبع لما يختصهم به من النبوة كما وقع لآل إبراهيم .
وأما بسيرهم على سنته الحكيمه الموصلة إلى ذلك بأسبابه الاجتماعيه — كتكوين العصبيات — كما وقع لكثير من الناس .

وينزعه ممن يشاء من الأفراد ، ومن الأسر والعشائر والمصيبات والشعوب ، بتسكينهم سنته الحافظة للملك : كالعدل ، وحسن السياسة ، وإعداد المستطاع من القوه — كما نزع من بني إسرائيل ومن غيرهم بالظلم والفساد .
ذلك أننا لا نعرف ما قضت به مشيئته عز وجل إلا من الواقع ، لأنه لا يقع في الوجود إلا ما يشاء .

وقد نظرنا فيما وقع للغابرين والحاضرين ، ومحصنا أسبابه فآلئها نرجع إلى سنن مطرده . كما قال تعالى في هذه السورة : « قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا »

* * *

٣ : — ويقولون عند تفسيرهم للآية القرآنية التالية : — « ألم تر إلى الذين يزكون أنفسهم ، بل الله يزكي من يشاء ... » مايلي : —

إن الله العظيم الحكيم لا يجازي في سنته المضطرده في نظام خلقه نساما ، ولا يهوديا ، ولا نصرانيا ، لأجل اسمه ولقبه ، أو لانتسابه بالاسم إلى أصفياه من خلقه — بل كانت سنته حاكمة على أولئك الأصفياء أنفسهم ، حتى إن خاتم النبيين صلى الله عليه وعليهم أجمعين وسلم قد شج رأسه ، وكسرت سنه ، وردى

في الحفرة ، يوم أحد — لتقصير عسكره فيما يجب من نظام الحرب .

فإلى متى أيها المسلمون هذا الفرور بالانتماء إلى هذا الدين وأنتم لا تقيمون كتابه ، ولا تهتدون به ، ولا تعتبرون بما فيه من النذر .

الأترون كيف عادت الكرة إلى تلك الأمم عليكم بعد ما تركوا الفرور ، واعتصموا بالعلم ، والعمل بما جرى عليه نظام الاجتماع من الأسباب والسنن ، حتى ملكت دول الأجانب أكثر بلادكم ، وقام اليهود الآن ليجهزوا على الباقي لكم ، ويستردوا البلاد المقدسة من أيديكم ، ويقيموا فيها ملكهم؟؟

فاهتدوا بكتاب الله الحكيم ، وبسنته في الأمم .

واتركوا وساوس الدجالين الذين يبشون فيكم نزعات الشرك فيصرفونكم عن قواكم العقلية والاجتماعية ؛ وعن الاهتداء بكلام ربكم ... »

* * *

٤ — : ويقولون عند تفسيرهم للآية القرآنية الكريمة : « وقال لهم نبيهم : إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا .

قالوا : أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ، ولم يؤت سعة من المال ؟

قال : إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم ، والله يؤتي ملكه من يشاء والله واسع عليم » مايلي : —

والتبادر عندي أن معناه فضله واختاره عليكم بما أودع فيه من الاستعداد الفطري للملك .

ولا ينافي هذا كون اختياره كان يوحى من الله ، لأن هذه الأمور هي بيان لأسباب الاختيار ، وهي أربعة :

١ - : الاستعداد الفطرى

٢ - : السعة فى العلم الذى يكون به التدبير

٣ - : بسطة الجسم المعبر بها عن صحة وكال قواه المستلزم ذلك لصحة الفكر ، وللشجاعة والقدرة على المدافعة ، والهيبة والوفار

٤ - : توفيق الله تعالى الأسباب له ، وهو ما عبر عنه بقوله والله يؤتى ملكه من يشاء .

والاستعداد هو الركن الأول فى المرتبة فلذلك قدمه .

والعلم بحال الأمة ومواقع قوتها وضعفها ، وجودة الفكر فى تدبير شئونها ، هو الركن الثانى . فكم من عالم بحال زمانه غير مستعد للسلطة آخذ من هو مستعد لها سراجا يستضىء برأيه فى تأسيس مملكة أو سياستها — ولم ينهض به رأيه إلى أن يكون هو السيد الزعيم فيها .

وكال الجسم فى قواه وروائه هو الركن الثالث فى المرتبة ، وهو فى الناس أكثر من سابقة .

وأما المال فليس بركن من أركان تأسيس الملك . لأن الزايات الثلاث إذا وجدت سهل على صاحبها الإتيان بالمال .

وإننا نعرف فى الناس من أسس دولة وهو فقير أى . ولكن استعداده ، ومعرفة بحال الأمة التى سادها : وشجاعته : كانت كافية للاستيلاء عليها ، والاستعانة بأهل العلم بالإدارة والشجمان على تمكين سلطته فيها .

وقد قدم الأركان الثلاثة على الرابع لأنها تتعلق بمواهب الرجل الذى اختير ملكا فأنكر القوم اختياره ، فهى المقصودة بالجواب .

وأما توفيق الله تعالى بتسخير الأسباب التى لا عمل له فيها لسعيه ، فليس من

مواهبه ومزاياه لتقدم في أسباب اختياره، فإنما تذكر تمة للفائدة وبياناً للحقيقة —
ولذلك ذكرت قاعدة عامة لا وصفا له .

وأقول : إن من الناس من يظن أن معنى إسناد الشيء إلى مشيئة الله تعالى هو أن الله تعالى يفعله بلا سبب، ولا جريان على سنة من سننه تعالى في نظام خلقه، وليس كذلك ، فإن كل شيء بمشيئته تعالى ، وكل شيء عنده بمقدار . أى بنظام وتقدير موافق للحكمة ليس فيه جزاف ولا خلل .

فإنناؤه الملك لمن يشاء بمقتضى سنته إنما يكون بجعله مستعداً للملك في نفسه ،
وبتوفيق الأسباب لسعيه في ذلك — أى هو بالجمع بين أمرين : —

أحدهما : في نفس الملك

والثاني : في حال الأمة التي يكون فيها .

وفي الأحاديث المشهورة على السنة العامة « كما تكونون يولى عليكم »
نعم ، إذا أراد الله سبحانه إسعاد أمة جعل ملكها مقويا لما فيها من الاستعداد
للخير، حتى يقلب خيرها على شرها فتكون سعيدة .

وإذا أراد إهلاك أمة جعل ملكها مقويا لدواعي الشر فيها ، حتى يقلب شرها
على خيرها فتكون شقية ذليلة ، فتعدو عليها أمة قوية ، فلا تزال تنقصها من
أطرافها ، وتفتت عليها في أمورها أو تناجزها الحرب حتى تزيل سلطتها
من الأرض .

يريد الله تعالى ذلك فيكون بمقتضى سنته في نظام الاجتماع .

فهو يؤتي الملك من يشاء ، وينزعه ممن يشاء ، ببدل وحكمه لا يظلم
ولا عبث .

يقول الله تعالى : « ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها
عبادى الصالحون »

ويقول : « إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده ، والعاقبة للمتقين »

(أ) : فالتقون في هذا المقام — مقام استعمار الأرض والسيادة في الملك ، هم الذين يتقون أسباب خراب البلاد ، وضعف الأمم ، وهي :

الظلم في الحكم

والجهل ، وفساد الأخلاق ، في الدولة والأمة .

وما يتبع ذلك من التفرق ، والتنازع ، والتخاذل .

(ب) : والصالحون في هذا المقام هم الذين يصلحون لإستعمار الأرض وسياسة الأمم بحسب استعدادها الإجتماعى ...

أطلت في بيان معنى مشيئة الله تعالى في إتيان الملك لأننى أرى عامة المسلمين يفهمون من عبارة الآية في إيجازها أن : الملك يكون للملوك بقوة آلهية هي وراء الأسباب والسنن التى يجرى عليها البشر في أعمالهم الكسبية .

وهذا الاعتقاد قديم في الأمم الوثنية .

وفي معناه عبارة في كتب النصرانية هي : وبه استعبد الملوك الناس الذين يظنون أن سلاطنتهم شعبية من السلطة الإلهية ، وأن محاولة مقاومتهم ^{هي} كحالة مقاومة البارئ سبحانه وتعالى ، والخروج عن مشيئته .

* * *

٥ : ٦ ١ — ويقولون أيضا عند تفسيرهم للآيتين القرآنتين الكريمتين

التاليتين .

(أ) : — « ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا

ما بأنفسهم »

(ب) : — « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »

يقولون على التوالى مايلي : —

(١) : — « هذا بيان لسنة عظيمة — من أعظم سنن الله تعالى في نظام الاجتماع البشرى ...

فلقد أثبت لهم أن نعم الله تعالى على الأقوام والأمم منوطة إبتداءً ودواماً بأخلاق وصفات وعقائد وأعمال تقتضيها .

فدامت هذه الشئون لاصقة بأنفسهم متمكنة منها ، كانت تلك النعم ثابتة بثباتها ، ولم يكن الرب الكريم ليفترعها منهم اقتزاعاً بنير ظلم منهم ولا ذنب .

فإذا هم غيروا ما بأنفسهم من تلك العقائد والأخلاق وما يترتب عليها من محاسن الأعمال ، غير الله عندئذ ما بأنفسهم وسلب نعمته منهم فصار : العنى فقيراً ، والعزير ذليلاً ، والقوى ضعيفاً .

هذا هو الأصل المطرد في الأقوام والأمم ...

إن للعقائد الدينية : الصحيحة والخرافية ، آثاراً في وحدة الأمة وتسكاتها ، وقوة سلطانتها أو ضعفه . ولا يظهر الفرق بينهما في الوجود إلا بوقوع التنازع بين أمتين مختلفتين فيها .

وإن للأخلاق الشخصية التي يتحقق بكثرة بعضها ما يسمى خلفاً للأمة أو الشعب ، مثل ذلك في حكمها وسلطانها ، وفي ثروتها وعزتها أيضاً ... »

(ب) : — « لحالة الأمم في صفات أنفسها ، وهي : عقائدها ، ومعارفها ، وأخلاقها ، وعاداتها ، هي الأصل في تغير ما بها من سيادة أو عبودية ، وثروة أو فقر ، وقوة أو ضعف .

وهي هي التي تمكن الظالمين من إهلاكها .

والنرض من هذا البيان أن نعلم : أنه لا يصح لنا الاعتذار بمشيئة الله تعالى .
عن التقصير في إصلاح شئوننا اتكالا على ملوكنا ...
إن مشيئة الله تعالى لا تتعاقى بإبطال سنته تعالى وحكمته و نظام خلقه . »

* * *

ونختتم هذا الفصل بهذه الفقرة الواردة في ص ٢٧٥ من الجزء الثاني من تفسير المنار .

ولم يكن من سنة الله تعالى أن يرزق الأمة : العزة والثروة والقوة والسلطة ،
من حيث لا يحتسب ولا تقدر ، ولا تعمل ولا تدبر — بل يعطيها بعملها
ويسلمها بزللها .

وقد بين الأستاذ الامام هذا المعنى غيره مرة . وقد تقدم في التفسير .
وهو مؤيد بآيات الكتاب المبينة لسنن الله العامة .

يقول تعالى : « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » فجعل وقوع
الظلم سببا في وقوع البلاء على الأمة — من ظلم منها ومن لم يظلم .
ومن الظلم ترك مقاومة الظلم حتى يشو ، ويكون له السلطان الذي يذهب
بكل سلطان .

مراكز السلطة
في العصر الجاهلي
وقبيل البعثة المحمدية

والمؤسسات التي كانت تملك السلطة في العصر الجاهلي والتي أستخدمها القرآن الكريم منذ اللحظات الأولى؛ وعمل على إحداث تغييرات جذرية فيها أو إيجاد بدائل لها ، عديدة ومتنوعة .

والحديث عن هذه المؤسسات ، أو عن ما تملك من صلاطات ، يقتضيها تصنيفها في مجموعتين كبيرتين ، هما : —

أولاً : — المؤسسات الدينية ، وهي المؤسسات التي تستمد سلطتها من الآلهة ، وتوجه الحياة في المجتمعات باسم الآلهة .

ثانياً : — المؤسسات المدنية ، وهي المؤسسات التي تستمد سلطتها من وضع أصحاب السيادة طبق ، أو من مكانتهم الاجتماعية .

ولما كانت كل مجموعة تشتمل على أنواع من المؤسسات كان لابد لنا من الحديث عن كل مجموعة على حدة .

« مجموعة المؤسسات الدينية »

وهذه تنقسم بدورها إلى أنواع ! فهناك مؤسسات الأديان السماوية ، ومؤسسات الأديان الوثنية .

ومؤسسات الأديان السماوية ، وكانت محصورة وقتذاك في الأديان الكتابية ، تشتمل على نوعين : —

(أ) المؤسسات اليهودية

(ب) المؤسسات المسيحية

ومؤسسات الأديان الوثنية عديدة ومختلفة ، فلم يكن الإله هنا واحداً كما هو الحال في الأديان الكتابية ، وإنما هنا آلهة متعددة ، فقد كان لكل قبيلة إلهها الخاص بها الذي تعكف عليه ، وتقدم له القرابين ، وتستعين به على قضاء الحاجات ، وتمارس الحياة بأمره أو بمشورة منه .

والآلهة التي فعرفها للعصر الجاهلي عديدة ، ونذكر من بينها « اللات » ، والعزى ، ومناة ، وبعل ، وود ، وسواع وينوث ، ويعوق ، ونسر » ...

والذين يدرون هذه المؤسسات ويشرفون على مصالح الآلهة رجال نعرفهم بسيماهم من حيث أن لهم زيا خاصاً بهم ، وشكلاً عاماً يعرفنا بهم . وهؤلاء هم الأحرار والرهبان ، والقساوسة والكهان ، ومن إليهم . وهؤلاء هم الواسطة بين الله والناس ، فهم الذين يسألون الناس تعليمات الآلهة ، وهم الذين يبينون للناس كيفية تنفيذ هذه التعليمات .

وسلطات رجال الدين في العصر الجاهلي تمتد إلى كل ميدان من ميادين الحياة تقريباً ، فقد كان الناس لذلك العهد يسألون رجل الدين عن كل نشاط يمارسونه ؟ وهل ترضى عنه ، أو تغضب من أجله الإلهة ؟

وكان رجال الدين أنفسهم يحرسون على أن تظل لهم هذه السلطات ، كانوا يحملون الناس ما يطيقون ، وما لا يطيقون .

ونعرف نحن من حقوق رجال الدين . الشفاعة عند الآلهة ، وحق غفران الذنوب ، وحق التشريع .

والحق الأخير هو الذي يعيننا في هذا الموقف من حيث أنه الذي يتصل بالتنظيم الإداري والسياسي للدولة .

وحدثنا عنه له محل خاص به من حديثنا عن السلطة التشريعية ، وهي إحدى السلطات التي أنشأها القرآن الكريم ليمارس المسلمون الحياة على أساس منها .

وقد يكفي هنا أن نشير إلى أن القرآن الكريم قد أنكر حق التشريع الديني لأي رجل من رجال الدين ، وجعله حقاً مقصوراً على الله وحده ، وجعل الذين يمارسونه من رجال الدين من المعتدين على حقوق الله ، وجعل الذين يستجيبون لهم من الناس من الذين يتخذون أرباباً من دون الله .

والآيات في ذلك كثيرة، وتذكر من بينها هذه الآيات التي تؤكد هذا الحق لله ، وهذه الآيات التي تنسكركم أن يكون الحق لرجال الدين أو للاوثان ، وتكشف في الوقت نفسه عن أن هذه التشريعات التي تصدر عن آلهة غير الله بعيدة كل البعد عن الدين لأنها ضارة كل الضرر بالإنسان .

يقول الله تعالى : « قل : من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؟ »

قل : هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة — كذلك تفصل الآيات لقوم يعلمون .

قل : إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن .

ويقول الله تعالى : « وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر، ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها إلا ما حملت ظهورها أو الحوايا أو ما اختلط بعظم — ذلك جزيناهم ببغيهم وإنا لصادقون .

فإن كذبوك فقل : ربكم ذو رحمة واسعة، ولا يرد بأسفا عن القوم المجرمين . سيقول الذين أشركوا : لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ، ولا حرمنا من شيء — كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا .

قل : هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ، إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرون .

قل : فله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين .

قل : هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا ، فإن شهدوا فلا تشهد معهم ، ولا تتبع أهواء الذين كذبوا بآياتنا والذين لا يؤمنون بالآخرة ، وهم بربهم يعدلون .

قل : تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم .

ألا تشاركوا به شيثا ، وبالوالدين إحسانا .
ولا تقتلوا أولادكم من إبلان نحن نرزقكم وإياهم .
ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها ، وما بطن .
ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون .
ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي الأحسن حتى يبلغ أشده .
وأوفوا الكيل والميزان بالقسط ، لا تكلف نفسا إلا وسعها .
وبعهد الله أوفوا — ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون .
وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله
ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون .
ويقول الله تعالى : « اتخذوا أحيارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ، والمسيح
بن مريم — وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا .
سبحانه عما يشركون .
جاء في الجزء العاشر من تفسير المنار بصدد حديثه عن الآية السابقة نقلا
عن الرازي ما يلي :
قال الامام الرازي في تفسيره « مفاتيح الغيب » الأكثر من المفسرين
قالوا: ليس المراد من الأرباب أنهم اعتقدوا أنهم آلهة العالم — بل المراد أنهم أطاعوهم
في أوامرهم ونواهيهم .
نقل أن عدى بن حاتم كان نصرانيا فأتته إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو يقرأ سورة براء فوصل إلى هذه الآية .
قال : فقلت : لستأ تعبدكم .
فقال : أليس يحرّمون ما أحل الله فتحرمونه؟ ويحلّون ما حرّم الله فتستحلّونه؟
قلت : بلى .
قال : فتلك عبادتهم .

ويعلق صاحب المنار على الآية وعلى أقوال المفسرين فيها بما يلي :
وجملة القول أن الله تعالى أنكر في كتابه على من يقول برأيه وفهمه : هذا
حلال وهذا حرام .

وسماه كذّاباً ، وسمى اتباعه شركاً .

والعمدة في تفسير اتخاذ رجال الدين أرباباً بما تقدم في حديث عدى وما في
معناه من الآثار — هي الآيات التي أشرنا إليها في كون التحريم على العباد إنما
هو حق ربهم عليهم ، وكونه تشريعاً دينياً .

وإنما شارع الدين هو الله تعالى .

فإذا نيط التشريع الديني بغيره تعالى كان ذلك إشراكاً بنص قوله تعالى :
« أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟ » .

* * *

مجموعة المؤسسات الاجتماعية

وهذه أيضاً تنقسم إلى أنواع ، فهناك المؤسسات الدينية ، وهناك
المؤسسات البدوية .

والمؤسسات الدينية تتمثل في الأندية التي يجتمع فيها الملاء — أى الأشراف
وأصحاب الثروة الطائفة ومن لهم أنصار واتباع .

والمدن التي قامت فيها هذه المؤسسات تسكاد تدهصر في ثلاث : مكة
والطائف ، ويثرب .

وهذه الأخيرة هي التي تعرف باسم المدينة :

وفي القرآن الكريم إشارات إلى الأندية ، وإلى الملاء ، وإلى المظماء من
القوم ، وإلى السادة والأتباع ، وإلى المسنكبرين والمستضعفين .

وهذه الإشارات جميعها تنتهى بنا إلى القول بوجود أصحاب قوة يأمرون ،
وأتباع أو جمهور من الناس يأتمرون ويطيعون .

وتنتهى بنا هذه الإشارات أيضا إلى القول بأن هؤلاء الأقوياء هم الذين
يستطيعون أن يسنوا للناس السنن ، وأن يأمرهم باتباعها .
وكان الناس يتبعون هذه السنن ويمارسون الحياة العامة على أساس منها .

ففي القرآن الكريم آية تقول : « وانطلق الملائكة منهم ان امشوا واصبروا على
لحمتكم إن هذا الشئ ىراد ، ماسمعنا بهذا فى الملة الآخرة إن هذا إلا اختلاق
أنزل عليه الذكر من بيننا ؟ » .

وفيه آية ثانية تصور موقفا بين السادة والأتباع فى الآخرة ، وكيف أن
هذه العلاقة القائمة بينهما فى الحياة الدنيا لا قيمة لها فى الحياة الآخرة .

تقول الآية القرآنية الكريمة : « وبرزوا لله جميعا فقال الضعفاء للذين
استكبروا إنا كنا لكم تبعا ، فهل أنتم مغنون عنا من عذاب الله من شئ ؟
قالوا : لو هدانا الله لهديناكم ، سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ما لنا من محيص ؟ »
ولأن هذا هو الموقف ، ولأن الملائكة الذين عارضوا الدعوة المحمدية ووقفوا
فى سبيلها ، تحدى القرآن الكريم هذه المؤسسة .
يقول الله تعالى : « كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استعنى .

إن إلى ربك الرجعى .

أرأيت الذى ينهى عبداً إذا صلى ؟

أرأيت أن كان على الهدى أو أمر بالتقوى ؟

أرأيت إن كذب وتولى ؟

ألم يعلم بأن الله يرى ؟

سكلا ، لئن لم يفته لنسفنا بالناصبية . ناصبية كاذبة خاطئة .

فليدع ناديه .

سندع الزبانية . كلاً لا تطعه واسجد واقترب » .

وهذا التحدى للنادى باعتباره مؤسسة قوية لها سلطانها على النفوس هى التى دفعت إلى الموازنة بين المجموعتين : مجموعة الملائكة ، وجماعة المؤمنين .

يقول الله تعالى على لسان الذين كفروا ما يلى : « وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات .

قال الذين كفروا المذين آمنوا : أى الفريقين خير مقاماً وأحسن ندياً ؟ .

ويرد القرآن الكريم عليهم قيلهم هذا بقوله تعالى : « فسيملأون من هو شر مكاناً وأضعف جنداً » .

ولم تقف سلطات النادى عند حد معارضة الدعوة المحمدية وتنفيذ الناس منها ، فإن ذلك لم يكن من النادى إلا خوفاً على مصالح الطبقات التى تحضر النادى وتتحكم فى رقاب العباد .

امتدت سلطات النادى إلى توقيف البغاة والأشرار عند حدهم ؛ وبث الهيبة والشعور باحترام الحقوق .

كما امتدت إلى قضايا السلم والحرب وعقد الاتفاقات والمهادنات .

وعلى العموم كان للنادى من السلطات العامة ما يجعله المنتدى الذى يجتمع فيه الملائكة للتشاور فيما بينهم فيما فيه مصلحتهم ، أو مصلحة مدينتهم ، أو مصالح القبائل التى إليها ينتسبون .

ولم تكن هناك شروط خاصة لحضور هذه المشاورات فى الأندية ، وإنما كان الباب مفتوحاً لكل من يأنس فى نفسه قدرة على ابداء النصيحة ، وإجراء الحوار .

ولم يكن رأى الذى ينتهى إليه النادى ملزماً إلا بمقدار قوة الذين وافقوا على القرار ، واتخذوه أساساً لممارسة الحياة .

لقد كانت القوة هى الأساس لاتخاذ القرار وتنفيذ القرار ، وليست القوة بالأداة السامية لتحقيق مصالح المجتمع .

وستزيد هذه المسألة بياناً وإيضاحاً عند الحديث عن السلطات التي أنشأها القرآن الكريم بديلاً للنمادى .
فلننتظر إلى هناك .

* * *

وفى البادية كانت السلطات فى أيدى شيوخ القبائل ، وكان لكل قبيلة مجلسها وهو مجلس يعقد كل يوم تقريباً .
ومجلس القبيلة مجلس متنقل من حيث أن القبيلة ذاتها قد لا تعرف الاستقرار الدائم فى أرض معينة ، وإنما هى بين الحل والترحال .
وكان شيخ القبيلة يرسل منادياً ينادى أفراد القبيلة البارزين للاجتماع به كلما دهمتهم الأمور أو قامت فى طريقهم العقبات .
وكان زعماء العشائر يتمتعون بمركز ممتاز فى مثل هذه الاجتماعات من حيث أنهم أصحاب النفوذ فى العشائر .
وكان القرار الذى يتخذ واجب التنفيذ ، وإلا أعد المقاعد عن التنفيذ خارجاً عن الطاعة - وعند ذلك قد يعاقب ، وقد تصل العقوبة إلى إهدار دمه ، من حيث أنه قد خرج على الجماعة ، وقام بعمل يضرها .
وسلطة شيخ القبيلة تكاد توازى ما عليه من واجبات . فالحقوق هنا تساوى الواجبات أو الالتزامات ، ومعنى ذلك أن الشيخ يستمد سلطته من مكانته الاجتماعية .
وشيوخ القبائل هم الذين يقودونها فى المارك ، ويمثلونها ' الأحلاف ، ويقررون ما يجب القيام به من أعمال ، أو الكف عنه ، حفاظاً على القبيلة ، وعلى مكانتها الاجتماعية والقتالية بين القبائل الأخرى .
ولقد استهدف القرآن الكريم القضاء على النظام القبلى ، وجعل الأمة بديلاً عن القبيلة ، ومن هنا كانت ضرورة الوحدة .

وستزداد هذه المسألة ووضوحاً وبيانا عند حديثنا عن الأمة العربية — تلك الأمة التي عمل القرآن الكريم على تكوينها .

* * *

- وتنتهى من ذلك إلى القول بأن مراكز السلطة في العصر الجاهلي كانت :
- ١ — دور العبادة ، ويستوى في ذلك الأديان السماوية والأديان الوثنية .
والذين يمارسون السلطة هم رجال الدين ، ويمارسونها باسم الآلهة التي انشئت دور العبادة من أجلها .
 - ٢ — الأندية ؛ وكانت هذه في المدن الثلاث الكبرى : مكة ، والطائف ، ويثرب أو المدينة .
والذين يمارسون السلطة هم أصحاب القوة . القوة المالية المتمثلة في الثروة ، والقوة البدنية المتمثلة في كثرة الأولاد ، والأنصار ، والاتباع .
 - ٣ — مجالس شيوخ القبائل .
والذين يمارسون السلطة هنا من يحضر من رجال القبيلة مجالس الشيخ .
وتشبه هذه المجالس مجالس العمد في ريفنا المصري ، أو ما يقال عنه في الريف : المصطبة .

أمة عربية جديدة

استهدف القرآن الكريم منذ اللحظات الأولى لإزالته على محمد بن عبد الله عليه السلام ، أن يخرج بالعرب من نظامهم الاجتماعي القديم إلى نظام اجتماعي جديد ، تحل فكرة الأمة فيه محل فكرة القبيلة وتحل الوحدة الفكرية فيه والتماسك الاجتماعي محل الفرقة والانقسام ، ويحل الوئام والألفة محل التخاصم والتعادي وما يستتبعهما من غزوات وحروب .

وامتن القرآن الكريم على النبي عليه السلام وعلى المؤمنين به ، المؤيدين له ، عند تحقيق هذا الهدف .

يقول الله تعالى : « وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله الذي أيّدك بنصره ، وبالمؤمنين .

وألف بين قلوبهم ، لو أنفقت مافي الأرض جميعا ما ألقت بين قلوبهم - ولكن الله آلف بينهم ، إنه عزيز حكيم ... »

ويقول : « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا .

واذكروا إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا ، وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها .

كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ... »

ويرى المفسرون أن حبل الله هنا هو القرآن .

ويرى المفسرون أيضا -- نقلا عن ابن عباس -- أن العبارة استعارة تمثيلية ، شُبهت فيها حالة المسلمين في اهتدائهم بكتاب الله ، أو في اجتماعهم وتعايُدهم وتكاتفهم ، بحالة استمساك المندلي من مكان عال بحبل متين بأمن معه السقوط .

وصور الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده التمثيل بما هو أظهر من هذا .
قال : الأشبه أن تكون العبارة تمثيلا ، كأن الدين في سلطانه على النفوس
واستيلائه على الإرادات ، وما يترتب على ذلك من جريان الأعمال حسب هديه ،
حبل متين : يأخذ به الآخذ فيأمن السقوط . .
ويعضى الأستاذ الإمام إلى أن يقول :

وقد اعتصم في هذا العصر أهل أوروبا بالعصبية الجنسية كما كانت العرب
في الجاهلية ، فسرى سم ذلك إلى كثير من متفرنجة المسلمين ، فحاول بعضهم
أن يجعلوا في المسلمين جنسيات وطنية لتعذر الجنسية النسبية .
ويوجد في مصر من يدعو إلى هذه العصبية الجاهلية مخادعين للناس
بأنهم بذلك يمهضون بالوطن ويعلمون شأنه .

وليس الأمر كذلك ، فإن حياة الوطن وارتقاءه بآحاد كل المقيمين فيه
على إحياءه — لا في تفرقهم ووقوع العداوة والبغضاء بينهم ، لا سيما المتحدين
منهم في اللغة والدين أو أحدهما ، فإن هذا من مقدمات الخراب والدمار ، لا من
وسائل التقدم والعمران .

فالإسلام يأمر بآحاد واتفاق كل قوم تضمهم أرض وتحكمهم الشريعة على
الخير والمصلحة فيها — وإن اختلفت أديانهم وأجناسهم .

ويأمر مع ذلك باتفاق أوسع وهو الإعتصام بحبل الله بين جميع الأقوام
والأجناس ، لتحقيق بذلك الأخوة في الله .

ولذلك قال بعد الأمر بالاعتصام والاجتماع ، والنهي عن التفرق : —

« واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم ... »

والأداة التي استثمرها القرآن الكريم في تكوين الأمة العربية الجديدة ، وتحقيق الوحدة الفكرية والتماسك الإجتماعي ، هي العقيدة الجديدة التي آمن بها العرب ، واستنبطوا في تربتها القيم السلوكية التي يمارسون بها الحياة .

وهذه العقيدة الجديدة هي الإسلام .

والإسلام الذي دعا إليه القرآن الكريم ، وطلب إلى العرب إتخاذه عقيدة ونظاما — عقيدة يؤمنون بها ، ونظاماً يمارسون الحياة على أساس منه ، قديم قدم الحياة الدينية نفسها ، وجاء ذكره على لسان جميع الأنبياء .

وهذا الإسلام القديم قد ناله شيء من التغير والتبديل في بعض جوانبه ، وقد حدث هذا التغير بأمر من الخالق سبحانه وتعالى .

لم يقع هذا التغير في العقيدة الدينية التي تدور حول الإيمان بالله الواحد الأحد، والإيمان بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وإنما وقع حول العبادات وحول المعاملات — أي حول الأساليب والوسائل التي تمارس بها الحياة الدينية والحياة المدنية .

إن العقيدة إنما تدور حول ما هو ثابت أزلي خالد وهو الله سبحانه وتعالى : ذاته وصفاته .

وإن الحياة الدينية باعتبارها عبادات إنما تم على الوجه الذي إرادته الله منا ، والله سبحانه وتعالى هو الذي نسخ بعض العبادات في الأديان السابقة ، وجاء بخير منها في الإسلام .

وإن الحياة المدنية ، أو المعاملات ، إنما تتغير لإرتباطها بالإنسان ، والإنسان غير أزلي ولا خالد ، وإنما هو متغير ...

* * *

والإسلام ورد في القرآن الكريم بمعنيين : —

الأول منهما : الدين الذى جاء على لسان جميع المرسلين ، وآمنوا به جميعاً ، وعدوا أنفسهم من أوائل المسلمين .

الثانى : ذلك الذى نعرفه اليوم باسم الإسلام ، والذى تدين به الجماعة التى نسميها بالمسلمين .

وقد فطن المفسرون جليلاً إلى المعنيين ، وخير ماورد فيهما من شرح وبيان هو الذى جاء فى تفسير المنار عند تفسير الآية القرآنية الكريمة « إن الدين عند الله الإسلام »

الدين فى اللغة : الجزاء ، والطاعة والخضوع — أى سبب الجزاء .
ويطلق على مجموع التكاليف التى يدين بها العباد لله ، فيكون بمعنى الملة والشرع .

وقالوا : — إن ما يكلف الله به العباد : يسمى شرعاً باعتبار وضعه وبيانه .
ويسمى ديناً باعتبار الخضوع وطاعة الشارع به .

ويسمى ملة باعتبار جملة التكاليف .

والاسلام مصدر أسلم ، وهو يأتى بمعنى خضع واستسلم .

ويعنى أدى . يقال : أسلمت الشيء إلى فلان إذا أديته إليه .

ويعنى دخل فى العلم . وهو بالفتح والكسر بمعنى الضلح والسلامة .

وهو بالتحريك بمعنى الخالص من الشيء . ومنه قوله تعالى : —

« ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ، ورجلاً هدماً لرجل »

أى خالصاً لا يشاركه فيه من يشاركه .

وتسمية دين الحق إسلاماً يناسب كل معنى من معانى الكلمة فى اللغة ، وأظهرها آخرها فى الذكر — لاسيما فى هذا المقام .

ويؤيده قوله تعالى : « ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن ،
واتبع ملة إبراهيم حنيفاً ... »

وقد وصف إبراهيم بالإسلام في عدة سور ، ووصف غيره من
النبیین بذلك .

فلم بذلك أن الحصر في قوله تعالى : « إن الدين عند الله الإسلام » يتناول
جميع الملل التي جاء بها الأنبياء ، لأنه هو روحها الكلي الذي اتفقت فيه على
إختلاف بعض التكاليف وصور الأعمال فيها ، وبه كانوا يوصون ...

إن المسلم الحقيقي في حكم القرآن هو : من كان خالصاً من شوائب الشرك
بالرحمن ، مخلصاً في أعماله مع الإيمان — من أى ملة كان ، وفي أى زمان
وجد ومكان .

وهذا هو المراد بقوله تعالى : « ومن يتق غيـر الإسلام ديناً فلن
يقبل منه ... »

ذلك أن الله تعالى شرح الدين لأمرين أصليين : —

أحدهما : — تصفية الأرواح وتخليص العقول من شوائب الاعتقاد بالسلطة
الغيبية للمخلوقات ، وقدرتها على التصرف في الكائنات ، لتسلم من الخضوع
والعبودية لمن هم من أمثالهما ، أو لما هو دونها في استعدادها وكألفها .

وثانيهما : — إصلاح القلوب بحسن التمسك في جميع الأعمال ، وإخلاص النية
لله وللناس .

فتى حصل هذان الأمران انطلقت الفطرة من قيودها العائقة لها عن بلوغ
كلها في أفرادها ، وجمعياتها .

وهذان الأمران هما روح المراد من كلمة الإسلام .

أما أعمال العبادات فإنما شرعت لتربية هذا الروح الأمرى فى الروح الخلقى -
ولذلك شرط فيها النية والإخلاص .

ومتى تربى سهل على صاحبه القيام بسائر التكاليف الأدبية والمدنية التى
يصل بها إلى المدينة الفاضلة ، وتحقيق أمنية الحكماء .

آه ، ما أشد غفلة الناس عن حقيقة الإسلام .

أى سعادة للناس تعلمو عرفان كل فرد من أفرادهم أنه أوتى من الاستعداد
ما أوتيه من يوصفون بالولاية والقداسة ، ويدلون بالزعامة والرياسة ، فمنهم
من يستعبد الناس إستعباداً روحانياً ، ومنهم من يستعبد من إستعباداً
سياسياً ...

هذه السعادة هى روح الإسلام وحقيقته ، حجبتها عن بعضهم الرسوم العمالية
والتقاليد المذهبية ، وعن آخرين النزعات النظرية والتقاليد الوضعية

فالأولون يرمون بالكفر أو البدعة كل من خالف مذاهبهم .

والآخرون يبنزون بالنباوة والتعصب كل من لم يستنذب مشربهم ، فتبى يكثر
المسلهون الخالصون المخلصون ...

* * *

أما إطلاق الإسلام بمعنى ما عليه هؤلاء الأقوام المعروفون بالمسلمين
من عقائد وتقاليد وأعمال ، فهو اصطلاحٌ لحادث مبنى على قاعدة : الدين
ما عليه المتدينون .

فالبوذية : ما عليه الناس المعروفون بالبوذية .

واليهودية : ما عليه الشعب الذى يطلق عليه اسم اليهود

والنصرانية : ما عليه لأقوام الذين يقولون إنا نصارى .

وهكذا .

وهذا هو الدين بمعنى الجنسية .

وقد يكون له أصل سماوى ، أو وضعى ، فيطرأ عليه التفسير والتبديل حتى يكون بعيداً عن أصله فى قواعده ومقاصده .

وتكون العبرة بما عليه أهله - لا بذلك الأصل المجهول أو المعلوم .

وتحول دين أهل الكتاب إلى جنسية بهذا المعنى، هو الذى صد أهل الكتاب عن اتباع النبى عليه الصلاة والسلام - على ما جاء به من بيان روح دين الله الذى كان عليه جميع الأنبياء على إختلاف شرائعهم ، وهو الإسلام .

فالإسلام معنى بينه القرآن .

فمن أتبعه كان على دين الله المرضى .

ومن خالفه كان باغياً لغير دين الله .

وليس هو من معنى الجنسية المعروفة الآن . التى تختلف باختلاف ما يحدث لأهلها من التقاليد .

فالإسلام الحقيقى مبين للإسلام العرفى - لذلك جرينا فى هذا التفسير على إنكار جعل الإسلام جنسية عرفية ، مع الغفلة عن كونه هداية آلهية .

نعم ، إنه لو أقيم على أصله ، واستتبع مع ذلك رابطة جنسية لم تكن هذه الرابطة إلا رابطة خير لأهلها - غير ضارة بغيرهم ، لبنائها على قواعد العدل ، والفضل ، والرحمة ، والإحسان .

ولكن جعل الجنسية هو الأصل ، مفسد للدين الذى هو مناط السعادة فى الدارين .

والأمة العربية الجديدة التي استهدف القرآن الكريم إعادة بناءها من جديد على أساس جديد ، هي الأمة التي تتخذ من الديانة التي جاء بها محمد بن عبد الله عليه السلام عقيدة لها ونظاما . عقيدة تؤمن بها ، ونظاما تمارس حياتها العملية على أساس منه .

وهذه الديانة هي الديانة الإسلامية .

وهذه الديانة تحقق الإسلام بمعنييه العام والخاص :

العام الذي سبقت الإشارة إليه في الفقرة السابقة ، والذي ورد مضمونه في القرآن الكريم على ألسنة بعض المرسلين .

والخاص : المعروف اليوم باسم الديانة المحمدية — أي الديانة التي جاء بها محمد بن عبد الله عليه السلام .

والأمة التي تكونت على هذا الأساس هي الأمة التي نعرفها اليوم بالأمة الإسلامية ، أو هي مجموع الدول التي يعرفها الناس باسم الدول الإسلامية .

والإختيار في الأصل إنما وقع على الأمة العربية . ووقع عليها لسببين : —

الأول منهما : أنها الأمة التي ينتسب إليها محمد بن عبد الله عليه السلام ، ذلك الإنسان الكريم الذي وقع عليه الاختيار ليكون نبيا رسولا ، نبيا يحمل الرسالة ، ورسولا يؤدي الأمانة .

وقد وقع عليه الاختيار ليكون رسولا إلهيا للبشرية أجمع لا للعرب وحدهم ومن أجل هذا كانت ديانتهم إنسانية عالمية . وكانت مبادئها من العموم بحيث تصلح لكل الناس في كل مكان ، ومن المرونة بحيث تصلح للناس في كل زمان .

الثاني منهما : أن هذه الديانة الإنسانية العالمية لابد من أن توضع موضع التطبيق في مجتمع يعتبر العينة التي تجرى عليها التجربة . وحين تستكمل التجربة مقوماتها ، ويثبت نجاحها ، تعمم ، وتصبح إنسانية عالمية .

ووقوع الاختيار على الأمة العربية لتكون موضع التجربة وميدانها ، إنما جاء من أنها المجتمع الذي نبت فيه محمد بن عبد الله عليه السلام .

ولم يكن موضوع التجربة إلا العمل من أجل صالح البشرية . وكانت الوسيلة إلى ذلك التنمية . تنمية الإنسان ليصبح سيد هذا الكون ، القادر على تسخير كل ما في الكون من موارد طبيعية وبشرية لصالح الإنسان ولتحقيق الخير العام .

لقد كان الهدف دائما تحقيق الخير العام للإنسان في أي أرض يكون ، وفي أي زمن يوجد .

وهذا الذي نقول به هو الذي تشير إليه الآيات القرآنية الكريمة ، وفي السور الطوال بصفة خاصة .

ونشير في هذا الموقف إلى آيتين كريمتين ينيران أمامنا السبيل .
الآية الأولى هي قوله تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيدا » .
والآية الثانية هي قوله تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف ، وتنهون عن المنكر ، وتؤمنون بالله » .

ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم ... »

والآية الأولى تدل في وضوح على أن التنويرات الجذرية في المجتمعات البشرية لا تتقرر ، ولا تستقر ، ولا يصبح لها كيان ووجود ، ما لم تكن هناك نماذج بشرية تحقق هذا الكيان ، ويقتدى بها الناس .

لا بد من وجود نماذج بشرية يتمثل فيها بصورة حسمية المبدأ والعقيدة . فهي تمارس الحياة العملية على أساس مما هناك من معتقدات دينية ، ومبادئ أخلاقية وقيم اجتماعية .

والآية تمثل لنا مستويين من هذه النماذج .

المستوى الأول : هو محمد بن عبد الله عليه السلام ، ذلك النبي الرسول الذي يمارس الحياة الدينية ، والحياة العملية ، على أساس مما يدعو إليه من عقيدة ونظام .

والآية تعبر عن ذلك بقوله تعالى : « ويكون الرسول عليكم شهيداً » .

والمستوى الثاني : هم جماعة المسلمين الذين آمنوا بما جاء به محمد عليه السلام ، وعملوا بمقتضاه ، واتخذوا من محمد عليه السلام نفسه القدوة والمثال .

والآية الكريمة تعبر عن ذلك بقوله تعالى : « لتكونوا شهداء على الناس » .

فالبشرية تتخذ من أتباع محمد عليه السلام المثال الذي يضرب ، والقدوة التي تحتذى ، في كل من الإيمان بالله ، والعمل من أجل الصالح العام .

وأتباع محمد عليه السلام أو المسلمون ، يتخذون منه هو القدوة والمثال .

ولفظ شهيد ، وشهداء ، هي التي تفيد هذه المعاني .

إن الشهيد هنا بمعنى الشاهد ، فهي فعيل بمعنى فاعل .

والشاهد هنا هو الذي يشهد على صحة ما يدعو إليه بتمثله ، وممارسة الحياة على أساس منه .

إنه حين يمارس ، وينجح في الممارسة ، ويحقق الخير ، يكون بتصرفه هذا شاهداً على صحة ما يدعو إليه ، ويتبعه الناس فيما يقول ويقلدونه فيما يفعل :

والمفسرون أنفسهم قد فطنوا إلى ذلك .

قال الاستاذ الإمام عند تفسيره لقوله تعالى : « ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا .

ذلك الفضل من الله ، وكفى بالله علماً »

ما يلي : — الشهداء هم الذين أمرنا الله تعالى أن نكون منهم في قوله تعالى : « لتكونوا شهداء على الناس » وهم أهل العدل والإنصاف الذين يؤيدون الحق بالشهادة لأهلهم بأنهم محقون ، ويشهدون على أهل الباطل أنهم مبطلون .

ودرجةهم تلى درجة الصديقين .

والصديقون شهداء وزيادة .

والشهادة التي تقوم بها حجة أهل الحق على أهل الباطل تكون بالقول وبالعمل والأخلاق والأحوال .

فالشهداء هم حجة الله تعالى على المبطلين في الدنيا والآخرة ، يحسن سيرتهم وتقدم القول في ذلك

ويروى عن سيدنا علي أنه قال : أن الأرض لا تخلو من قائم لله بالحجة .

ويتوهم أمرى الإصلاحات ، ورهائن القيود المستحدثات ، أن حجج الله تعالى في الأرض هم : علماء الرسوم حملة الشهادات ، الذين حذقوا النقاش في العبارات ، والجدل في مصارعة الشبهات ، وجمع النقول في تليفيق المصنفات .

كلا :

إن حجج الله تعالى من الناس هم : أعلام الحق والفضيلة ، ومثل العدل والخير .
فمنهم .

العالم المستقل بالدليل وإن سقط المقادون .
والحاكم المقيم للعدل وإن كثر حوله الجارون .
والمصلح لما فسد من الأخلاق والآداب وإن غلب المفسدون .
والباذل لروحه حتى يقتل في سبيل الحق وإن أحجم الجبناء والمراءون » .

* * *

أما الآية الثانية فتدور حول الحقائق التي تجعل من هذه الأمة الإسلامية خير
أمة أخرجت للناس .

أنها لم تكن كذلك أبدا لأنها أمة محمد بن عبد الله عليه السلام . وإنما لأنها
تحقق هذه المضامين التي تدعو إليها الآية .

والمضامين فيما نرى تتلخص في الثلاثة التالية : —

١ - الإيمان بالله ، وليس الإيمان بغيره من الآلهة الباطلة .

والإيمان بالله يقتضي التصديق بكل ما جاء من عند الله مما هو حقه سبحانه
وتعالى . وذلك هو المعتقدات الدينية بمعنى الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر .

وهو أيضاً التحليل والتجريم اللذين ورد في شأنهما نص قرآني كريم ...
أما تلك المسائل التي فوض الله سبحانه وتعالى أمرها للناس فيترك أمرها
للناس .

وتلك مسألة سنعود إليها عند حديثنا عن السلطات التي أقرها القرآن الكريم
وجعل زمامها بيد الناس .

٢ - والمضمون الثانى : هو الأمر بالمعروف - أى الأمر بما تعارف الناس بما فيههم أو لولا الأمر أو أهل الحل والعقد ، على أن فيه خيرآلهم .

٣ - أما المضمون الثالث فهو : النهى عن المنكر - أى الكف عن قول أو عمل أى شيء يضر بالصالح العام ، وينكره الناس لأن فيه شرآلهم .
والأمر بالمعروف والنهى عن المنكرها الوسيلتان إلى تحقيق الخير العام لكل الناس .

والأصوليون ، وعلماء الفقه الإسلامى ، يدركون فى يقين أن الصالح العام إنما يتحقق عن هذين السبيلين ، فهم يقولون بدرء المفسد ومنع الضرر ، ويقولون بحلب المنفعة ، كوسيلتين لتحقيق الصالح العام .

وإنهم ليضعون أولويات لذلك فيقولون : إن درء المفسد مقدم على جلب المصالح . وفهم نحن من ذلك أن الأمة إذا كانت عاجزة عن تحقيق الأمرين معا فإن لها أن تكتفى بإحدى منهما - على أن يكون هذا الواحد هو : درء المفسد .
وواضح تماما أن هذه المضامين إنما تدور حول تحقيق الصالح العام . وأنها جاءت من العموم ، ومن المرونة ، بحيث تكون الصلاحية لكل زمان ولكل مكان .

الذين يقررون ما هو المعروف ، وما هو المنكر ، استنادا إلى مضمون الصالح العام فى زمانهم هم من يسميهم الأصوليون بأهل الحل والعقد ، ومن يسميهم القرآن الكريم بأولى الأمر .

والكيفية التى يقررها هؤلاء قواعد السلوك لجماعة المسلمين سنمعرض لها بالحديث المفصل عند دراسة السلطة التشريعية .

إن الذى يعنينا فى هذا الموقف أن القرآن الكريم قد رتب الخيرية فى الامة الإسلامية على أساس من القدرة على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

والقرآن الكريم نفسه قد أشار في أكثر من موطن إلى أن عدم القدرة على النهي عن المنكر قد كان سبب الاضمحلال في أمة كثيرة بسبب ما يؤدي إليه من انحراف وفساد .

ويقول القرآن الكريم في حق أهل الكتاب : « كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون » .

ويقول المفسرون : كانوا لا ينهون بعضهم بعضاً عن منكر ما من المنكرات منها اشتد قبحها ، وعظم ضررها » .

وقد جعل القرآن الكريم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الأساس في قيام الأمة ، وتحقيق خيرتها . فقد قال تعالى في سورة الحج : « الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروف ، ونهوا عن المنكر » .

ونتهى هذه الفقرة بهذه الجملة التي يعلق بها الأستاذ الشيخ رشيد رضا على قول للأستاذ الإمام في تفسيره قوله تعالى : « كنتم خير أمة . . . الخ » .

والظاهر عندي أن تعليل الخيرية بما ذكرهنا ليس لأنه كل السبب في كون هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس ، بل لأن ما كانت به خير أمة لا يحفظ ولا يدوم إلا بإقامة هذه الأصول الثلاثة :

ولذلك اشترط على هذه الأمة أن يكون من غرضها في الدفاع عن نفسها ، وحفظ وجودها ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . كأنها لو لا ذلك لانسكون مستحقة للبقاء في الأرض .

المؤسسات البديلة

أحل القرآن الكريم محل المؤسسات التي كانت تملك السلطة في العصر الجاهلي مؤسسات أخرى إسلامية .

والأساس الذي قامت عليه المؤسسات البديلة يختلف كل الاختلاف عن ذلك الأساس الذي قامت عليه مؤسسات العصر الجاهلي .

لقد كان الأساس هناك في المؤسسات الدينية أنها تستمد هذه السلطة من الآلهة مباشرة ، وجاء القرآن الكريم ليقتضي على هذا الأساس ويبين للناس أن رجال الدين ، وأن الأنبياء والمرسلين ، لا يملكون من سلطات الله أى شيء مهمنا يكن قليلا .

لقد حدد القرآن الكريم سلطات الأنبياء والمرسلين أنها البيان ليس غير . فهم يبينون للناس ما نزل إليهم .

أما إنهم يعلمون الغيب ، ويستشفعون للناس عند الآلهة ، ويستجلبون الخير لأتباعهم ، فهو الأمر الذي لم يقرره القرآن .

« قل : لو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير » .

« قل : لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا ، إلا ما شاء الله » .

ويذكر القرآن الكريم على النبي عليه السلام أن يكون له سلطان أى سلطان على المسلمين — اللهم إلا البيان : بيان ما أنزل الله عليه من آيات بينات . ولذلك كان عليه السلام يؤكد دائما ما طلب إليه القرآن الكريم تأكيده ، وهو أنه بشر شأنه في ذلك شأن سائر الناس ، وإذا ما زاد عليهم شيئا فهو أنه يوحى إليه .

« ما أنا إلا بشر مثلكم ، يوحى إلي إنا إلهكم إله واحد » .

وكان القرآن الكريم يوجه إليه القول بأنه ليس عليهم مجبار ، وليس عليهم عسيطر ، وما أشبه .

وأشار عليه القرآن الكريم أن يستشير أتباعه في الأمر ، وألا ينفرد بالرأى ، وأن ينزل على رأى الأغلبية ، كما سنعرض لذلك عند حديثنا عن السلطة التشريعية .

* * *

وكان الأساس هناك في المؤسسات المدنية القوة . القوة التي تنبت من كثرة الأموال — أى الغنى والثروة ، والقوة التي تنبت عن كثرة الأولاد والأتباع . وموقف القرآن من هذه القضية أن القوة لا تصلح أساساً في أى شئ تشريعى وإدارى وتنظيمى .

قد تكون أساساً لمواقع عسكرية ودفاعية . أما في مسائل التشريع — في أى ميدان يكون هذا التشريع ، وأما في ممارسة الحياة في أى موقع غير المواقع الدفاعية ، فإنه الأمر الذى لا يقره القرآن الكريم .

ولعله من هنا سجل القرآن الكريم أن قوتهم ليست بشئ أبداً إلى جانب قوة المولى سبحانه وتعالى .

« وقالوا : من أشد منا قوة ؟ »

أولم يروا أن الله الذى خلقهم هو أشد منهم قوة . »

كما سجل القرآن الكريم أن كثرة الاموال ، وكثرة الأولاد ، لن تفيد شيئاً يوم الفصل بين الأقوياء والضعفاء .

« يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم . »

ومضى القرآن الكريم في تسجيلاته ضد القوة التي تنشأ عن الكثرة العددية في الأموال والأولاد لجهلها بفتنة ،

« إنا أموالكم وأولادكم فتنة لكم . »

هما فتنة حين يكسبان الناس السلطة التي تدفع صاحبها إلى الطغيان ، وإذلال
الفقراء ، والضعفاء .

أما حين يكونان في سبيل المصلحة العامة ، وتحقيق الخير العام فلا يكونان
فتنة ، من حيث أنهما لم يدفعاً بصاحبهما إلى الطغيان .

* * *

والمؤسسات التي سنتناولها بالحديث في هذا المقام ، هي المؤسسات البديلة
التالية :

١ — السلطة التشريعية .

٢ — التنظيم السياسي أو أمانة الدعوة والفكر .

٣ — المحكمة الدستورية أو التشريعية العليا .

٤ — السلطة التنفيذية .

ولن نتعرض للسلطة القضائية بالحديث لسببين :

الأول منهما : أن الأقدمين من علماء السياسة قد جعلوا السلطة القضائية جزءاً
من السلطة التنفيذية .

الثاني : أن السلطة القضائية إنما تستند في أحكامها إلى المبادئ والقواعد
الشرعية التي انتهت إليها السلطة التشريعية . تحكم في ذلك بالعدل المستند إلى
التعرف على الحق ، والوقوف على الحقيقة .

والمفروض في القضاة أنهم عدول ، وأنه لا تأخذهم في الحق لومة لائم ، وأن

السلطة التنفيذية مهما يكن جبروتها ، هي التي تلتزم بالتنفيذ ولو على نفسها .

لقد كانت السلطة التنفيذية والسلطة القضائية مرتبطتين ببعض ارتباطاً
عضوياً ، ومن أجل هذا كان اعتبارهم سلطة واحدة .

إننا اليوم تفصل بين السلطين، وهذا الفصل هو الذى يلائم حياتنا المعاصرة .
وهذا الفصل لا يحتاج إلى أساس قرآنى نقيمه عليه . وقد نتعرض لهذه المسألة عند
حديثنا عن السلطة التنفيذية .

* * *

ووقوف عند هذه السلطات بالذات إنما ينبت من ذلك الحوار الذى يدور
اليوم حول : النظرية الثالثة .
أقرب عند هذه السلطات لأنها السلطات السياسية أو الدستورية التى لم أتعرض
لها بتفصيل من قبل .

لقد تعرضت لأمر عديده تعتبر بحق من موضوعات النظرية الثالثة —
تعرضت لها بخاصه فى الكتابين التاليين :
١ — القرآن ومشكلات حياتنا المعاصرة .

٢ — هكذا يبنى الإسلام .

أما الجوانب السياسية الخاصه بالمؤسسات التى تملك سلطات سياسيه فلم
أتعرض لها من قبل :

وحديثى عن السلطة التشريعيه أولا ، إنما جاء من أنها السلطة التى اعتبرها
القرآن الكريم استمرارا للتشريع .

لقد أكل القرآن الكريم التشريعات الدينيه — وبخاصه ما يتناول المعتقدات
وما يتناول التحليل والتحريم الدينى :

لقد بين النبي عليه السلام ما احتاج إلى بيان من نصوص القرآن الكريم
فما يخص العبادات والمعتقدات .

أما المعاملات ، والقضايا المدنية السياسية والعسكرية فقد فوض الله أمرها
لجماعة المسلمين .

لأولى الأمر ، وأهل الحل والعقد .

إن السلطة التشريعية هي الاستمرار للعملية التشريعية فيما يخص تحقيق المصلحة ، وتحقيق الخير العام .

والقدماء أنفسهم عدوا التشريعات الصادرة عن أهل الحل والعقد في مرتبة تلي مرتبة الكتاب والسنة .

إن مصادر التشريع عندهم هي : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

والسلطة التشريعية عندنا هي الصورة الحديثة المنظمة لما كان يعرف عند القدمين باسم الإجماع .

والحديث عن التنظيم السياسي يجيء ثانياً من حيث أن هذا التنظيم إنما ترتبط وظيفته بأعمال السلطة التشريعية ارتباطاً قوياً .

إن هذا التنظيم كما ورد أساسه وصورته في القرآن الكريم إنما هو البيان لسكل ما يصدر عن السلطة التشريعية .

إنه يقوم بما كان يقوم به الأنبياء والمرسلون في التشريعات التي ينزل بها الوحي من السماء .

إن الأنبياء والمرسلين إنما يبينون الوحي السماوي ، ويطالبون الناس بتنفيذه .

وإن التنظيم السياسي إنما يبين للناس القرارات التي انتهت إليها السلطة التشريعية ، والتي كان الأساس في اتخاذها هو المصلحة الإنسانية ، وتحقيق الخير العام .

والتنظيم الذي وضع القرآن الكريم صيغته يشبه إلى حد كبير هذه الصيغة التي اعتبرها أمانة الدعوة والفكر في أيامنا هذه .

تجيء ثالثاً المحكمة الدستورية .

إن عمل هذه المحكمة ليس إلا إحقاق الحق في المنازعات الفكرية — تلك التي تنشأ من الحوار في تقرير المبادئ الشرعية استناداً إلى المصلحة التي قد تخفى على المشرعين لاختلافها باختلاف الزمان والمكان .

وتجىء أخيراً السلطة التنفيذية .

تجىء أخيراً من حيث أن عملها ليس إلا إدارة أعمال السلطات الثلاث الأولى :

فهناك تشريع ، وهناك بيان وإيضاح لهذا التشريع .

وهناك فض للمنازعات التي تقوم قبل إصدار القرارات الخاصة بالتشريع .

وهناك عمليات إدارية وقضائية وسياسية واقتصادية ، ، تستند إلى كل ما تقدم .

إن هذا الترتيب ، وهذه الأولويات ، هي الأمور التي يقتضيها النسق الفكري في عرض المسائل وترتيبها .

السلطة التشريعية

وشاورم في الأمر

فإذا عزمتم فتوكل على الله

حين نزلت هذه الآية القرآنية الكريمة عرف محمد بن عبد الله عليه السلام أن النظام الشورى قد أصبح إلزاماً . وأن عليه بمد اليوم أن يأخذ في تأدية وظيفته التي اختارها الله من أجلها ليكون نبياً رسولاً .

كان عليه أن يبين للناس ما نزل إليهم .

وبيان رسول الله عليه السلام في مثل هذا الموقف لا يكون نظرياً لحسب ، بمعنى أنه لا يجوز له أن يقف عند حدود تلاوة هذه الآية على الناس ، وكتابتها في اللخاف وفي الرقاع . وإنما عليه أن يبينها لهم بيانا عملياً .

والبيان العملي في هذا الموقف إنما يعني تحويل الفكر من كونها قيمة عقلية إلى واقع اجتماعي يصدر الناس عنه في ممارستهم للحياة .

وما فعله الرسول عليه السلام في هذا الموقف ليس إلا الأمر الحتمي الذي تفرضه الأفكار القادرة على دفع الناس إلى العمل وصناعة التاريخ .

إن الأفكار التي لها مثل هذه القدرة هي الطاقة التي تحرك الناس نحو العمل في سبيل الوصول إلى الغايات ، وتحقيق الأهداف :

إن الأفكار حين تظل شعاراً من الشعارات فإن مصيرها الضعف والتحلل إلى أن تذوب وتختفي من الوجود . ثم يصيبها النسيان .

إن تحويل الأفكار إلى أعمال - أي إلى وقائع اجتماعية - هو الذي يضمن لها الثبات والاستقرار ، ويكتب لها الخلود . إنها في مثل هذه الحالة تصبح قيمة ثقافية ، وقيمة اجتماعية ، يصدر الناس عنها في ممارستهم للحياة .

وإن الأعمال حين تصدر من غير استفاد إلى فكرة تحدد لها المسار ، لا تلبث أن تنحرف وتضل عن الطريق . وعند ذلك لا تحقق هدفا ولا تبلغ غاية .
وهذا الذى نشير إليه من علاقة عضوية بين الفكره والعمل هو الذى أشار إليه القرآن الكريم فى الآيات العديدة التى ربطت فيها بين الإيمان والعمل .
والإيمان فى القرآن الكريم هو الطاقة التى تدفع الانسان إلى العمل الصالح وتحول بينه وبين العمل الطالح .

والعمل فى القرآن الكريم لا يكون صالحا إلا إذا كان صادرا عن قيمة روحية هى العمل من أجل الصالح العام ، وتحقيق الخير للجميع .
والعمل حين لا يكون صادرا عن إيمان بالمبدأ والعقيدة لا يلبث أن يصبح عملا ضارا . ضارا بصاحبه وضار بالمجموع .

والآيات القرآنية التى تقرن العمل بالإيمان كثيرة جدا فى القرآن الكريم وهى من الكثرة بحيث تغيبنا من رصد بعضها فى هذا المقام .
إن كل المسلمين قد سمعوا من القرئين ، أوقاموا يتلاونها فى المصحف إن كانوا من القارئين ، وفى الصلاة إن كانوا من العابدين .

* * *

وهذه الآية القرآنية التى تلزم النبى عليه السلام بالشورى لم تكن الأولى من نوعها ، فقد سبقتها فى النزول آية أخرى تتحدث عن الشورى .
إن آيتنا هذه مدنية ، والآية الأخرى مكية .
والآية المكية هى الآية التى يمتدح القرآن الكريم فيها المؤمنين بمحمد عليه السلام حين يقول فيهم : « وأمرهم شورى بينهم » .
والفرق بين الآيتين يقوم على أن واحدة منهما ملزمة ، والثانية لا التزام فيها .
فهى تقف عند حدود المدح .

وتفسير هذه الظاهرة القرآنية ليس بالامر العسير ، فإنما هو ينبث من إدراك الموقف التاريخي للنبي عليه السلام ، وللمسلمين ، في كل من مكة والمدينة .
لقد كان المسلمون في مكة قلة قليلة . كانوا مغلوبين على أمرهم ، وكانت الدعوة ضرية إلى حذما ، ولم يكن في وسعهم - وهذا شأنهم - أن ينشئوا مؤسسات لها سلطات تشريعية إلى جانب سلطة المولى سبحانه وتعالى .

ولقد تغير الأمر في المدينة ، والمسلمون فيها هم أصحاب السيادة الذين ينظر الناس إليهم على أنهم القوة الجديدة التي أخذت على عاتقها إعادة بناء الحياة من جديد على أساس جديد . أساس يجيء به الوحي في جملته ، ويشارك النبي وصحأته في وضع التفاصيل ، وفي وضع التشريعات التي فوض الله للنبي والمسلمين أمر وضعها .

لقد كان الوضع في المدينة يأذن بإفشاء المؤسسات التشريعية ، وجاء القرآن الكريم ليطلب إلى النبي عليه السلام بأن يلتزم بإقامة المؤسسات التي تسمح بها الاوضاع في العهد المدني .

وأقام النبي عليه السلام المؤسسة التشريعية استجابة لهذه الآية القرآنية الكريمة.

أقام النبي عليه السلام المؤسسة التشريعية إستناداً إلى الآية السابقة وإلى آية
تראتية أخرى مدنيه هي : -

« وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به
ولو ردوه إلى الرسول وأولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم »
ذلك لأن الآية الأولى تلزم النبي عليه السلام بإنشاء هذه المؤسسة .
وهذه الآية التي نحن بصددتها تحدد ميادين العمل لهذه المؤسسة ، وتحدد في
الوقت ذاته الصيغة التي يجري فيها العمل .

إن ميادين العمل هي إيمان الأمن والخوف ، وما أشبه .
وإن الصيغة التي يجري فيها العمل هي أن يرد المسلمون الأمور التي تعنيهم
إلى الرسول وأولى الأمر منهم ، ليمملوا عقولهم في هذه الأمور ، وينتهوا من ذلك
إلى الرأي الذي يحقق الصالح العام .

ويجري هذا كله في الوقت الذي كان ينزل فيه القرآن .
ويعني هذا أنه في حياة النبي عليه السلام كانت هناك سلطتان للتشريع : سلطة
المولى سبحانه وتعالى ، وسلطة النبي وأولى الأمر من المسلمين .
وميدان السلطة الإلهية هو الأفكار التي تصور الذات الإلهية ، وتوضح
الاعتقادات الدينية ، ويصدر عنها التحليل والتجريم الديني .
وميدان السلطة البشرية . السلطة التي تتكون من النبي عليه السلام وأولى
الأمر ، قد كانت المسائل الدنيوية - وبخاصة ما يتعلق منها بالأمن ، والحروب ،
وبالمسائل السياسية والاقتصادية والإدارية .. إلخ . .

وفيفصل الأستاذ الأمام الشيخ محمد عبده هذه المسألة فيقول : -
« وشاورهم في الأمر العلم الذي هو سياسة الأمة في الحرب والسلم ، والخوف
والأمن ، وغير ذلك من مصالحهم الدنيوية ...
والمراد بالأمر ، أمر الأمة الدنيوية ...
لا أمر الدين المحض الذي مداره على الوحي دون الرأي ..
إذ لو كانت المسائل الدينية كالعقائد ، والعبادات ، والحلال ، والحرام ، مما
يقرر بالمشاورة لكان الدين من وضع البشر ..
وإنما هو وضع إلهي ليس لأحد فيه رأى لا في عهد النبي عليه السلام
ولا بعده .
ويقول أيضاً : أن الله تعالى قد فوض إلى المسلمين أمور دينهم الفردية
والمشتركة . الخاصة والعامة - بشرط ألا يتجنى دينهم على دينهم وهدى شريعتهم .
فجعل الأصل في الأشياء الإباحة .
وجعل أمور سياسة الأمة وحكومتها شورى .
وأمر بطاعة أولى الأمر - وهم أهل الحل والعقد ورجال الشورى - بالتبع
لطاعة الله ورسوله .
وأرشد إلى رد أمور الأمن والخوف المتعلقة بالسياسة ، والحرب ، والإدارة ،
إلى الرسول وإلى أولى الأمر . .
وأتى هذه الأمة الميزان مع القرآن .
والميزان ما يقوم به العدل والمساواة في الأحكام من الدلائل والبيئات التي
يستخرجها أهل العلم والبصيرة باجتهادهم في تطبيق القضية على :
النص ، والعدل ، والمصلحة

وهذا الذى تنتهى إليه من القول بتفويض الله للمسلمين أمور دنياهم يتخذون فيها من القرارات ما يرونه محققاً للصالح العام هو ، الذى يساعد على فهم الآية القرآنية الكريمة :

« يا أيها الذين آمنوا ، لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤم ، وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم . عفا الله عنها والله غفور حلیم .
قد سألها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين » .

إن هذه الآية تحكى وقائع حال كانت تحدث فى زمن النبي عليه السلام ، كان المسلمون الأولون يتجهون إليه بالأسئلة فى الأمور التى تعين لهم ، يطلبون منه أن يبين لهم رأى الدين فى هذه الأمور .

وكان النبي عليه السلام يتوجه إلى ربه لعله أن ينزل من السماء آية رد على استئثارهم ، وتجييب لهم طلباتهم .

وجاء القرآن الكريم ليطالب إليهم الكف عن توجيه هذه الأسئلة للنبي عليه السلام التى تستلزم أن ينزل فيها الوحي .

طلب إليهم الكف عن ذلك مبيناً لهم الأسباب التى تدعو إلى ذلك . والأسباب هى التالية .

أولاً : أن هناك احتمالاً فى أن تكون الإجابة عن استئثارهم مسئلة إليهم من حيث أنها تكلفهم القيام بعمل فيه مشقة ، أو ترك القيام بعمل قد تعودوا عليه وطابت به أنفسهم .

ثانياً : أنهم حين يسألون فى الوقت الذى ينزل فيه القرآن الكريم فإنه لابد من الإجابة ، وإبداء الرأى فى المسألة .

ثالثاً . أن الكثرة من الأسئلة ، وإنتظار الوحي الذى يجيب عن هذه

الأسئلة، مقررًا الفعل أو الترك، قد كان دأب الذين من قبلهم ، ولم يكن أبداً في صالحهم ، ومن هنا كفروا به .

رابعاً : أن المسائل التي تتغير بتغير الأمكنة والازمنة يجب أن تترك للناس يتخذون فيها من القرارات ما يعتبرونه مصلحة لهم في الوقت الذي يعيشون فيه ، وفي المكان الذي يقيمون فيه ، وفي المجتمع الذي ينتسبون إليه .

وترك هذه الأمور للناس هو الذي يحدث فيها الحركة والنماء ، ويجيز التغير . أما الاتجاه نحو السماء وانتظار الوحي الذي يبين وجهة نظر في الأمر، فإنه يجعل القرار ثابتاً مستقراً ، وغير قابل للنمو والتغير مهما تحتمل الأزمنة ، وتعدد الأمكنة .

إن موقف القرآن الكريم من هذه القضية ؛، وطلبه إليهم الكف عن هذه الأسئلة حتى لا يكونوا مثل سابقهم ، وحتى لا يذهبون مذهبهم في الكفر بما جاء به الوحي حين تتغير المصالح بتغير الأزمنة والأمكنة ، أن هذا الأمر هو الذي يفتق والسنن التاريخية والنواميس الاجتماعية .

* * *

وهذا الذي أنهينا إليه هو الذي يجيز لنا القرار التالي .

يجب أن نتوقف عن توجيه الأسئلة لرجال الدين - تلك الأسئلة التي تستهدف منها التعرف على رأى رجال الدين في مسائل الحياة الدينية .

إن رجال الدين يستطيعون أن يقوموا بوظيفة الأنبياء عليهم السلام في البيان والشرح للنصوص القرآنية - وبخاصة ما يتعمق منها بالعقائد والمبادئ ، وبالمعاملات .

ولكن رجال الدين لا يستطيعون القيام بمالم يقوم به الأنبياء عليهم السلام .

لقد أُنْزِمَ القرآن الكريم النبي عليه السلام أن يشاور أصحابه ، وأن يتخذ
وإياهم القرار الذي يحقق الصالح العام ، وأن يقوم بتنفيذ هذا القرار من غير انتظار
للوحى . وذلك هو قوله تعالى : « فإذا عزمت فتوكل على الله » أى قم بتنفيذ هذا
القرار من غير انتظار لرأى السماء .

إن قيام السلطة التشريعية هو التكفيل بتحقيق الأهداف التشريعية استناداً
إلى الآية القرآنية الكريمة : « وشاورهم فى الأمر » .

وإن قيام هذه السلطة هو الذى ييسر سبل الإجابة عن هذه الأسئلة العديدة
التي يطرحها الناس للتعرف على القاعدة أو المبدأ الذى يجب أن نمارس على أساس
منه حياتنا الدينية .

وموقفنا من رجال الدين يجب أن يكون هو موقفنا من النبي عليه السلام ،
فما اتصل بالنصوص طلبنا منهم بيانه وإيضاحه ، وما لم يتصل بالنصوص القرآنية
نرجع فيه إلى السلطة التشريعية ، نرجع فيه إلى أصحاب الاختصاص الذين يلون
أمور الناس .

نرجع فيه إلى أولى الأمر

أقام النبي عليه السلام هذه المؤسسة التشريعية التي كانت تنظر معه في الأمر ، وتتخذ وإياه القرار .

ولم يكن لهذه المؤسسة مكان معين وإنما كان أعضاؤها يجتمعون مع النبي عليه السلام في أى مكان يرويه صالحا ، أو تضطربهم الظروف للنظر في الأمر فيه .

ونعتقد أن المسجد أو منزل النبي عليه السلام كان المكان المفضل لمثل هذا الاجتماع .

وكان عدد المسلمين إذ ذاك من القلة بحيث يتيسر لهم الالتقاء في مثل هذه الأمكنة للتشاور في الأمور .

كان النبي عليه السلام إذن يقيم هذا المبدأ من مبادئ الإسلام في زمنه حسب ما تسمح الظروف ، وبالقدر الذي يأذن به مقتضى الحال .

كان يستشير المسلمين الذين يسكنون معه ، ويستشير بعض خواصه حين يكون الأمر من الأمور التي يضرب إفشاؤها ، أو تضر العلنية فيها .

استشار السواد الأعظم من الصحابة والمهاجرين يوم بدر حين علم بخروج قريش من مكة للحرب ، ولم يدم الأمر حتى صرح المهاجرون ثم الأنصار بالموافقة .

روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد بلغته أنباء العير وأنباء قريش استشار الصحابة ، وفي مقدمتهم الأنصار .

قال رسول الله : أشيروا علي أيها الناس .

فقام سعد بن معاذ سعد الأوس . وقال : والله لكأنك تريدنا يا رسول الله .
قال : أجل .

فقال سعد : أنا أجيب عن الأنصار ، فقد آمنا بك وصدقناك وشهدنا أن
ما جئت به هو الحق ، وأعطيناك على ذلك عهدنا ومواثيقنا على السمع والطاعة ،
فامض يا رسول الله لما أردت ، فنحن معك ، فوالذي بعثك بالحق لو استعرضت
بنا هذا البحر لخضضته لخضناه معك ما تخلف منا رجل واحد الخ .

وكان صلى الله عليه وسلم حين يستشير أصحابه يزل على رأيهم ولا يتمسك
برأيه . ومن الرويات في ذلك هذه الواقعة التي قدم لها الرواة حين قالوا لنا .
كان الصحابة عليهم الرضوان لا يعرضون رأيهم مع قول النبي عليه السلام
في مسائل الدنيا إلا بعد العلم بأنه قاله عن رأى ، لا عن وحى . كما فعلوا يوم بدر .
جاء النبي عليه السلام أدنى ماء من بدر فنزل عنده .

فقال الحباب بن المنذر بن الجوح : يا رسول الله ، أرايت هذا المنزل :
أمنزلاً أنزلك الله ليس لنا أن نتقدم أو نتأخر عنه ، أم هو الرأى والحرب
والمكيدة ؟

قال عليه السلام : بل هو الرأى والحرب والمكيدة .
فقال الحباب : يا رسول الله ليس هذا بمنزل ، فانهض بالناس حتى نأتى أدنى
ماء من القوم فننزله ، ثم نغور ما وراءه .
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : لقد أشرت بالرأى . وعمل برأيه .

* * *

واستشار النبي عليه السلام صحابته يوم أحد أيضاً .

كان يستشيرهم في كل أمر إلا ما كان ينزل عليه الوحي ببيان .
إنه في هذه الحالة الأخيرة كان يقوم بتنفيذ الأمر من غير استشارة ، وكان المسلمون يقومون معه بالتنفيذ أيضاً .

كان ذلك كله والمسلمون قلة قليلة موجودون مع النبي عليه السلام في المدينة .
وحين كثر المسلمون ، وامتد حكم الإسلام بعد الفتح إلى الأماكن البعيدة عن المدينة - وكان في كل قبيلة أو قرية من أولئك المسلمين رجال من أهل المسكنة والراى - كان لابد من وجود نظام للشورى يكفل اشتراك أولئك البعداء عن مركز السلطة ومقر الخلافة في إصدار القرارات التشريعية الخاصة بمسائل هذه الحياة الدنيا .

ولكن النبي عليه السلام لم يضع هذا النظام ، وكان ذلك لحكم وأسباب نذكر من بينها .

١ - أن هذا الأمر يختلف باختلاف أحوال الأمة الاجتماعية في الزمان والمكان . وكانت تلك المدة التي عاشها عليه السلام بعد فتح مكة ، مبدأ دخول الناس في دين الله أفواجا ، من القصر بحيث لا تأذن بوضع مثل هذا النظام ، فقد توفي عليه السلام بعد فتح مكة بسنوات قليلة .

هذا إلى جانب أنه عليه السلام كان يعلم أن هذا الأمر سيقوم ويزيد ، وأن الله سيفتح لأمته الممالك ، ويخضع لها الأمم .

كل هذا كان مانعاً من وضع قاعدة للشورى تصلح للأمة الإسلامية في عام الفتح ، وما بعده من حياة النبي ، وفي العصر الذي يتلو عصره حين تفتح الممالك الواسعة ، وتدخل الشعوب التي سبقت لها المدنية في الإسلام . أو في سلطان الإسلام .

ولا يمكن أن تكون القواعد الموافقة لذلك الزمن صالحة لكل زمن ،

والمنطقة على حال العرب في سداجتهم منطبقة عليهم بعد ذلك . وعلى حال غيرهم .

كان من الأحكم حينئذ أن يترك النبي عليه السلام مسألة وضع مثل هذا النظام للأمة الإسلامية ، لتضع منها في كل زمن ما يليق لهذا الزمن ، وبكل حال ما يصلح لها .

٢ — وأن النبي صلى الله عليه وسلم لو وضع قواعد مؤقتة للشورى بحسب حاجة ذلك الزمن لا يتخذها المسلمون ديناً ، وحاولوا العمل بها في كل زمان وكل مكان ، وما هي من أمر الدين .

ومن المعام عند جميع المسلمين أن الصحابة قد قالوا عند اختيارهم لأبي بكر رضى الله عنه خليفة لرسول الله : رضيه رسول الله لديننا أفلا نرضاه لدنيانا ؟ وقد يذهب البعض إلى القول بأنه عليه السلام كان قادراً على أن يضع هذا النظام ، ثم ينص فيه على حق الأمة الإسلامية في تغيير وتبديل هذا النظام ليتلاءم مع التطور الزمني ؛ أو التطور الحضارى للأمة الإسلامية .

والجواب عن هذا الذى يقال ، أن الناس قد مضوا على أن يتخذوا من كلامه عليه السلام في مسائل الحياة الدنيا ديناً . يحضون على هذا مع علمهم بقوله عليه السلام : أنتم أعلم بأمور دنياكم .

وقوله أيضاً : ما كان من أمر دينكم فإلى ، وما كان من أمر دنياكم فأنتم أعلم به .

وإذا تأمل المنصف هذه المسألة حق التأمل ؛ وكان ممن يعرف حقيقة شعور طبقات المؤمنين من العامة والخاصة في مثل ذلك ، يتجلى له أنه يصعب على أكثر الناس أن يرضوا بتغيير شيء وضعه النبي عليه السلام للأمة — وإن أجاز لها تغييره .

ولقد يذهبون في تفسير موقفه هذا مذاهب شتى ، فيقولون مثلاً : إنه قد نص على حق الأمة في التغيير والتبديل تواضعاً منه ، وتهذيباً لنا ، وأنه إنما يبين لنا هذه الحقيقة حتى لا يصعب علينا الرجوع عن آرائنا .

وإن رأيه هو الأعلى على كل حال .

٣ — وأنه لو وضع لنا هذا النظام من عند نفسه لكان غير عامل بالشورى التي أمره الله بأن يعمل بها . وذلك محال في حقه عليه السلام ، من حيث أنه معصوم عن مخالفة أى أمر يصدر عن المولى سبحانه وتعالى .

وأنه لو وضعها بمشاورة من معه من معاصريه من الصحابة والمهاجرين لقرر فيها رأى الأكثرين - كما فعل في الخروج إلى أحد . ولقد كان رأى الأكثرين يوم أحد مخالفاً لرأيه ، ونزل عند رأى الأكثرية الذى ظهر فيما بعد أنه كان خطأ .

ثم إنه عليه السلام كان لا يرغب فى أن يصدر عن هؤلاء تشريعاً تلتزم به الأمة الإسلامية فى كل العصور ، وتقيم عليه أصول الحكومة الإسلامية وقواعدها .

لقد كان من الأحكم ترك وضع هذا النظام للأمة الإسلامية ، تضع فى كل زمان ما يؤهلها لها استعدادها ، وتفوقها العلمى والحضارى .

* * *

وتنتهى من هذه الفقرة إلى تقرير أن وضع مثل هذا النظام كان من الأمور التي فوض الله المسلمين فى إقامتها . وأنه سبحانه وتعالى قد فعل ذلك عن قصد لا عن سهو أو نسيان ، فسبحانه وتعالى من أن يضل وينسى .

إن المسلمين هم أصحاب المصلحة فى إقامة مثل هذا النظام . ولهم أن يقيموه على الأساس الذى يجعله صالحاً للزمان الذى يعيشون فيه وللوطن الذى ينتسبون إليه .

ومرة ثانية تقول : إن الله قد فوض للمسلمين معالجة مثل هذا اللفظ على أساس أنه من المسائل المرتبطة بالصالح الدنيوية .

شأنه في ذلك شأن مسائل الأمن والخوف .

ونختم هذه الفقرة بهذه العبارة من عبارات تفسير المنار :

الأمر الذي لا ريب فيه أن الله تعالى هدانا إلى أفضل وأكمل الأصول والأنواع التي نبني عليها حكومتنا ، ونقيم دولتنا . .

وكل هذا البناء إلينا فأعطانا بذلك الحرية التامة والاستقلال الكامل في أمورنا الدنيوية ومصالحنا الاجتماعية .

وذلك أنه جعل أمرنا شورى بيننا . ينظر فيه أهل المعرفة والمكانة الذين ثقف بهم ، ويقررون لنا في كل زمان ما تقوم به مصالحتنا ، وتسعد أمتنا .

ألزم القرآن الكريم النبي عليه السلام بالمشاورة في الأمور التي تمن له
ولجاعة المسلمين ، وكان في هذا الإلزام معنى المطالبة بإنشاء الهيئة التشريعية ،
أو ببناء الساطة التشريعية .

وهذا الإلزام . وهذه المطالبة . واضحان من نص الآية القرآنية السابقة .
وهي : « وشاورهم في الأمر » .

وطلب القرآن الكريم إلى المؤمنين أن يكفوا عن السؤال في كل صغيرة
وكبيرة من الأمر حتى لا يكون في الإجابة ما يسيء إليهم حين تكون الإجابة
على غير ما يرغبون فيه . وحتى لا ينتهي الأمر بهم وبالأجيال التالية إلى الكفر
بمضمون هذه الإجابة حين تتغير الأزمنة وتتغير الأمكنة . ويصبح المضمون
عاجزا عن أن يمد المؤمنين بالطاقة التي تدفعهم إلى ممارسة الحياة بأسلوب يضمن
تحقيق الصالح العام . ويستهدف الخير العام .

وهنا آية ثالثة ترسم الطريق الذي يجب أن يسلكه المؤمنون في طرح
القضايا الخاصة بمسائل الأمن والخوف مما هو من شئون حياتهم الدنيا .

وفي هذه الآية الثالثة أمر آخر هو التعرف على المواصفات التي تليق بمن
يكونون إلى جانب النبي عليه السلام عند طرح هذه القضايا : يحاورونه في الأمر
ويتخذون وإياه القرار .

وليس يخفى أن هؤلاء الذين يكونون إلى جانبه هم الذين تتكون منهم في
عصره . ومن بعد عصره . الهيئة التشريعية .

هذه الآية القرآنية الكريمة هي قوله تعالى : « وإذا جاءهم أمر من الأمن
أو الخوف أذاعوا به .

ولوروده إلى الرسول . وإلى أولى الأمر منهم ، لعلمه الذين يستنبطونه منهم»
فهؤلاء الذين يسميهم القرآن الكريم بأولى الأمر ، هم الذين يكونون إلى جانب النبي عليه السلام . وتتكون منهم الهيئة التشريعية التي لها حق النظر في الأمور . واستنباط الحكم الشرعي في القضية : استنباطه من النصوص أو من إعمال الفكر على أساس من استهداف الخير العام والمصلحة العامة .

ويختلف المفسرون فيما بينهم حول : من أولو الأمر ؟
ويذهب فريق منهم إلى أنهم أصحاب السلطان من الحكام . والأمراء .
والملوك . والسلاطين . والحلفاء ، ومن إليهم .

وينكر البعض أن يكون هذا هو المقصود من الآية . ويذهبون إلى أن المقصود هم أصحاب الاختصاص الذين لهم من المعرفة . ومن الخبرة والتجربة . ما يؤهلهم لتولية أمور الناس . ولأن يكونوا محل ثقة من الناس أجمعين .
ورفضهم لمنطق الأولين في تحديد معنى أولى الأمر قائم على أساس فكري بسيط ، وقوى متين .

إنهم يقولون . إن مخاطبين بهذه الآية هم جماعة المؤمنين الذين كانوا معاصرين للنبي عليه السلام . وأن هذا الخطاب إنما يوجههم إلى أن يردوا مسائل الأمن والخوف إلى النبي عليه السلام وأولى الأمر .

وليس يخفى أن أولى الأمر هؤلاء هم أيضاً من المعاصرين للنبي عليه السلام وليس يخفى أيضاً أنه لم يكن إلى جانب النبي عليه السلام أمير ؛ أو حاكم ، أو ملك ، أو خليفة ؛ أو ما أشبهه .

لم يكن إلى جانب النبي عليه السلام إلا المهاجرون والصحابة ، وفيهم من ذوى الخبرة والمكانة من كان يستشيرهم النبي عليه السلام . وهم الذين أطلق عليهم القرآن الكريم اسم أولى الأمر .

وعلى هذا الأساس لا يمكن تفسير معنى أولى الأمر بأنهم الحكام والأمراء
ومن إليهم .

وبعض هؤلاء إلى أبعد من هذا فيفسرون لنا الأسباب التي من أجلها ذهب
أصحاب الرأي الأول إلى قولهم هذا .

إنه عند أصحاب الرأي الثاني أصحاب السلطان أنفسهم .

إن أصحاب السلطان هم الذين أرادوا من بعض علماء التفسير والدين ، تفسير
أولى الأمر : بالأمراء والحكام . ومن إليهم .

ولقد كانوا يستهدفون من وراء ذلك السيطرة على الجماهير .

إن الجماهير حين تعلم أن طاعة الحكام والأمراء . والسلطين والخلفاء من
الأمر الدينية فإنهم يخضعون لهم طائعين مختارين . وغير مكرهين .

والوصول بهم إلى تفسير هذه الظاهرة والكشف عن بواعثها وأهدافها إنما
يخفى في ثغايه اتهام المفسرين بأنهم لم يتبينوا وجه الحق وإنما تبينوا رغبة
الحكام .

* * *

ويحسن بنا أن نغضى مع أصحاب الرأي الثاني وأن نشرح مذهبهم في
تحديد معنى أولى الأمر .

يقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده : « إن أولى الأمر في زماننا هذا هم :
كبار العلماء ، ورؤساء الجند ، والقضاة ، وكبار التجار والزراع ، وأصحاب
المصالح العامة ، ومديرو الجمعيات والشركات ، وزعماء الأحزاب ، ونابغوا الكتاب
والأطباء والمحامين ... »

أولئك الذين تثق بهم الأمة ، وترجع إليهم في مشكلاتها — حيث كانوا .

وأهل كل بلد يعرفون من يوثق به عندهم ، ويحترم رأيه فيهم .
ويسهل على رئيس الحكومة من كل بلد ان يعرفهم ، وأن يجمعهم للشورى
إن شاء » .

كما يقول : وقد جرت الدول التي بنت سلطتها على أساس الشورى أن تعهد
إلى الأمة بانتخاب من تثق بهم لوضع القوانين العامة ، والمراقبة على الحكومة العليا
في تنفيذها .

وانتخاب من تثق بهم للمحاكم القضائية ، والمجالس الإدارية ..
ولا يكون هذا الانتخاب شرعيا عندنا إلا إذا كان للامة الاختيار التام في
الانتخابات بدون ضغط من الحكومة ولا من غيرها . ولا ترغيب ولا تهيب .
ومن تمام ذلك أن تعرف الأمة حقها في هذا الانتخاب والغرض منه ...
فإذا وقع انتخاب غيرهم بنفوذ الحكومة أو غيرها كان باطلا شرعا — ولم
يكن للمنتخبين سلطة أولى الأمر .
و يتبع ذلك أن طاعتهم لا تكون واجبة شرعا بحكم الآية — إنما تدخل
في باب سلطة التغلب .

فمثل من ينتخب رجلا ليسكون نائبا عن الأمة فيما يسمونه السلطة التشريعية
وهو مكروه على هذا الانتخاب ، كمثل من يتزوج أو يشتري بالإكراه ، لا تحل له
امراته ، ولا سلمته .

* * *

وقتهسى بنا أقوال الأستاذ الأمام إلى أن هناك قاعدتين : قاعدة تقوم على
اختيار أولى الأمر ، وقاعدة انتخابية يجرى عليها العمل في الدول التي بنت سلطتها
على أساس الشورى .

وحديث الأستاذ الإمام عن القاعدة الثانية يشير إلى أن الانتخابات العامة
لم تكن قد تقرر على أيامه ، وأن الحكم لم يكن نيايا .

إننا اليوم نمارس الحياة التشريعية على أساس من القاعدة الثانية ، فلما مجلس شعب ، وفي مجلس الشعب لجان مختلفة مختصة تنظر في المسائل نظرة فنية ثم تحيلها إلى المجلس ليتخذ قراراً في شأنها .

وقد يرى البعض أن في هذا الكفاية ، وأن مجلس الشعب هو المجلس الشورى الذى يتكون من مجموعة من الأعضاء هم أولو الأمر .

وليس الأمر كذلك تماماً . فأولو الأمر من طراز معين من الناس ، هم الذين جربوا الحياة ومارسوا المسائل الفنية والمهنية عملياً ، واكتسبوا بذلك خبرة جعلتهم موضع ثقة الناس ، والقادرين على تولى أمورهم .

ونقترح هنا إجراء عملياً يساعد على الجمع بين القاعدتين السابقتين : قاعدة اختيار أولى الأمر ، وقاعدة الانتخابات العامة ، ليكون الأمر في تكوين السلطة التشريعية على أساس سليم من المعنى السابق لمفهوم أولى الأمر .

هذا الاقتراح يتلخص فى التالى :

أولاً : يكون عدد أعضاء المجلس التشريعى ضعف عدد الدوائر الانتخابية .

وليس هناك ما يمنع من إنقاص عدد الدوائر عن العدد الحالى حتى لا تتكلف الخزانة العامة أموالاً طائلة .

ثانياً : ينتخب الشعب عضواً عن كل دائرة ، ويكون هذا العضو هو الممثل للشعب فى المجلس .

ووظيفة الممثل الشعبى أن ينقل إلى المجلس رغبات الأهالى فى الإصلاح ، ومشكلات الحياة التى تعوقهم عن الانطلاق فى ميادين الإنتاج والعمل .

ثالثاً : تختار المؤسسات المهنية والفنية من يمثلونها فى مجلس الشعب على أساس أنهم أولو الأمر .

وهؤلاء ينظرون فى المسائل التى يقدمها لهم ممثلوا الشعب ، ويدرسون الحلول ، وينتهون إلى قرارات تصبح واجبة التنفيذ .

وهذه القرارات لا بد وأن تصدر بموافقة الأعضاء جميعاً منتخبيين من الشعب أو مختارين من المؤسسات المهنية والفنية .

وبذلك نجمع بين القديم والحديث من النظم الشورية .

نأخذ من القديم تكوين جماعة أولى الأمر ، أو أهل الحل والعقد ، أو أصحاب الشورى .

ونأخذ من الحديث النظم الدستورية في تكوين المجالس الشعبية أو الهيئات التشريعية .

إن هذا هو السبيل الوحيد لأن نقيم دولتنا الحديثة على أساس من تقاليدنا وروح ديننا ، وبذلك نحقق الخير العام لجميع المواطنين ، ونوفق بين حقوق الناس ، وحقوق الدين .

* * *

وطاعة هؤلاء واجبة بنص القرآن الكريم : وأطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم .

ويقول الأستاذ الإمام بصدد حديثه عن أولى الأمر وسلطانهم التي منحها لهم القرآن الكريم ما يلي :

فهؤلاء إذا اتفقوا على أمر أو حكم وجب أن يطاعوا فيه بشرط : أن يكونوا منا .

وأن لا يخالفوا أمر الله ، ولا سنة رسوله التي عرفت بالتواتر .

وأن يكونوا مختارين في بحثهم في الأمر ، واتفاقهم عليه .

وأن يكون ما يتفقون عليه من المصالح العامة — وهو ما لأولى الأمر سلطة فيه ، ووقوف عليه .

أما العبادات ، وما كان من قبيل الاعتقاد الدينى ، فلا يتعلق به أمر أهل
الحل والعقد - بل هو مما يؤخذ عن الله ورسوله فقط .
ليس لأحد رأى فيه إلا ما يكون فى فهمه .

* * *

ويجب على الأمة قبول هذه الأحكام والخضوع لها سراً وجهرًا ، وهى
لا تكون بذلك خاضعة خانعة لأحد من البشر ، ولا خارجة من دائرة توحيد
الربوبية الذى شعاره :
إِنَّمَا الشَّارِعُ هُوَ اللَّهُ .
إِن الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ .

فإنها لم تعمل إلا بحكم الله تعالى ، أو حكم رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو حكم
نفسها الذى استنبطه لها جماعة أولو الأمر وأهل الحل والعقد ، والعلم والخبرة ،
من أفرادها الذين وثقت بهم واطمأنت بإخلاصهم ، وعدم اتفاقهم إلا على ما هو
الأصلح لها .

كان الخلفاء الراشدون ، وقضاةهم العادلون ، يعرفون رؤوس الناس وأهل العلم والرأى والدين . ويعرفون أنهم أولوا الأمر فيدعونهم عند الحاجة : وكانت الأمة في مجموعها رقيقة على أميرها يراجعها حتى أضعف رجالها ونساءها فيما يخطئ فيه .

ولم يكن لأحد من الخلفاء الراشدين عصبية تمنعه من المسلمين إن أراد أن يستبد فيهم إلا ما كان لعثمان من عصبية بنى أمية ، ولم يرد هو أن يستبد بقوتهم وعصبيتهم ، ولمّا أخذته الأمة بظلمهم لم ينفوا عنه شيئاً .

فالخلفاء الراشدون كانوا مخلصين في مشاركة أولى الأمر من الأمة في الحكم ، والتقيّد برأيهم فيما لا نص فيه ، لقوة دينهم وعدالتهم ، ولأن هذا هو الذى كان متعيناً .

ولم يكن فى استطاعة أحد منهم — والإسلام فى عنفوان قوته — أن يتخذ له عصبية يستبد بها دون أولى الأمر إن شاء . على أنه لقوة دينه لا يشاء .

وهذه الحال من الأسباب التى حالت دون الشعور بالحاجة إلى وضع أولى الأمر لنظام يكفل دوام العمل بالشورى الشرعية . وتقييد الأمراء والحكام برأى أولى الأمر .

* * *

بنو أمية هم الذين زحزحوا بناء السلطة الإسلامية عن أساس الشورى ، إذ كونوا لأنفسهم عصبية بالشام هدموا بها سلطة أولى الأمر من سائر المسلمين

بالحيلولة والقوة ، وحصروها في أنفسهم ، فكان الأمير مقيداً بسلطة قومه لا بسلطة أولى الأمر من جماعة المسلمين . فخرجوا عن هداية الدين شيئاً فشيئاً .

ثم جاء العباسيون بعصبية الأعاجم من الفرس فالترك .

ثم كان من أمر التغلب بين ملوك الطوائف بعصبيتهم ما كان . فلم تكن الحكومة الإسلامية مبنية على أساسها من طاعة الله ورسوله وأولى الأمر ، بل جعلت أولى الأمر كالعدم في أمر السلطة العامة .

وكان تحرى طاعة الله ورسوله بالعدل ورد الأمانات إلى أهلها يختلف باختلاف درجات الأمراء والحكام في العلم والدين . فكانت أحكام عمر بن عبد العزيز كأحكام الخلفاء الراشدين في العدل — ولكنه لم يستطع أن يرد أمانة الإمامة الكبرى إلى أهلها لأن عصبية قومه كانت محتكرة لها حجباً في السلطة والرياسة .

ثم كانت سلطة الملوك العثمانيين بعصبيتهم القومية ، وقوة جيوشهم المعروفة بالانكشارية — ولم يكن هؤلاء من أولى الأمر ، أصحاب الفقه والرأى ، الذين هم في المسلمين أهل الحل والعقد .

لقد كانوا أخلاطاً من المسلمين والكافرين يأخذهم السلاطين ويروونهم تربية حربية ، ثم كونوا جنداً إسلامياً ، ثم جنداً مختلطاً .

* * *

وتبقى بعد ذلك موازنة يسيرة بين ما انتهى إليه المفسرون وما يجرى عليه العمل في الدول الحديثة .

والنص هنا للأستاذ الإمام .

يقول رحمه الله ليس بين القانون الأساسى الذى قرره هذه الآية على إنجازها وبين القوانين الأساسية لأرقى الحكومات فى هذا الزمان إلا فرق يسير نحن فيه أقرب إلى الصواب .

هم يقولون : إن مصدر القوانين الأمة .

ونحن نقول بذلك فى غير المنصوص فى الكتاب والسنة — كما قرره الإمام الرازى .

والمنصوص قليل جداً .

وهم يقولون : إنه لا بد أن ينوب عن الأمة من يمثلها فى ذلك حتى يكون ما يقررونه كأنها هى التى قرره .

ونحن نقول ذلك أيضاً .

وهم يقولون : إن ذلك يعرف بالانتخاب ، ولهم فيه طرق مختلفة .

ونحن لم يقيدنا القرآن الكريم بطريقة مخصوصة ، فلنا أن نسلك فى كل زمن ما نراه يؤدى إلى المقصد . ولكنه سى هؤلاء الذين يمثلون الأمة أولى الأمر أى أصحاب الشأن فى الأمة الذين يرجع إليهم فى مصالحها وتعلمائهم باتباعهم . وقد يكونون محصورين فى مركز الحكومة فى بعض الأوقات ، كما كانوا فى الصدر الأول من الإسلام .

وهم يقولون : إن هؤلاء إذا اتفقوا وجب على الحكومة تنفيذ ما يتفقون عليه • وعلى الأمة الطاعة • ولهم أن يسقطوا الحاكم الذي لا ينفذ قانونهم •
ونحن نقول بذلك ، وهذا هو الإجماع الحقيقي الذي نعهده من أصول شريعتنا •

وهم يقولون : إنهم إذا اختلفوا يجب العمل برأى الأكثرية •
ونحن نعلم أن النبي عليه السلام كان ينزل على رأى الأكثرية حتى ولو كان بعيداً عن الصواب كما حدث عند الخروج في غزوة أحد •

وهذا الموقف منه عليه السلام كان تدريجياً لنا •

إن رأى الأكثرية ليس هو الصواب — ولكنه الذى يتفق عليه أصحاب المصالح الحقيقية •

التنظيم السياسي
أو
أمانة الدعوة والفكر

والآية القرآنية الكريمة التي نعتبرها الأساس الديني لقيام هذه المؤسسة :
« التنظيم السياسى أو أمانة الدعوة والفكر » هى الآية القرآنية . الكريمة .

« ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف ، ويَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » .

إن هذه الآية تطلب إلى المسلمين تكوين جماعة منهم يكون عملها هو: الدعوة إلى الخير ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

والمعروف فى اللغة والشرع هو : ماعرفته العقول والطباع السليمة .

والمُنْكَرُ ضده وهو : ما أنكرته العقول والطباع السليمة .

وتقدير معنى الآية فى رأينا : ولتكن منكم أيها المسلمون جماعة يكون عملها: الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والدعوة إلى الخير .

أى لتكن منكم جماعة مهمتها التعرف على ما فيه نفع للصالح العام، فتأمر الناس به بعد أن تبين للناس حقيقته وما يترتب عليه من مصالح ، والتعرف على ما فيه مضرة أو مفسده فتُنْكَرُه وتبين للناس ما فيه من أضرار تلحق بالمصالح العام .
وليكن هدف هذه الجماعة الدائم هو الدعوة إلى الخير ، دعوة المسلمين أولا ؛ ثم دعوة بقية الأمم .

ويؤيد هذا الذى نقول ماورد فى كتب التفسير .

قال الاستاذ الإمام : ولتكن منكم طائفة متميزة تقوم بالدعوة ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

والمخاطب بهذا جماعة المؤمنين كافة ، فهم المكلفون أن ينتخبوا منهم أمة تقوم بهذه الفريضة . فهنا فريضتان :

إحداها : على جميع المسلمين .

والثانية : على الأمة التى يختارونها للدعوة .

ثم يقول رحمه الله : ولا يفهم معنى هذا حق الفهم إلا بفهم معنى لفظ الأمة . وليس
معناه الجماعة كما قيل وإلا لما اختار القرآن الكريم هذا اللفظ .
والصواب : أن الأمة أخص من الجماعة ، فهي : الجماعة المؤلفة من أفراد لهم
رابطة تضمهم ، ووحدة يكونون بها كالأعضاء في بنية الشخص .
والمراد يكون المؤمنين كافة مخاطبين بتكوين هذه الأمة لهذا العمل هو ، أن
يكون لكل فرد منهم إرادة وعمل في : إيجادها ، وإسعادها ، ومراقبة سيرها
بحسب الاستطاعة - حتى إذا رأوا منها خطأ أو انحرفا أرجعوها إلى الصواب .
وقد كان المسلمون في الصدر الأول - لاسيما زمن أبي بكر وعمر - على هذا
النهج من المراقبة للقيام بالأعمال العامة .
لقد كان الصعلوك من رعاة الإبل يأمر مثل عمر بن الخطاب وهو أمير المؤمنين
وينهاه فيما يرى أنه الصواب .
ولا بدع ؛ فالخلفاء على نزاهتهم وفضلهم ليسوا بمعصومين .
وقد صرح عمر بن الخطاب بخطأه ، ورجع عن رأيه ، أكثر من مرة .

* * *

ثم قال : إقامة هذه الأمة الخاصة فرض عين يجب على كل مكلف أن يشترك
فيه مع الآخرين - ولا مشقة في هذا علينا فإنه يتيسر لأهل كل قرية أن يجتمعوا
ويختاروا من يرونه أهلا لهذا العمل .
وهذه الأمة يدخل في عملها الأمور العامة التي هي من شأن الحكام في العادة
من مثل : أمور العلم وطرق إفادته ونشره وتقرير الأحكام ، وأمور العامة الشخصية .
ويشترط فيها العام بذلك - ولذلك جعلت أمة ، وفي معنى الأمة القوة والاتحاد .
الامة المتحدة لا تقهر ولا تغلب من الأفراد ؛ ولا تعتذر بالضعف يوما ما فترك
ما عهد إليها به - وهو ما لو ترك لتسرب الفساد إلى جميع المسلمين .
ولقد كان المسلمون في الصدر الأول - لاسيما على عهد الخلفيتين أبي بكر
وعمر رضي الله عنهما - على هذه الطريقة .

كانت خاصة الصحابة الذين عاشروا النبي عليه السلام ، وتلقوا عنه ، متواصلين متسكاتفين ، يشعر كل منهم بما يشعر به الآخر من الحاجة إلى نشر الإسلام ، وحفظه ومقاومة كل ما يمس شيئاً من عقائده ، وآدابه ؛ وأحكامه ، ومصالح أهله .

وكان سائر المسلمين تبعاهم .

ومن أعمال هذه الأمة أيضاً الأخذ على أيدي الظالمين . فإن الظلم أقبح المنكر . والظالم لا يكون إلا قويا — ولذلك اشترط في الناهين عن المنكر أن يكونوا أمة لأن الأمة لا تتخاف ولا تنقلب ، كما تقدم .

إن الأمة هي التي تقوم عوج الحكومة — والمعروف أن الحكومة الإسلامية مبنية على أصل الشورى .

ثم إن كون القائمين بالأمر أمة ، يستلزم أن يكون لها رئاسة تديرها ، لأن أمر الجماعة بغير رئاسة يكون مختلاً ، معتلاً .

ورئيس هذه الأمة هو مصدر النظام ، وتوزيع الأعمال على العاملين ، فمنهم من يوجهون إلى دعوة غير المسلمين إلى الإسلام . ومنهم من يوجهون إلى إرشاد المسلمين في بلادهم .

ومقام الرئاسة يختار بالمشاورة لكل عمل ، ولكل بلاد ، من يكونون أكفاء للقيام بالواجب فيها — لتكون أعمالهم مؤدية إلى مقصد الأمة العام . فإن معنى الأمة أن يكون للأفراد الذين تتكون منهم وحدة في القصد من أعمالهم وسيرهم ، فإذا اختلفت المقاصد فسد العمل باختلاف الآراء وتمسكيت القوى — ولذلك جاء بعد هذه الآية النهي عن التفرق والاختلاف .

* * *

ثم إن كون الأمة الخاصة منتخبة من الأمة العامة يقتضى أن تكون للعامة رقابة وسيطرة على الخاصة تحاسبها على تفريطها ، ولا تميد انتخاب من يقصر في عمله لمثله .

فالأمة الصغرى المكلفة بالدعوة إلى الخير ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر تكون مسيطرة على أفراد الأمة الكبرى من حيث أنها التي توجهها إلى القيام بالدعوة إلى الخير ، وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

والأمة الكبرى النافذة للأمة الصغرى تكون مسيطرة عليها من حيث رقابتها لها ، وعدم تجديدها لانتخاب من يقصر في أداء العمل الذي انتخب من أجله ، وهو : الدعوة إلى الخير ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

وهذا هو الذي يوفر للمسلمين قدراً كبيراً من التكافل والتضامن .
ولهذا يرى بعض المفسرين أن آية الدعوة هذه أدل دليل على أن الحكومة الإسلامية مبنية على أصل الشورى . بل يذهب هؤلاء إلى أن دلالتها أقوى من دلالة الآيتين اللتين وردتا في الشورى نصاً ، وهما : —

وأمرهم شورى بينهم
وشاورهم في الأمر

وقالوا لنا : إن الأولى وصف خبري لحال طائفة مخصوصة من المؤمنين ، وأكثر ما تدل عليه الآية أن هذا الشيء مدوح في نفسه ، محمود عند الله تعالى .
وإن الثانية إنما تأمر بالمشاورة — ولكن أمر الرئيس بالمشاورة إنما يقتضى إقراره به ، ووجوبه عليه .

ولكن ما العمل ، إذا لم يكن هناك ضامن يضمن امتثاله للأمر ؟

وماذا يكون إذا هو تركه ؟

أما آية الدعوة إلى الخير هذه فإنها تفرض أن يكون في الناس جماعة متبحرون أقوياء يتولون الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر •

وهذا عام في الأحكام المحسومة •

ولا معروف أعرف من العدل ، ولا منكر أنكر من الظلم •

٢

قيام أمانة الدعوة والفكر أمر تقتضيه هذه الآية .

وعمل هذه الأمانة واضح تماماً من الآية . أنه :

الدعوة إلى الخير .

والأمر بالمعروف .

والنهي عن المنكر .

وهذه الثلاثة هي الأهداف التي تعمل هذه الأمانة على تحقيقها .

وتحقيق هذه الأهداف يحتاج إلى قدرات خاصة بأعضاء هذه الأمانة . قدرات ذهنية ، وإمكانات عملية ، وطاقات روحية ، وصفات خلقية ، وما أشبه مما يساعد الداعي على تحقيق الغايات المستهدفة من الدعوة .

كما أن تحقيق ذلك يتوقف على الكيفية التي يتم على أساس منها اختيار هؤلاء الأعضاء الذي ينضمون إلى هذا التنظيم أو هذه المؤسسة .

وفي الفقرة السابقة رأينا أن بعض المفسرين يرى اختيار الأعضاء على أساس مما يعرف في وقتنا هذا بالانتخاب .

فكل قرية تختار من تراه أهلاً لهذه العملية .

ومجموع المختارين من كافة الوحدات السكنية هو الذي يشكل هذا التنظيم الذي نسميه بالأمانة العامة للدعوة .

ونحن لا نرى أى بأس في ذلك ، مادام الأمر يجري على أسس سليمة تنتهي بنا إلى اختيار الأصلح ، مادام الأمر يجري في إطار من مراقبة الأمة للدعاة ، وعدم

تجديدها لاختيار من ترى فيه رأيا جديداً يبعد بينه وبين أن يكون أهلاً لتولى أمور الدعوة إلى الخير العام ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

وكل هذا من الضرورات التي لا غنى عنها لينجح هذا التنظيم في تأدية أعماله ، وليثق الناس فيه ويستجيبون لدعوته .

إن عمل هؤلاء الدعاة هو الاستمرار لعمل الأنبياء والمرسلين ، فلا أقل من أن يتمثل هؤلاء صفات وأخلاق الأنبياء والمرسلين .

لقد ختم القرآن الكريم النبوة وأنهى الرسالة ، ومعنى ذلك أن اختيار الداعين إلى الخير : الأمرين بالمعروف والنهي عن المنكر ، لن يكون من السماء .

إن الذي يختار الداعين إلى الخير بعد محمد عليه السلام إنما هم أهل الأرض . هم المواطنون الذين يدركون في وعي تام المهام الملقة على عاتق الدعاة .

ولقد تعرض المفسرون للقرآن الكريم إلى هذه المسألة ، وذكروا لنا أشياء مما يجب أن يتحلى به الداعي لكي ينجح في دعوته .

قالوا لنا مثلاً : إن عليه أن يدعو الناس بالحكمة والموعظة الحسنة وذلك لكي لا ينفر الناس منه أو يحملهم على إيقاع المكروه به .

وتعرض المفسرون في هذا الموقف إلى عملية تغيير المنكر وكيف يجب أن تكون : أيتصدى لها الداعي بنفسه أم يتركها للحاكم ؟

وانتهى بعضهم إلى تأمين الداعي في نفسه وماله ، ورأوا أن هناك فرقاً بين التناصح وتغيير المنكر بالفعل ، وانتهوا إلى أن التناصح من عمل الدعاة أما تغيير المنكر بالفعل فهو واجب الحكام .

وقالوا لنا أيضاً : يجب أن يكون عالماً في دقة بكل ما يدعو إليه وإلا اهتزت الثقة فيه ، ورأى الناس فيه جاهلاً ولم يروا فيه عالماً .

وهذا الشرط — شرط العلم بما يدعو إليه — يختلف باختلاف الظروف والمنااسبات ، فقد تكون الدعوة دعوة إلى قتال ودفاع عن الوطن ، وقد تكون دعوة إلى تنمية اقتصادية ، وقد تكون دعوة إلى تغييرات سياسية ، وقد تكون دعوة إلى قضايا فكرية ودينية وما أشبه . .

يجب أن يكون عالمًا بما يدعو إليه :

وهذا الذي تنتهى إليه يبصرنا بالأساس الذي يجب أن يقوم عليه الاختيار عند انتخاب هؤلاء الدعاة .

وليس يخفى أنه أساس قابل للتعديل كلما تغيرت الظروف وبرزت إلى الجوف وقائع جديدة لم تكن موجودة من قبل .

وقالوا لنا أيضاً . يجب أن يكون عالمًا بكل أحوال من توجه إليهم الدعوة ، وذلك لكي يستطيع أن يضرب الأمثلة فى البيان والإيضاح بما يمكن أن يلبى احتياجاتهم ، ويجيب عن مطالب الحياة فى مجتمعاتهم .

إن هذا هو الذى يشعرون بأن الدعوة قادرة على تحقيق الخير لهم ، فيقبلون عليها ، ويؤمنون بما فيها من مبادئ مختلفة تعالج القضايا فى شتى الميادين ، وفى كل مجالات الحياة .

وقالوا لنا أشياء كثيرة يمكن الانصراف عنها إلى أقوال المحدثين فى هذا الميدان .

والمواصفات التى انتهى إليها المفسرون فيما يخص الدعاة كانت مبنية على القيم الثقافية والأسس الفكرية التى كانت معروفة لعهدهم . أما اليوم ، وقد أمدتنا الدراسات الإنسانية بفيض من الحقائق ، فإننا نرى الأمر يتطلب مزيداً من البيان . لقد حدد القرآن الكريم مهمة الدعاة — أى أنه جعل لهم هدفاً يعملون فى سبيل تحقيقه .

والهدف الذى حدده القرآن الكريم من العموم بحيث يصلح قاعدة لمنطلق لا يتخلف باعتبار الزمان والمكان — أى يصلح لأن يكون منطلقاً استراتيجياً لتحقيق النيات وليس خطة تفصيلية ومرحلية لتحقيق هذه النيات .

إن الهدف العام هو الدعوة إلى الخير ، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . لكن ما هو الخير العام ، وما هو المعروف الذى تأمر به ، وما هو المنكر الذى نهى عنه .

قد يبين أولو الامر أو السلطة التشريعية ماهية كل واحد من هذه الأمور — ولكن يبقى بعد ذلك كيفية تصور الدعاة لها ، وقدرتهم على الدفاع عنها وإقناع الناس بها .

هنا يبرز المنصر الشخصى فى الداعى ، ويصبح تحقيق الهدف متوقفاً على طاقاته وقدراته ، وكيفية استثماره لما يملك من إمكانيات .

وتنمية الطاقات والقدرات أمر مرغوب فيه وله وسائله العملية .

ولعل أول وسيلة هو التثنية . تنشئة الدعاة على أسس علمية تمكنهم من استثمار طاقاتهم وإمكانياتهم على خير وجه .

ولكن هذه التثنية تتطلب خطوة سابقة عليها هى اختيار الذين تساعد التثنية على إبراز ما فيهم من مواهب ، وما يملكون من قدرات .

وهنا نصل إلى الخطوة الرئيسية فى تكوين التنظيم السياسى لفختر من بين المنتسبين إليه من يصلحون لتشكيل أمانة الدعوة والفكر ، ولقياموا بعد تدريبهم لمهمة الدعاة . المهمة العملية إلى جانب الفكر النظرى .

والمهمة العملية لا تتم إلا فى إطار من التدريب على المواقف الاجتماعية باعتبارها الوقائع التى تمثل أمام الداعى مشكلات الحياة . وباعتبارها المواقف التى يتحاور فى شأنها مع المدعويين .

إن الهدف من التدريب إنما هو خلق القادة . القادة في كل مجال من مجالات الحياة . المجال السياسى والاقتصادى والاجتماعى والدينى ، ومن هنا وجب تفشيتهم على أساس من إكسابهم لصفات القادة .

ولعله من الأفضل أن تترك الحديث عن القادة والقيادة إلى الأستاذ الفاضل عبد المجيد عبد الرحيم صاحب كتاب : تمهيد في علم الاجتماع .

لقد كتب في هذا الموضوع بإيجاز — ولكنه الإيجاز الذى يمكن للشيء من النعس من غير إخلال بالبيان والتوضيح .

يقول في شأن القيادة والقادة .

يتم تكوين القادة عن طريق :

البيئة المنزلية والمدرسية .

منظمات الشباب .

الأندية وجمعيات النشاط .

وخير طريقة لذلك هى الطريقة الديمقراطية .

وقد أجريت تجربة على ثلاث مجموعات من الأطفال .

فى الأولى : كان القائد يتسلط على الأطفال تسلطاً كاملاً ، فلا يترك لهم شأن إلا أصدر لهم أمره فيه .

وفى الثانية كان القائد يتعاون مع الأطفال فى رسم الخطة وطريقة التنفيذ وتحديد الغرض ، ويترك لهم حرية التصرف فيما لم يتفق معهم بشأنه .

وفى المجموعة الثالثة ترك الأطفال أحراراً يتصرفون كما يشاءون دون رقابة أو توجيه .

وكانت نتيجة هذه التجربة المشهورة أن المجموعة الأولى نشأ فيها التمرد

والثورة على القائد ، وكثير فيها الشجار والنزاع بين الأطفال ، والفوضى ،
والأنانية .

وكذلك الحال في المجموعة الثالثة .

ولم يظهر التوافق الاجتماعى ، والاستقرار ، والعمل المنتج ، إلا في المجموعة
الثانية - حيث سادها النظام الديمقراطي والروح الاجتماعية .

يمكن تكوين القادة في المنزل والمدرسة عن طريق إشاعة الروح الديمقراطية
بما فيها من حرية التعبير ، والتصرف ، وتحمل المسؤولية ، في حدود القوانين
الموضوعة .

وفي منظمات الشباب يختار الشباب الذين يتوسم فيهم صفات القيادة، وتنمى
فيهم هذه الصفات عن طريق :

المنافشات الحرة .

والممارسة الحقيقية للحياة الديمقراطية السليمة .

* * *

وتقوم القيادة على عوامل أساسية هي :

١ — الهدف .

وهو العنصر المشترك بين القائد والأتباع ، إذ أن القيادة مسئولية يضطلع
بها القائد لتحقيق ما يصبو إليه المجتمع الذى يقوده .

فإذا تخلى عن مسئوليته لم يستطع أن يقود مجتمعه إلا بالتسلط ؛ فيصبح
دكتاتورا ، لا قائدا .

٢ — القائد :

وهو شخص أهله مواهبة وقدراته الفردية . وحاجة شعبه . إلى أن يقودهم لتحقيق غاية يشعرون بها شعورا غامضا أو واضحا .
وعلى مقدار ما يحققه القائد من نجاح وإنكار للذات يكون تمسك الأتباع به .

٣ — الاتباع :

وهم الذين يقبلون زعامة القائد لأنه يحقق لهم أو لمجتمعهم مالا يستطيعون أولا يستطيع غيره تحقيقه .
ومع ميلهم إلى الخضوع للقائد . فإنهم ينظرون إليه كجزء من ذاتهم .
فهو رمز لهم أو ممثل للسلطة الأبوية التي يحبونها ويشعرون بضرورتها لهم لأنها تعمل لمصلحتهم .

٤ — المواقف الاجتماعية .

وهي المواقف التي تتطلب القيادة .
وكما تأزمت الأحوال نلقت الناس حولهم في إنتظار القائد .
ويكونون أكثر لطفة عليه وتسليا له كلما تعقدت الأزمة . وتخير الناس في كيفية التنازل عليها .

* * *

ويشترط في القائد .

١ — أن يمثل الصورة المثلى التي يطلبها المجتمع في أبنائه .

٢ — أن يكون ملما بظروف مجتمعه وغاياته .

٣ — أن يكون على مستوى عال من القدرات الفردية مثل : الذكاء .

والشجاعة . وسرعة التصرف . وقوة الجفان . والصبر . والروح الديمقراطية .

٤ — أن يكون مؤمنا بمجتمعه ؛ واقفا من قدراته ومن تأييده له . عارفا بطرق النصر وتكاليفه .

٥ — أن يكون متصفا بإنكار الذات . والتضحية المثالية بكل ما يطمع فيه الأفراد الماديون .

٦ — المرونة . واتساع الأفق . والرغبة المتزايدة في التعلم . والاستفادة من كل من يستطيع الاستفادة منه من مواطنيه .

وبتعبير آخر : حسن اختيار مساعدة ووضعهم في الأماكن المناسبة لهم .

٧ — دراسة الظروف المحيطة بكل موقف دراسة عميقة . والرد السليم الحازم لكل موقف حسب طبيعته وبدون تردد .

٨ — تجنب الفرور . وعدم التماهى فيما يفرى به النجاح السهل . والارتباط الدائم بالمجتمع . والرجوع إليه وتحميله المسؤولية حتى يشعر بالمشاركة في ممارسة السلطة .

المحكمة الدستورية العليا

لا بد من قيام مؤسسة تكون مهمتها العمل على القضاء على كل ما من شأنه أن يمكر صفو الوحدة الفكرية والتماسك الاجتماعى فى الأمة ، وأن يحل محلها كل ما من شأنه الوصول إلى الفرقة والانقسام وما يستتبعهما من عداوة وبغضاء ، ومن حروب واقتتال .

والسبب الذى يدعونا إلى القول بضرورة قيام هذه المؤسسة يمكن حصره فى عاملين مهمين يدعو إليهما القرآن الكريم .

العامل الأول : أن تلك كانت من المهام التى ألقيت على عاتق الأنبياء — عليهم السلام وبخاصة المرسلين منهم .

والقرآن الكريم يؤكد هذه الحقيقة حين يبين للناس أن الاختلاف فى رأى ظاهرة إنسانية ، وأن تضيق شقة الخلاف فيما بين الناس إنما يكون بردهم جميعاً إلى معتقدات دينية ، أو أفكار رئيسية ، أو مبادئ ومثل عليا ، أو قيم أخلاقية .

إن هذه الأشياء من المعايير هى التى يمكن الرجوع إليها لمعرفة الخطأ من الصواب ، والحق من الباطل ، وعند ذلك تضيق الشقة ويقضى على الخلاف والنزاع ، وتجرى الحياة فى نسق عام ، وفى انتظام دقيق .

والآية القرآنية الكريمة التى تشير إلى هذه الحقيقة ، وتبين للناس أن من مهام المرسلين القضاء على مثل هذا الخلاف ، هى الآية التالية :

يقول الله تعالى : « كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين : »

وأزل معهم الكتاب والحكمة ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه .
وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم .

فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه .
والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . . » .

فهذه الآية فيما ترى تكشف عن ظاهرة إنسانية مؤداها أن الخلاف في
الرأى من الأمور التى لا يمكن تفاديها ، وأن مثل هذا التفادى لا يمكن
إلا عن طريق التعرف على الحقيقة ، والوقوف على الحق الذى تتخذ منه الأداة
التى تفصل في الخلاف ، وتهدينا إلى أقوم السبل .

وهذا الحق الذى نجمل منه الفیصل فى فض المنازعات ، يمكن التعرف
عليه من الكتب التى نزلت من السماء ، أو من الحكمة التى يؤتيها الله لغير
الأنبياء — ومن يؤت الحكمة ، فقد أوتى خيراً كثيراً .

والذى يتخذ من الكتب والحكمة الوسيلة إلى التعرف على الحقيقة كانوا
قبل البعثة المحمدية : الأنبياء والمرسلين .
وللمفسرين مواقف من هذه الآية ، ونعرض عليك فى إيجاز واحداً من
هذه المواقف .

إن الناس كانوا بمقتضى الفطرة أمة واحدة — أى لوحدة مداركهم ،
وحاجات معيشتهم ، وقلة رغائبهم ، وسهولة تعاونهم على مطالبهم . .
ولكن عرض لهم الاختلاف بالتفرق والانقسام إلى عشائر ، فقبائل ،
فشعوب ، تختلف حاجاتها وتعدد رغائبها .
ويلجئها ذلك إلى تعاون كل عشيرة فقبيلة ، فشمب ، فيما يختلف فيه أفرادها ،
أو تختلف هي وغيرها ..

فاشتدت حاجتهم إلى تشريع ربانى ، وهدايه إلهية ، يدعن لها الأفراد
والجماعات . .

فبعث الله النبيين فيهم ، مبشرين من أطاعهم بالسعادة والثواب ، ومنذرين
من عصاهم بالشقاء والعذاب .

وأُتزل معهم الكتاب المفصل لما يحتاجون إليه من التشريع الدينى والمدنى بالحق . .

ليحكم تعالى فيه ، أو ليحكم الكتاب نفسه - بمعنى يبين الحكم ، بين الناس فيما اختلفوا فيه : من الحقوق الشخصية وغيرها .

وما اختلف فيه - أى الكتاب ، بعد الإنعام به - إلا الذين أوتوه : من بعد ما جاءهم البينات فيه . وفى تنفيذ نبيهم له .

بنفا بينهم .

ثم يظهر فيهم مصلحون يهديهم الله بإيمانهم للمخرج مما اختلفوا من الحق . . » .

* * *

العامل الثانى بآية قرآنية كريمة تدعو فى صراحة إلى قيام هذه المؤسسة التى تعمل على فض النزاع . وتعمل فى الوقت ذاته على تحقيق الوحدة العسكرية والتماسك الاجتماعى .

هذه الآية القرآنية الكريمة هى قوله : تعالى « يا أيها الذين آمنوا :

أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم .

فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول - إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر .

ذلك خير ، وأحسن تأويلا . . »

فهذه الآية الكريمة تطالب المؤمنين بطاعة الله ، وبطاعة الرسول وأولى الأمر منهم ، كما تطالبهم بأن يردوا الشىء المتنازع فيه إلى الله ورسوله .

وطاعة الله - فيما يحكى المفسرون - هى العمل بكتابه العزيز .

وطاعة الرسول هي العمل بما يمينه لهم من العقائد والشرائع التي نزل بها القرآن الكريم .

ويقول المفسرون : أعاد لفظ الطاعة لتأكيد طاعة الرسول ، لأن دين الإسلام دين توحيد محض لا يجعل لنير الله أمراً ، ولا نهياً ، ولا تشريعاً ، ولا تأثيراً . فكان ربما يستترب في كتابه الأمر بطاعة غير وحى الله .

ولكن قضت سنة الله بأن يبلغ عنه شرعه للناس رسل منهم ، وتكفل بمصمتهم في التبليغ — ولذلك وجب أن يطاعوا فيما يبينون به الدين والشرع .

مثال ذلك : أن الله تعالى هو الذى شرع لنا عبادة الصلاة وأمرنا بها — ولكنه لم يبين لنا في الكتاب كيفية وعدد ركعاتها ، ولا ركوعها وسجودها ، ولا تحديد أوقاتها .

إن الذى بين لنا ذلك كله هو الرسول صلى الله عليه وسلم بأمره تعالى إياه بذلك .

يقول الله تعالى مخاطباً نبيه عليه السلام : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » .

فهذا البيان بإرشاد من الله تعالى .

وإتباع هذا البيان لا ينافى التوحيد ، ولا كون الشارع هو الله تعالى وحده . وطاعة أولى الأمر : هي تنفيذ ما يتجهون إليه من تشريعات مدنية يرون فيها صالحاً عاماً للأمة .

والأمة حين تقبل هذه الأحكام أو هذه التشريعات لا تكون خاضعة لأحد من البشر، ولا خارجة من دائرة توحيد الربوبية الذى شعاره : إنما الشارع الله .

إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه .

إن الأمة في هذا الموقف إنما تعمل بحكم نفسها الذي استنبطه لها أولوا الأمر ، أو جماعة أهل الحل والعقد ، أولئك الذين أمر الله رسوله بأن يشاورهم في الأمر .

يقول الأستاذ الإمام : « إن الله تعالى قد فوض إلى المسلمين أمور دنياهم الفردية والمشاركة . الخاصة والعامة — بشرط ألا تعجز دنياهم على دينهم ، وهدى شريعتهم .

فجعل الأصل في الأشياء الإباحة .

وجعل أمور سياسة الأمة وحكومتها شورى

وأمر بطاعة أولى الأمر — وهم أهل الحل والعقد ورجال الشورى — بالتمتع لطاعة الله ورسوله .

وأرشدنا إلى رد أمور الأمن والخوف المتعلقة بالسياسة ، والحرب ، والإدارة ، إلى الرسول وإلى أولى الأمر . .

وأتى هذه الأمة الميزان مع القرآن . .

والميزان ما يقوم به العدل ، والمساواة في الأحكام ، من الدلائل والبيّنات التي يستخرجها أهل العلم والبصيرة باجتهادهم في تطبيق الأفضية على :

النص . .

العدل . .

المصلحة . . »

طاعة الله ، وطاعة الرسول وأولى الأمر ، إنما تستهدف تحقيق الوحدة

الفكرية والتناسك الإجتماعى. من حيث أن الناس حين يصدرون فى أقوالهم وأعمالهم عن أفكار رئيسية واحدة، وأنماط سلوكية واحدة إنما يتكلمون ويتأملون فى كل شىء تقريباً .

إن التندثرة الواحدة، إنما تصب الناس فى قوالب سلوكية وفكرية متشابهة أو متماثلة . ومن هنا يكون أبناء المقيدة الواحدة متحابين ، ومتآلفين ، إلى حد كبير .

والقرآن الكريم حين دعا المؤمنين إلى طاعة الله ، وطاعة الرسول وأولى الأمر ، من أجل تحقيق الوحدة الفكرية والتماسك الإجتماعى ، لم يقف في الدعوة عند هذا الحد ، وإنما مضى إلى أبعد من ذلك فدعا المؤمنين إلى رد الشيء المختلف فيه والمتنازع من أجله ، إلى الله والرسول حتى تبقى الوحدة ، ويظل التماسك الإجتماعى ، قائمين .

ورد الشيء المتنازع فيه إلى الله والرسول لا يعنى رده إلى آيات الترانة الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة من حيث هى نصوص صادرة عن الله أو عن رسول الله ، بقدر ما يعنى رده إلى المبادئ والقيم التى تدور حولها هذه النصوص .

ان النصوص حين تكون واضحة صريحة ، وحين تكون قطاعية الدلالة فيما وردت فيه لا تكون أبداً مثبت خلاف أو محل نزاع ، وإنما تكون مستنبت وحدة فكرية وتماسك اجتماعى .

والقدماء أنفسهم يقولون : بأنه لا إجتهااد مع النص .

إن النزاع المشار إليه فى الآية الكريمة إنما هو النزاع الناشئ عن اختلاف وجهات النظر فيما لم يرد فيه نص .

والرد هنا إنما يكون للمبادئ التى يتحقق على أساس منها الصالح العام . والخلاف بين أولى الأمر فيما بينهم ، أو فيما بينهم وبين غيرهم من أصحاب السلطات الأخرى ، إنما يدور حول النتائج التى يحققها التطبيق لهذه المبادئ ، وهل يحقق هذا التطبيق نفعاً أو يجلب ضرراً ؟

وفي ذلك أو قريب منه ما قاله الأستاذ الإمام .

فالأمر الذى لا ريب فيه أن الله تعالى هدانا إلى أفضل وأكمل الأصول والقواعد التى نبين عليها حكومتنا ، ونقيم بها دولتنا . .

ووكل هذا البناء إلينا فأعطانا بذلك الحرية التامة والإستقلال الكامل فى أمورنا الدنيوية ومصالحنا الإجتماعية . .

وذلك أنه جعل أمرنا شورى بيننا ، ينظر فيه أهل العرفة والمكانة الذين تثق بهم ، ويقررون لنا فى كل زمان ما تقوم به مصالحتنا وتسعد أمتنا .

لا يتقيدون فى ذلك بقيد إلا هداية الكتاب العزيز ، والسنة الصحيحة المبينة له ، وليس فيهما قيود تمنع سير المدنية أو ترهق المسلمين عسراً فى عمل من الأعمال .

إن أساسهما : —

اليسر ، ورفع الجرح والعسر .

وخطر الضرر وإباحة النافع .

وكون ما حرم لذاته يباح للضرورة .

وما حرم لسد الذريعة يباح للحاجة .

ومراعاة العدل لذاته .

ورد الأمانات إلى أهلها .

ولكننا مارعينا هذه الهداية حق رعايتها فتبيننا أنه سنا بألوف القيود التى

اخترعناها وسميناها : ديننا .

ولما أقعدتنا هذه القيود عن مجارة الأمم فى المدنية وال عمران ، صار حكمانا

الذين خرجوا بنا عن هذه الأسس والأصول المقررة فى الكتاب والسنة فريقتين :

فريقاً رضوا بالعقود، واختاروا الموت على الحياة، توها منهم أنهم بمحافظتهم
على قيودهم التقليدية محافظون على الإسلام . قائلين : ان الموت على ذلك خير من
الحياة باتباع غير المسلمين في أصول حكومتهم .
وفريقاً رأوا: أنه لا بد لهم من تقليد غير المسلمين في قوانينهم الأساسية أو الفرعية
فكان كل من الفريقين — يجهله — حجة على الإسلام في الظاهر والإسلام
حجة عليهم في الحقيقة .

وتبقى بعد ذلك كلمة قصيرة لا بد من إيرادها في هذا المقام .

هذه الكلمة تعالج قضية من أهم القضايا التي يجب أن نتطرق إليها في هذا المقام . وتدور حول الواجب عمله فيما لو انتهى الرأي عند أولى الأمر في أن ما يقررونه للصالح العام يخالف نصاً من النصوص .

وهذه القضية ليست جديدة على الفكر الإسلامي فقد دار بشأنها جدل بين المشرعين .

والمشروعون المسلمون يعترفون جميعاً بأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد عطل بعض النصوص القرآنية في سبيل الصالح العام . يعترفون جميعاً بهذا ، ثم يختلفون .

يذهب فريق إلى أنه من حقنا أن نتخذ من عمل عمر رضى الله عنه سنة نتبعها .

ويذهب آخرون إلى أن ذلك لا يصح ، لأنه ليس في أبناء الأمة العربية اليوم من يماثل عمر ورعا ، وتقوى ، وشجاعة في سبيل الحق وفي سبيل الصالح العام . ونحن هنا لن ندخل في جدل مع الفريقين فإنما يكفيننا رأى قديم لعالم من السلفيين ينهى فيه إلى أنه يجوز تعطيل النص في سبيل الصالح العام . والأساس الذي يبنى عليه رأيه هذا في غاية الوضوح والبساطة .

إنه يرى أن المولى سبحانه وتعالى إنما راعى مصلحة العباد في التشريعات السماوية التي جاء بها القرآن الكريم — وذلك إنما يعنى أن المصلحة أساس من أسس التشريع الرباني .

ثم إن المولى سبحانه وتعالى قد فوض إلى المسلمين أمور حياتهم الدنيوية بشرط تحقيق الخير العام أو الصالح العام .

والذين يجهلون تحقيق الصالح العام أساساً من أسس تشريعاتهم الدنيوية إنما يفعلون ذلك عملاً بقوله تعالى في اتخاذ الشورى أساساً ، وفي طاعة أولى الأمر .

والرأى الذى نشير إليه هو رأى الإمام الطوفى — كما ورد فى تفسير المنار . وهذه فقرات توضح رأى الرجل فى هذه القضية . يقول رحمه الله :

باب أصول الفقه

أدلة الشرع ، وتقديم المصلحة فى المعاملات على النص

أعلم أن أدلة الشرع تسعة عشر باباً .

ثم يقول :

وهذه الأدلة التسعة عشر أقواها النص والإجماع ، ثم هما :

إما أن يوافقا رعاية المصلحة أو يخالفها .

فإن وافقا، فيها ونعمت ، ولا تنازع . إذ قد اتفقت الأدلة الثلاثة على الحكم ، وهى : النص ، والإجماع ، ورعاية المصلحة .

وإن خالفها وجب تقديم رعاية المصلحة عليهما بطريق التخصيص والبيان لها — لا بطريق الإفتئات عليهما والتعطيل لهما .

كما تقدم السنة على القرآن بطريق البيان .

* * *

ثم يقول : من المحال أن يراعى الله عز وجل مصلحة خلقه في مبدأهم ، ومعادهم ، ومعاشهم ، ثم يهمل مصلحتهم في الأحكام الشرعية إذ هي أهم ، فكانت بالمراعاة أولى .

ولأنها أيضاً من مصلحة معاشهم ، لأنها سيانة أموالهم ودماءهم وأعراضهم ، ولا معاش لهم بدونها .

فوجب القول بأنه راعاها لهم .

وإذا ثبت رعايته إياها لم يجز إهمالها بوجه من الوجوه . فإن وافقها النص والإجماع وغيرها من أدلة الشرع فلا كلام .

وإن حالفها دليل شرعى وفق بينه وبينها بما ذكرناه من تخصيصه . وتقديعها بطريق البيان .

* * *

ثم يقول : وإنما اعتبرنا المصلحة في المعاملات ونحوها دون العبادات وشبهها لأن العبادات حق للشارع خاص به ، ولا يمكن معرفة حقه كما وكيفاً ، وزماناً ومكاناً إلا من جهته .

بخلاف حقوق المكلفين فإن أحكامها سياسية شرعية وضعت لمصلحتهم ، وكانت هي المعتبرة ، وعلى تحصيلها المعول .

* * *

ولا يقال : أدلة الشرع أعلم بمصلحتهم فلتؤخذ من أدلته . لأننا نقول : قد قررنا أن المصلحة من أدلة الشرع ، وهى أقواها وأخصها فلنقدمها ، فى تحصيل المصالح . .

ثم إن هذا إنما يقال فى العبادات التى تخفى مصلحتها عن مجارى العقول والعادات ، أما مصلحة سياسة المكلفين فى حقوقهم فهى معلومة لهم بحكم العادة والعقل .

فإذا رأينا دليل الشرع متقاعداً عن إفادتها علمنا أننا أحلنا في تحصيلها على رعايتها .

ونتهى هذه الفقرة بما يلخص الموقف على لسان الطوفى إذ يقول :

فالمصلحة وباقي أدلة الشرع إما أن ينفقا أو يختلفا .

فإن اتفقا فيها ونعمت .

وإن اختلفا :

فإن أمكن الجمع بينهما بوجه ما جمع . .

وإن تمذر الجمع بينهما قدمت المصلحة على غيرها . .

لأن المصلحة هي المقصودة من سياسة المكلفين بإثبات الأحكام ، وباقي الأدلة كالوسائل .

والمقاصد واجبة التقديم على الوسائل .

أى واجب اعتبارها وملاحظتها أولاً وبالذات ، لأنها هي سر الشريعة وليابها .

السلطة التنفيذية

لم ترد في القرآن الكريم آية واحدة عن الشكل التنظيمي للدولة ووردت فيه آيات كثيرة عن الوظيفة الاجتماعية للدولة ، وعن بعض المؤسسات التي يجب أن تقوم لتحقيق هذه الوظيفة الاجتماعية ، ولتلعب الدور الذي يجب أن تلعبه في المجال الذي أنشئت هذه المؤسسة فيه : سياسياً كان هذا المجال ، أو اقتصادياً ، أو اجتماعياً ، أو تربوياً ، أو صحياً ، أو ما أشبهه .

وهذا الموقف من القرآن الكريم هو الموقف الذي تقتضيه طبائع الأشياء ، فإن المولى سبحانه وتعالى هو الذي ينزل القرآن ، وهو الذي يعلم بحكمته ما يجوز القول فيه بتفصيل وما يجوز القول فيه بإيجاز ، وهو الذي يعلم ما يجب أن يترك للأمة الإسلامية لتتقاوله بالقدر الذي تسمح به الظروف ، وبالصينة التي تلائم كل زمان وكل مكان .

وحكمة العليم الخبير تتضح لنا في جلاء لو حاولنا أن نفهم في دقة ، هذه المضامين الاجتماعية التي تكمن في الحديثين التاريخيين التاليين :

الحديث الأول : هذه البيعات التي تمت بين محمد عليه السلام وأهل المدينة من الرجال والنساء .

الحديث الثاني : إعلان القرآن الكريم أن محمداً عليه السلام هو خاتم النبيين وآخر المرسلين .

والحدث الأول يكشف في عرفنا عن واقعين اجتماعيين عظيمين :

الأول منهما : تلك الميزة التي امتاز بها محمد بن عبد الله عليه السلام عن غيره من الأنبياء والمرسلين .

لقد كان قيامهم للدعوة ، ورياستهم للدولة ، باختيار من المولى سبحانه وتعالى — إختيار منه وحده ، ولا دخل لغيره فيه .

ولم تتم لأى واحد منهم بيعة من معاصريه — كما هو الأمر بالنسبة لمحمد بن عبد الله عليه السلام .

إن محمداً وحده هو الذى تمت له أكثر من بيعة ، ولم يكن ذلك إلا لحكمة أرادها الله سبحانه وتعالى ، ستوضح لنا بعد فقرات .

أما الثانى من الوقائع الاجتماعية فهو : أن هذه البيعات التى تمت لمحمد عليه السلام من أهل المدينة كانت السبب القوى المباشر فى قيام الدولة الإسلامية الأولى — تلك الدولة التى كان على رأسها محمد بن عبد الله عليه السلام .

لقد وقع الاختيار عليه صلى الله عليه وسلم ليكون نبياً رسولاً . وقع عليه الاختيار من قبل المولى سبحانه وتعالى وهو فى مكة ، مواطن من مواطنيها . ومكث عليه السلام فى مكة ثلاث عشرة سنة أو تزيد ، ومع ذلك لم تقم فى مكة دولة جديدة تحت رياسة محمد عليه السلام .

وليس يعقل أن نذهب إلى أن المولى سبحانه وتعالى حين اختاره نبياً رسولاً إنما اختاره ليكون فقط داعية إلى دين جديد — ذلك لأن الذى حدث فعلاً هو أنه عليه السلام قد أنشأ الدولة الإسلامية الأولى فى المدينة .

والسؤال الذى يتوجه الآن هو : لماذا لم تقم الدولة الإسلامية الأولى فى مكة ، وقامت فى المدينة ؟ .

ليس يعقل أبداً أن نذهب إلى أن عدم قيام الدولة فى مكة كان نتيجة لإهمال المولى سبحانه وتعالى شأن محمد عليه السلام ، فليس يجوز على الله أن يختار محمداً عليه السلام نبياً رسولاً ثم يهمل شأنه .

وليس يعقل أبداً أن نذهب إلى أن ذلك كان نتيجة إهمال أو نسيان من المولى سبحانه وتعالى — فحاشاه من أن يضل أو ينسى .

وليس يعقل أبداً أن نذهب إلى أن المولى سبحانه وتعالى قد كان مغلوباً على أمره، فسبحانه هو القوى العزيز الذى يقول للشيء : كن فيكون . .

لقد تأخر قيام الدولة في مكة لحكمة أرادها العالم الخبير ، وقامت الدولة في المدينة لنفس الحكمة التى أرادها العالم الخبير .

هذه الحكمة تتصل أبسنة من سنن الله فى خلقه ، وهى أن الدولة لا تقوم إلا إذا كانت هناك قوة بشرية هائلة تقيم هذه الدولة ، وتعمل جاهدة على أن تحقق هذه الدولة الأهداف التى من أجلها قامت .

لم توجد هذه القوة البشرية فى مكة ، وإنما وجدت فى المدينة .

لقد كان المسلمون الأولون فى مكة قلة قليلة ، ولم يكونوا من القوة بحيث يمكنهم أن ينشئوا دولة . لقد كانوا قلة مستضعفة تعمل فى خفاء ، وتندشط سراً لا جهرأ ، وتهاجر فى أرض الله الواسعة حتى لا يغالها الظلم والاضطهاد حين ينكشف الأمر ، ويعلم السادة من قريش بأمر الذين دخلوا فى الدين الجديد وأصبحوا من أعوان محمد عليه السلام .

وكان المسلمون فى المدينة كثرة عديدة ، وكثرة قوية بحيث تستطيع الدفاع عن محمد عليه السلام وعن الدعوة الجديدة ، وبحيث تستطيع إنشاء دولة عربية تتخذ من الإسلام عقيدة لها ونظاما .

وليس يخفى أن هذا الذى حدث هو الذى تقتضيه طبيعة الأمور ، ويجرى على أساس من سنة الله فى خلقه .

فى المدينة استقر محمد عليه السلام ، والتف من حوله المهاجرون والأنصار . وفى المدينة قامت الدولة لوجود القوة البشرية القادرة على بناء دولة عربية جديدة على أسس من المعتقدات والمبادئ الجديدة .

* * *

والحدث الثانى من الأحداث التى أشرنا إليها سلفاً من كرن محمد عليه السلام آخر المرسلين ، وخاتم الأنبياء ، يكشف لنا عن أبعاد جديدة تمطينا فكرة واضحة عن العوامل الاجتماعية التى أدت إلى البيعة ، وإلى قيام الدولة الجديدة بالمدينة المنورة : مستقر محمد عليه السلام .

أعلن القرآن الكريم أن محمداً عليه السلام خاتم الأنبياء — ولكن هذا الإعلان لم يكن جديداً على البشرية ، فقد كان الناس من قبل يتوقعون إلى توقف السماء عن إرسال الرسل وبعث الأنبياء .

والقرآن الكريم هو الذى يسجل هذه الحقيقة حين يقص علينا أنباء الذين كانوا على أيام يوسف عليه السلام .

يقول الله تعالى : « ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات . فما زلتم فى شك مما جاءكم به .

حتى إذا هلك قلتم : لن يبعث الله من بعده رسولا » .

والواضح من الآية القرآنية الكريمة أن هذه المجموعة التى رأت هذا رأى فى ذلك الوقت كانت مارقة ، أو خارجة عن حدود الأفكار الدينية التى كانت ما تزال مستقرة فى زمن يوسف عليه السلام ، ومضمونها أن البشرية لم تكن بعد قد بلغت نضجها ، وأنها ما تزال بعد فى حاجة إلى الرسل والأنبياء .

لم تكن البشرية فى زمن يوسف عليه السلام ، ولا فى زمن الأنبياء الذين جاءوا من بعده حتى زمن محمد عليه السلام ، لم تكن مهيتة لأن تترك ونفسها وتتخلى عنها عفاية السماء .

إن هذا هو السبب الذى من أجله عد القرآن الكريم الذين كانوا يرون ختم النبوة والرسالة بيوسف عليه السلام ، من المارقين .

أما في زمن محمد عليه السلام فالأمر مختلف تماماً .

لقد اقتضت حكمة الله ، وهو العليم الخبير ، أن يترك البشرية لنفسها بعد أن يبين محمد عليه السلام للناس الخطوط الرئيسية التي يمضون عليها في ممارستهم للحياة .

إن البشرية قد بلغت من النضج الفكري ما يؤهلها لذلك ، ولذا كان الإعلان القرآني بأن محمداً عليه السلام هو خاتم النبيين وآخر المرسلين .

ومن المفهوم ضمناً أن البشرية إذا كانت ستترك لنفسها بعد محمد عليه السلام ، فإن من الواجب أن يقوم محمد عليه السلام بتدريبها على السير في هذه الخطوط الرئيسية ، وألا يقف عند حدود التعليلات النظرية الواردة في القرآن . وهذا هو الذي حدث فعلاً .

فالبعثات التي تمت بين محمد عليه السلام وأهل المدينة — رجالاً ونساء — كانت تعني تدريباً لأهل المدينة على اختيار من يرونه أهلاً لقيادتهم بعد محمد عليه السلام .

إن البيعة إنما تعني القسم على الولاء للرئيس المختار ، وهذا هو الذي فعله أهل المدينة بالنسبة لمحمد عليه السلام ، وكانوا صادقين حقاً ، فنصروه ، وعززوه ، ومقعوه مما يتمتعون منه أنفسهم وذرائعهم .

لقد كانت هذه البيعة لمحمد عليه السلام — وهو الذي وقع عليه الاختيار من قبل المولى سبحانه وتعالى ليكون نبياً رسولاً ، وليكون رئيساً للدولة الإسلامية الأولى — هو الإيدان للبشرية بأن تمارس حقها في اختيار رؤساء الدول .

هو الإيدان للناس في المجتمعات أيّاً كان حجمها ، بأن يختار كل مجتمع لرياسته الرجل الذي يراه أهلاً لقيادته ، وأهلاً لتأسيس دولته ، وأهلاً لتوجيه المؤسسات التي تتكون منها الدولة إلى العمل في سبيل تحقيق الخير العام .

وهذا الذى تنتهى إليه هو الذى يفسر لنا الأسباب التى من أجلها لم تعرض الأحاديث النبوية للشكل التنظيمى للدولة .

إن شأنها فى ذلك هو شأن الآيات القرآنية ، لا فرق بين هذه وتلك .

وذلك كله لم يكن إلا عن قصد اقتضته الحكمة الإلهية ، ورأت فيه الخير كل الخير لصالح البشرية جمعاء .

ويجدر بنا قبل أن ننتقل إلى الحديث عن آثار هذا التدريب الذى قام به محمد عليه السلام فى أنفس الصحابة من المهاجرين والأنصار ، والذى مضوا عليه فى اختيار الخلفاء الراشدين ، ومضى عليه المفكرون من المسلمين فى اختيار رؤساء الدول من بعد — يجدر بنا أن نشير إلى حقيقتين هامتين :

الأولى : أن القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، لو تعرضا للشكل التنظيمى للدولة . لأصبح هذا الشكل صيغة دينية مقدسة لا يصح الرجوع عنها ، ويجب العمل بها فى كل الظروف ، وفى جميع العصور ، وعند كافة المسلمين مهما اختلف الأزمنة والأمكنة .

ولو حدث هذا لأصبحت النتيجة قيوداً يفرضها الإسلام على العقل البشرى — مع أنه الدين الذى خاطب العقل ، واعتمد على العقل فى تقرير الكثير من المبادئ والأحكام .

إن الذى اقتضته الحكمة الإلهية من عدم تعرض القرآن الكريم للشكل التنظيمى للدولة هو الذى اقتضته الحكمة نفسها من أن يكون محمد عليه السلام خاتم النبيين ، وأن يكون الإسلام هو آخر الأديان المفروضة من السماء .

إن المجتمعات البشرية فى تغير مستمر ، والقاعدة الأصولية تقول بتغير الأحكام تبعاً لتغير الأزمان .

وموقف القرآن الكريم ، وموقف الحديث النبوى الشريف ، هو الذى يجرى على أساس من سنة الله فى خلقه . من حيث أن عدم التعرض للشكل

التنظيمي للدولة هو الذي يمنح العقل الإسلامى الحرية فى أن يختار من الشكل العام للدولة ما يتناسب وظروف الزمان وظروف المكان .

الثانية : إن محمداً عليه السلام يتصل بالسماء من حيث مصدر رسالته ، ويتصل بالناس من حيث العمل التطبيقي لهذه الرسالة .

وتتضح هذه المسألة من تلك الآية القرآنية السكرية التى تجعل الدين فطرة الله فى خلقه — فطرة الله التى فطر الناس عليها .

كما تتضح من الموقف القرآنى البارز الذى يتمثل دائماً وأبداً فى إبراز الدور البشرى لمحمد عليه السلام .

إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىٰ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ .

سَمِيعَانِ رَبِّى هَلْ كُفْتُ إِلَّا بِشْرًا رَسُولًا .

إلى كثير من أمثال هذه الآيات .

لقد كان القرآن الكريم يستهدف دائماً وأبداً تقرير بشرية الرسل جميعاً — الأمر الذى درسناه بتفصيل فى كتابنا السابق لهذا مباشرة وهو : محمد والقوى المضادة •

ولعله أن يكون من الخير أن نضع بين يدى القارئ فقرة تعالج هذه القضية من كتاب : تجديد التفسير الدينى فى الإسلام •

ونص الفقرة هو التالى :

إن نبي الإسلام يبدو وكأنه يقوم بين العالم القديم والعالم الحديث •

هو من العالم القديم باعتبار مصدر رسالته ، وهو من العالم الحديث باعتبار الروح التى انطوت عليها — فلهذا فى نظره مصادر أخرى للمعرفة تلائم إتجاهها الجديد •

ومولد الإسلام هو مولد العقل الاستدلالي •

إن النبوة في الإسلام إنما تبلغ كمالها في إدراك الحاجة إلى إنهاء النبوة نفسها، وهو أمر ينطوي على إدراكها العميق لاستحالة بقاء الوجود معتمداً إلى الأبد على مقود يقاد منه •

وإن الإنسان لكي يحصل كمال معرفته لنفسه ينبغي أن يترك ليعتمد في النهاية على وسائله هو •

إن إبطال الإسلام للرهبنة ووراثته الملك ، وإن مناشدة القرآن للعقل والتجربة على الدوام ، وإصراره على النظر في السكون والوقوف على أخبار الأولين .. إن ذلك كله من مصادر المعرفة الإنسانية •

وإنه في الوقت ذاته صور مختلفة لفكرة انتهاء النبوة •

والحق أن القرآن الكريم يعد الأنفس والآفاق مصادر للمعرفة • فالذات الإلهية ترينا آياتها في أنفسنا وفي العالم الخارجي على حد سواء • سنريهم آياتنا في الآفاق ، وفي أنفسهم •

والقول بأن الآيات الدالة على الذات الإلهية تتجلى في الأنفس، قد خلق روح النقد لعلم الإنسان بالعالم الخارجي • ووجد أركانها بأن جرد قوى الطبيعة من الصبغة الإلهية التي أسبغها عليها الثقافات الأولى •

ثم جاءت وفاة النبي عليه السلام فأكدت حقيقة أن ليس هناك نص يعالج قضية السلطة التنفيذية ، واختيار الخلفاء .

أكدت هذه الحادثة تلك الحقيقة بما بعثته من خلاف في الرأي كاد أن يقضى على الوحدة الدينية ، ويعيد المسلمين إلى الفرقة والانقسام وما يستتبعهما من عداوة وبنعناء ، ومن حروب واقتتال .

وهذه الحال التي صار إليها الأمر فيما بين المهاجرين والأنصار حول : ممن يكون خليفة رسول الله ، أمن المهاجرين أم من الأنصار ؟ هي الدليل القاطع على : أن ليس هناك نص ، إذ لو كان هناك نص لما وصل الحال إلى هذا الذي تسجله كتب التاريخ من حوار سياسي كاد أن يقضى كما قلنا على الوحدة ، وعلى ما أقامه النبي عليه السلام من التآخي فيما بين المهاجرين والأنصار .

ويجدر بنا أن نضع أمام بصر القارئ أطرافاً من هذا الحوار تؤكد في نفسه هذه الحقيقة ، وتعلمه في يقين أن أمر اختيار رئيس الدولة من الأمور التي تركها الله لجماعة المسلمين ، وفوضهم فيها ليكون اختيارهم دائماً على أساس من المصلحة العامة التي تقتضيها ظروف زمانهم .

يروى الطبري أن سعد بن عباد زعيم الخزرج قام في الأنصار خطيباً عقب وفاة النبي عليه السلام ، وأخذ يبين لهم أحقيتهم في الخلافة ، فأنهم أولى بها من المهاجرين ، ويحرضهم على ذلك بكل ما أوتي من قوة :

وهذا ما رواه الطبري من أقوال هذا الزعيم الخزرجي : —

يا معشر الأنصار : إن لكم لسابقة في الدين وفضيلة في الإسلام ليست لقبيلة من العرب .

إن محمداً عليه السلام لبث يضع عشرة سنة في قومه يدعوهم إلى: عبادة الرحمن وخلع الأنداد والأوثان، فما آمن به من قومه إلا رجال قليل؛ وما كانوا يقدرون على أن يمتنعوا رسول الله ولا أن يعزوا دينه، ولا أن يدافعوا عن أنفسهم ضياءً بموا به ..

فلما أراد لكم ربكم الفضيلة ساق إليكم الكرامة وخصم بالنعمة، فرزقكم الله الإيمان به وبرسوله، والمنع له ولأصحابه، والإعزاز له ولدينه، والجهاد لأعدائه، فكنتم أشد الناس على عدوه منكم وأثقله على عدوه من غيركم — حتى استقامت العرب لأمر الله طوعاً وكرهاً، وأعطى البعيد المقادة صاغراً، وحتى أنحن الله عز وجل لرسوله بكم الأرض، ودانت بأسيا فكم له العرب .

وتوفاه الله وهو عنكم راض، ونام قرير عين .

فاستبدوا بهذا الأمر دون الناس، فإنه لكم دون الناس :

* * *

وسمع المهاجرون بهذا الذي فملته الأنصار في سقيفة بني ساعدة، فذهب وفد منهم إلى السقيفة ليرأوا رأيهم في هذا الذي قد كان من الأنصار .

كان على رأس الوفد ثلاثة من كبار الصحابة هم : أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وأبو عبيدة الجراح .

ووقف أبو بكر خطيباً . وقف ليرد على الأنصار حججها، ويبين في الوقت ذاته أحقية المهاجرين للخلافة .

قال رحمه الله : --

عظم على العرب أن يتركوا دين آبائهم، فخص الله المهاجرين الأولين من قومه بتصديقه والإيمان به، والمواساة له، والصبر معه على شدة أذى قومهم لهم، وتكذيبهم إياهم — وكل الناس مخالف لهم، زار عليهم، فلم يستوحشوا لقلة عددهم، وشنف الناس لهم، وإجماع قومهم عليهم .

فهم أول من عبد الله في الأرض ، وآمن بالله وبالرسول ، وهم أولياؤه وعشيرته وأحق الناس بهذا الأمر من بعده .

ولا ينافيهم ذلك إلا ظالم .

وأنتم يامعشر الأنصار من لا ينكر فضلهم في الدين ، ولا سابقةهم العظيمة في الإسلام .

رضيكم الله أنصاراً لدينه ورسوله ، وجعل إليكم هجرة ، وفيكم جلة أزواجه وأصحابه ، فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم ، ففحن الأمراء وأنتم الوزراء ، ولا تفتاتون بمشورة ، ولا تقضى دونكم الأمور .

* * *

ولكن هذا القول من أبي بكر رضى الله عنه لم ينه المسألة وإنما زادها حدة ، فقد استمرت المناقشات ، وازداد الجدل والحوار ، وتشعبت الآراء .

وكان أبو بكر رحمه الله يحاول جاهداً أن يخفف من حدة الانفعال ، وأن يثني الأنصار عن أطاعهم تلك التي قد تودى بالوحدة — ولكن محاولاته وجهوده كادت تنهدب أدراج الرياح .

كان مما قاله أبو بكر رضى الله عنه : —

أيها الناس ، نحن المهاجرون أول الناس إسلاماً ، وأكرمهم أحساباً ، وأوسطهم داراً ، وأحسنهم وجوهاً ، وأكثرهم ولادة في العرب ، وأمسهم رحماً برسول الله ..

أسلمنا قبلكم ، وقدمنا القرآن عليكم ، فقال تبارك وتعالى :

« والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار الذين اتبعوهم بإحسان »

فدحن المهاجرون وأنتم الأنصار : إخواننا في الدين ، وشركاؤنا في العبيء ، وأنصارنا على العدو .

أما ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل ، وأنتم أجدر بالثناء بين أهل الأرض جميعاً .

فأما العرب فلن تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش .
فأما الأمراء ، ومنكم الوزراء .

* * *

وضاع صوت أبي بكر وسط هذه المعمة ، وقام الحباب بن المنذر خطيباً ،
ووجه قوله إلى قومه من الأنصار في غضب وحده وقال : —

يا معشر الأنصار : أملكوا عليكم أمركم فإن الناس في فيئكم . ولن يجترىء
مجتريء على خلافكم ، ولن يصدر الناس إلا عن رأيكم .
أنتم أهل العز والثروة ، وأولو العدة والمنعة والتجربة ، وذوو البأس والنجدة ،
وإنما ينظر الناس إلى ما تصنعون .

فلا تختلفوا فيفسد عليكم رأيكم ، ويلتقض عليكم أمركم .
أبى هؤلاء إلا ما سمعتم .
فأما أمير ، ومنهم أمير .

* * *

وذهب هذا القول بحلم عمر بن الخطاب فقام خطيباً ، ورفض هذا الذى قاله
الحباب في حدة وغضب مبيناً خطئ الرأى وسوء العاقبة .
قال ابن الخطاب : —

هيئات ، هيئات .

لا يجتمع اثنان في قرن .

والله لا ترضى العرب أن يؤمروكم ونبيها من غيركم .

ولكن العرب لا تمتنع أن تولى أمورها من كانت النبوة فيهم ، وولى أمورهم منهم — ولنا بذلك على من أبى من العرب الحججة والسلطان المبين .

من ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته ونحن أولياؤه وعشيرته إلا ، مدل بهاطل ، أو متجانف لإثم ، أو متورط في هلكه .

واشتد غضب الجباب بن المنذر من قول عمر ، ورد عليه قائلا :

يامعشر الأنصار : أملكوا على أيديكم ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر ، فإن أبوا عليكم ما سألتوه ، فأجلوهم عن البلاد ، وتولوا عليهم هذه الأمور .

فأثم والله أحق بهذا الأمر منهم ، فإن بأسيا فكم دان لهذا الدين من دان ممن لم يكن يدين .

أنا جذيلها المحكك ، وعذيقها المرجب

أما والله إن شئت لمعيدها جذعه » .

عند ذلك أخذ الغضب من نفس عمر كل مأخذ ، ووجه الحديث إلى الجباب قائلا : إذن يقتلك الله .

واحتدم الخلاف ، وانتفضى الجباب سيفه ، وانتزعه منه ابن الخطاب ، وتدخل

أبو عبيدة بن الجراح قائلا للأنصار :

يامعشر الأنصار : كنتم أول من نصر وأزر فلا تسكونوا أول من بدل وغير .

وفعلت كلمة ابن الجراح في أنفس الأنصار فعلمها ، وقدروا عاقبة هذا الأمر وأنها القضاء على المسلمين والإسلام ، وانحاز نفر منهم إلى جانب المهاجرين ، وكان من هؤلاء يشير بن سعد أحد زعماء الخزرج .

ووقف يشير خطيباً فقال :

إنا والله وإن كنا أولى فضيلة في جهاد المشركين ؛ وسابقة في هذا الدين ،

ما أردنا به إلا رضا ربنا ، وطاعة نبينا ، والكفح لأنفسنا ، فما ينبغي لنا أن نستطيل بذلك ، ولا نبتغي من الدنيا عرضاً ، فإن الله ولي النعمة علينا بذلك .

ألا إن محمداً صلى الله عليه وسلم من قريش ، وقومه أحق به وأولى .
فاتقوا الله ، ولا تخالفوهم ، ولا تنازعوهم .

وانتهز ابن الخطاب هذه الفرصة ، وأنهى الخلاف حين مد يده إلى أبي بكر قائلاً : أبسط يدك يا أبا بكر .

وبسط أبو بكر يده ، وبايعه عمر وهو يقول : —

ألم يأمرك النبي بأن تصلي أنت يا أبا بكر بالمسلمين ، فأنت خليفة رسول الله ، ونحن نبايعك لتبايع خير من أحب رسول الله منا جميعاً .

وقام أبو عبيده مبيعاً ، وقال لأبي رضي بكر رضي الله : —

إنك أفضل المهاجرين ، وثاني اثنين إذ هما في الغار ، وخليفة رسول الله على الصلاة — أفضل دين المسلمين . .

فن ذا ينبغي له أن يتقدمك أو يتولى هذا الأمر عليك .

وبايع الحاضرون أبا بكر إلا سعد بن عبادته .

وفي صباح اليوم التالي ذهب أبو بكر وعمر إلى المسجد ، وقام عمر خطيباً وقال للناس .

إن الله قد جمع أمركم على خيركم ، صاحب رسول الله ، وثاني اثنين إذ هما في الغار ، فقوموا فبايعوا .

وتمت البيعة لأبي بكر رضي الله عنه وأصبح خليفة رسول الله .

* * *

وكان عمر بن الخطاب يقول : إن بيعة أبي بكر كانت فلتته وقي الله المسلمين شرها .

وما كان يقوله عمر هو الحق ، فقد وفق الله المسلمين شرفته كادت أن تودى بالإسلام وبالمسلمين .

وهذا الذى بعث هذه الفتنة هو الدليل عندنا على أن الله سبحانه وتعالى قد فوض أمر اختيار الخليفة لجماعة المسلمين ، وهو الدليل أيضاً على أنه ليس فى المسألة نص من قرآن كريم أو حديث نبوى شريف .

وترك هذه المسألة لجماعة المسلمين هو الذى يفتح لهم باب التدرج فى الترقى فى عمليات اختيار رئيس الدولة .

إنهم أحرار فى هذا الاختيار ، ولا يقيدهم إلا الشروط التى يضعونها بأنفسهم لأنفسهم ، وحسب ظروفهم .

ولن نقف بالمسألة عند هذا الحد ، وإنه لمن الخير لنا أن نَمضى مع الصحابة رضوان الله عليهم فى اختيار الخلفاء الذين جاءوا من بمد أبى بكر رضى الله عنه .

إن الصحابة لم يتفقوا فى ذلك على طريقة معينة ، وإنما مضوا فى ذلك حسب اجتهاداتهم .

واجتهاد الصحابة فى ذلك كان محسوما بالظروف التى ثمر فيها الأمة العربية . فقد عمد أبوبكر رضى الله عنه إلى تعيين عمر بن الخطاب خليفة للمسلمين .

وتعيين أبى بكر لعمر قد صدر عن رغبة فى تفادى ما حدث فى اجتماع السقيفة — ذلك الاجتماع الذى كاد الحوار فيه أن يقضى على الوحدة الفكرية والتأسك الاجتماعى اللذين حققهما القرآن الكريم .

ويحاول جماعة من المفكرين الإسلاميين أن يناقشوا هذه العملية ، من حيث أنهم يرون أن صنع أبى بكر هذا فيه مخالفة لما أراده القرآن الكريم من جعل هذه الأمور شورى فيما بين أولى الأمر ، أو أهل الحل والعقد ، من جماعة المسلمين .

ويجب المجيبون عن هذه التساؤلات بقولهم : إن أبابكر رضى الله عنه قد قام باستشارة أهل رأى والمكانة من الصحابة قبل أن يقوم بعملية التعيين ، وأن أهل رأى لم يختلفوا فى عمر ، وعدوه خير من يصح له أن يلى أمور المسلمين ، ويصبح خليفة لخليفة الرسول الكريم .

إن الموقف الذي يجب أن نبسطه في هذا المقام هو موقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه في اجتهاده فيمن يخلفه من بعده .

إن موقف عمر هذا هو الجدير بالدراسة من حيث أنه يعطينا أبعاداً أخرى لعملية اختيار رئيس الدولة . أبعاداً نحن في حاجة إلى تبيينها في العصر الحديث .

كان عمر بن الخطاب يدرك ، كما أدرك أبو بكر من قبل ، منبهة الخلاف الذي يقع فيه المسلمون كلما احتاجوا إلى اختيار خليفة جديد .

وكان ابن الخطاب يدرك شيئاً آخر هو : أن من الناس من أخذ يتطلع إلى منصب الخلافة .

يحكي المؤرخون أن عمر بعد أن طعن بالخنجر من لؤلؤة المجوسى ، وعرف أنه ملاق ربه ، ففكر في أمر الخلافة .

ويحكي المؤرخون أيضاً أن بعض الصحابة قد فاتحوه في ذلك ، وأنه قد قال لهم : لقد رأيت من أصحابي حرصاً سيئاً .

لجأ عمر رضي الله عنه إلى فكرة الشورى التي أقرها القرآن الكريم .

وحصر عمر بن الخطاب الخلافة في ستة أشخاص قال إن الرسول صلى الله عليه وسلم مات وهو راض عنهم .

وطالب عمر إلى هؤلاء نفر اختيار الخليفة من بينهم ، وكان معنى ذلك أنه حصر فيهم عملية الاقتراع .

هؤلاء نفرهم ، عثمان ، علي ، وطلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص .

وجعل عمر معهم ابنه عبد الله مشيراً . من غير أن يكون من المرشحين للخلافة

وجمع عمر هؤلاء النفر قبل وفاته . ووجه إليهم الحديث قائلاً :
إني قد نظرت لكم في أمر الناس ، فلم أجد عند الناس شقاقاً إلا أن
يكون فيكم .

فإن كان شقاق فهو فيكم .

ثم طلب إليهم أن يتشاوروا في اختيار واحد منهم خليفة للمسلمين ، وحدد
لهم ثلاثة أيام لذلك الغرض .

واتخذ عمر خطوة هامة حتى لا يطول أمد الشورى أكثر من ثلاثة أيام ،
فأرسل إلى أبي طلحة الأنصاري وقال له : كن في خمسين من قومك من الأنصار
مع هؤلاء النفر أصحاب الشورى ، فلا تترك أحداً يدخل عليهم ، ولا تتركهم
يمضي اليوم الثالث حتى يؤمروا أحدهم .

وقم على رؤوسهم ، فإن أجمع خمسة ورضوا رجلاً وأبى واحد ، فاشدخ
رأسه بالسيف .

وإن اتفق أربعة فرضوا رجلاً منهم وأبى اثنان ، فأضرب رؤوسهم .
فإن رضى ثلاثة رجلاً منهم ، وثلاثة رجلاً ، فحكموا عبد الله بن عمر ، فأبى
الفريقين حكم له فليختاروا رجلاً منهم .

فإن لم يرضوا بحكم عبد الله بن عمر فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن
عوف ، واقتلوا الباقيين إن رغبوا عما اجتمع به الناس .
ولا يحضر اليوم الرابع إلا وعليكم أمير منكم .
اللهم أنت خليفة فيهم .

إن اجتهد عمر رضى الله عنه يبين لنا : أنه قد اتخذ من الشورى أساساً لاختيار رئيس الدولة ، وأنه في الوقت نفسه كان يعمل على القضاء على الفتنة في مهددها ، حتى لو كان ذلك بشدخ رؤوس الذين يثيرون الفتنة .

والأساس الشورى الذى وضعه عمر لم يبق على أساس من الاقتراع العام الذى نلجأ إليه في عصرنا هذا لاختيار رئيس الدولة ، وإنما قام على أساس من الاختيار المحصور في أشخاص معينين ، وبين هؤلاء الأشخاص لا غير .

ونستطيع أن نذهب إلى القول بأن هؤلاء الستة يمثلون المرشحين للخلافة ، وترشيحهم قد حدث من الخليفة الحاكم ، لا من الأحزاب أو التنظيم السياسى . ولا تعارض في الموقفين مادام الأمر كله متروكاً لجماعة المسلمين . لقد اجتهد عمر رضى الله عنه ، ومن حقنا أن نجتهد مثله . وما ينتهى إليه اجتهدنا هو الذى نعمل به . ونكون في ذلك منفذين لتعليمات القرآن الكريم .

والشئ الذى نحرص على بيانه من موقف عمر رضى الله عنه أنه قد فطن في عملية الشورى إلى مسألة الأقلية والأكثرية . وقد يؤيد ذلك اختياره لابنه عبد الله مشيراً . لا مرشحاً للخلافة .

إن عدد المرشحين ستة . وهو عدد يميز وجود ظاهرتين : الأقلية والأكثرية ، والتساوى .

وفي حالة التساوى هذه — أى في حالة أن يكون ثلاثاً في جانب وثلاثاً في جانب آخر — يتدخل عبد الله لتحقيق الأكثرية في الجانب الذى يراه أحق بالخلافة .

إن اجتهد عمر رضى الله عنه يميز لنا النظر في المسألة على أساس أن عملية الانتخاب هى الأساس في اختيار رئيس الدولة .

وأن الأقلية المهزومة في الإنتخاب يجب أن تتقبل النتيجة وإلا عدت خارجة عن نطاق جماعة المسلمين ، وليس يلزم أن نقف عند حدود اجتهاد عمر ونحصر عملية الشورى في المرشحين .

* * *

وهذه الدلائل جميعها تعود بنا إلى القول :

بأنه ليس هناك نص في المسألة .

وأن هذه المسألة من المسائل الاجتهادية .

وأن الاجتهاد فيها متروك أمره لجماعة المسلمين ، يرون في كل عصر ما يحقق الصالح العام في إطار من ظروف المجتمع .

٤

أصبح من الواضح عندنا جميعاً أن اختيار رئيس الدولة العربية ، أو الدولة الإسلامية الأولى ، قد جرى على هذه الأسس .

أولاً : أساس وقع فيه الاختيار لرئيس الدولة من جهتين : الله ، والناس .
وتلك هي حالة محمد بن عبد الله عليه السلام .

لقد اختاره الله نبياً رسولاً ، ومكث يؤدي وظيفة النبي الرسول فحسب مدة ثلاث عشرة سنة . هي مدة العهد المسكي .

ثم هاجر إلى المدينة ، وبايعه الناس هناك . بايعوه على أنه الإنسان الذي اختاره الله ليكون نبياً رسولاً ، ينفذ الناس مما هم فيه من ضلال ، ويهديهم الصراط المستقيم .

كانت هذه البيعة من جانب أهل المدينة هي التي جمعت من النبي عليه السلام رئيساً للدولة — إلى جانب كونه نبياً رسولاً .

وقد كانت تلك ميزة لمحمد عليه السلام من بين الرسل والأنبياء ، فكلهم جميعاً لم تحدث لهم مثل هذه البيعة . ومن هنا وقعت وظيفتهم عند حدود النبوة والرسالة .

ثانياً : أساس وقع فيه الاختيار من الناس فحسب ، ولم تتدخل السلطة الإلهية في ذلك الاختيار .

وتلك هي الحالات التي جرى عليها اختيار الخلفاء الراشدين : أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي .

وإختيار الناس لكل منهم ، قد جرى على أساس غير الذي جرى عليه إختيار غيره من الخلفاء .

لقد بايع عمر ، والناس من بعده ، أبا بكر خليفة .

واختار أبو بكر عمرًا رضى الله عنه خليفة .

وأقام عمر « نظاما للشورى » انتهى باختيار عثمان بن عفان خليفة .

وكان من أمر على كرم الله وجهه ما نعرف جميعاً . بيعة من فريق من الناس ، ومعارضة من فريق آخر وعلى رأسهم معاوية بن أبي سفيان .

ويرى بعض المفسرين أن المسلمين بادروا بعد مقتل عثمان إلى مبايعة على من غير اهتمام بالدشاور ، ولم يكن ذلك منهم إلا لاعتقادهم بأنه لها أهل . فهو الكفء الذى لا يختلف فى كفاءته إثنان . .

. . .

ثم مضى الزمن وجاء علماء السياسة الشرعية من المسلمين فأعملوا عقولهم فى هذه المسألة ، وأكدوا لنا أن باب الإجهاد فيها لا يزال مفتوحاً على مصراعيه .

أدار المفكرون المسلمون من الحوار فيما بينهم ما يمكن أن يعدنا فى هذا العصر الذى نعيش فيه بالمبادئ التشريعية ، التى يمكن أن نعتبرها من المبادئ الدستورية فى هذا العصر الحديث الذى تزوج فيه بين العلم والإيمان .

كانت القضية الأولى التى أداروا حولها الحوار هى حتمية قيام الدولة واختيار رئيسها .

لقد سألوا أنفسهم هذا السؤال :

هل هناك ضرورة تحتم قيام الدولة ؟

أجابت قلة قليلة بأن لا ضرورة .

وأجابت كثرة كاثرة بأن هناك من الضرورات ما يحتم قيام الدولة ، وما يوجب اختيار الرئيس لها .

والقلة القليلة ، وعلى رأسها أبو بكر الأصم أحد شيوخ المعتزلة ، ترى فيما نتصور . أن التربية الإسلامية كقيلة بأن تثبت الإنسان نباتاً حسناً . نباتاً يجعله قادراً على ممارسة الحياة على أساس من القيم الأخلاقية الروحية ، ومن المثل العليا ، ومن المعتقدات الدينية ، وكل ذلك مما يحول بينه وبين الانحراف ، ومما يمكنه في الوقت ذاته من تحقيق الخير العام .

إن هذه التربية كفيلة — في نظر هذه القلة القليلة — بالقضاء على كل ما من شأنه أن يحتم قيام الدولة .

فلو أنصف الناس إستراح القاضي

وبات كل منهم عن أخيه راضى

وفى رأينا أن هذا الذى يذهب إليه الأصم ، ومن رأى رأيه ، لا يزال احتمالاً بعيد الوقوع .

إنه الحلم الجميل ، والأمنية الحسنة .

أما الحقيقة والواقع فهى ، أن الإنسان لا يزال يمارس الحياة على أساس من دوافعه الخاصة . أساس من الفرائز والعواطف الأولية ، ومن المصالح الشخصية .

إنه لا يزال ينحرف عن الطريق المستقيم : طريق الحق والعدل والخير العام . وإنه لا يزال بعيداً كل البعد عن أن يمارس الحياة على أساس من القيم الدينية والأخلاقية .

إنه لا يزال عبد مطامعه وشهواته .

والأمر ما قال على بن أبى طالب كرم الله وجهه : إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن .

والكثرة الكاثرة التي ترى ضرورة قيام الدولة قد اختلفت فيما بينها .

اختلفت في أساس هذه الضرورة : أهو العقل أم الشرع ؟

ذهبت طائفة منهم إلى أن أساس هذه الضرورة ومصدرها العقل البشرى .
وتلك هي العبارة الواردة عنهم في كتب السياسات الشرعية .

قالت طائفة : وجبت بالعقل لما في طبايع العقلاء من التسليم بزعمهم بمنعهم من
التظالم ، ويفصل بينهم في التنازع والتخاصم . ولولا الولاة لكانوا : فوضى
مهملين ، وهمجا مضاعين .

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا

. . .

وقالت طائفة أخرى : بل وجبت بالشرع دون العقل ، لأن الإمام يقوم بأمر
شرعية قد كان مجوزاً في العقل أن لا يرد التعبد بها . فلم يكن العقل موجبا لها .

وإنما أوجب العقل أن يمنع كل واحد نفسه من العقلاء عن : التظالم والتقاطع ،
ويأخذ بمقتضى العدل في التناصف والتواصل ، فيتدبر يعقله لا بعقل غيره .
ولكن جاء الشرع بتفويض الأمور إلى وليه في الدين .

قال الله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول
وأولى الأمر منكم . . . »

ففرض علينا طاعة أولى الأمر فينا وهم : الأئمة المتأمرين علينا .

. . .

ولست في حاجة إلى القول بإنا قد سبق أن شرحنا مفهوم أولى الأمر ، وأنه
بعيد عن أن يكون المقصود منه هم الحكام أو الأئمة المتأمرين علينا .

والظاهرة التي أود تسجيلها في هذا المقام هي أن الطائفة التي ذهبت إلى أن الضرورة في قيام الدولة هي ضرورة شرعية، لم تذهب هذا المذهب استناداً إلى نص قرآني يوجب قيام الدولة في شكل معين، أو بصورة دينية خاصة.

إنهم يذهبون هذا المذهب إدراكاً منهم لوظيفة الدولة — وظيفتها حسب رأيهم هم .

إنهم يرون أن رئيس الدولة الإسلامية مطالب بإقامة الشرع الشريف، وبخاصة عند ما تكون القضية قضية أمور تعبدية يرى العقل البشري أنها بعيدة الاحتمال في أن تكون موضعاً للتعبد.

وهذه الظاهرة التي وقفنا عندها إنما تعني في الحقيقة أن ضرورة قيام الدولة ليست إلا ضرورة اجتماعية يوجبها التطور الحضاري للأمة، وليس يوجبها شيء آخر.

• • •

وكانت القضية الثانية التي أدار المفكرون المسلمون حولها الجدل والحوار هي قضية التسمية.

هل يسمى رئيس الدولة خليفة الله، أو يسمى خليفة رسول الله؟

وهل يصح أن يسمى بالإمام؟

والخليفة في اللغة هو من يخلف غيره — لوفاة هذا الغير أو لغيبته غيبة منقطعة.

والله سبحانه وتعالى لا يغيب، وتستحيل عليه الوفاة. ومن هنا لا يصح أن يخلفه غيره.

إن الخليفة ليس إلا خليفة رسول الله.

غير أن استمرار الزمن ، وتعاقب الخلفاء واحداً بعد الآخر ، جعلهم يكتفون من التسمية باسم الخليفة . فليس يحسن أبداً أن يظلوا قائلين : خليفة رسول الله ، ثم خليفة خليفة رسول الله ، ثم خليفة خليفة خليفة رسول الله ، وهم جراً •
والخليفة هنا تسمية زمنية من حيث أنه الذى يجرى تالياً فى الزمن لمن كان قبله •

والإمامة تسمية دينية من حيث أن وظيفته هى أن يؤم الناس فى الصلاة —
وبخاصة فى الجمع والأعياد •

غير أن مضى الزمن ، واتساع رقعة البلاد الإسلامية ، وتعدد العواصم الإقليمية ، جعل الخلفاء فى حل من أن يثيبيوا عنهم غيرهم فى إمامة الناس فى الصلاة •

ومن هنا وجدت وظيفة الإمام فى العواصم الأقاليم ، وتعدد الأئمة ، وبقي الخليفة وحده إلى أن انقسم المسلمون إلى خلافتين : واحدة فى المشرق وأخرى فى المغرب .
واحدة عباسية وأخرى أموية . ثم واحدة سنية وأخرى شيعية ، إلى آخر ما نعرف من تاريخنا السياسى •

والشئ الجدير بالملاحظة فى هذا المقام هو أن التسمية فى الأصل زمنية أو مدنية • وأنها ناتجة اجتهدات المجتهدين من الخلفاء الراشدين ومن جاء بعدهم •
ومن حقنا نحن أيضاً أن نجتهد فيما اجتهدوا فيه •
ومن حقنا أن نسمى رئيس الدولة بالإسم الذى يتلاءم والمرحلة الحضارية التى نمر فيها •

وأية تسمية نطلقها على رئيس الدولة تكون تسمية يميزها الدين من حيث أنها لم تخالف نصاً واضحاً صريحاً من القرآن الكريم أو الحديث النبوى الشريف •

أما القضية الثالثة فتدور حول الكيفية التي يصل بها المواطن إلى مركز رئيس الدولة .

وهذه القضية أهم القضايا في نظرنا من حيث أنها : تحدد حقوق المواطن في الترشيح لرياسة الدولة ، وحقوق المواطن في اختيار أو إنتخاب رئيس الدولة .
لقد انتهت اجتهادات الخلفاء الراشدين — كاسبق أن ذكرنا — إلى :
البيعة ، كما في حال أبي بكر رضى الله عنه .
التعيين ، كما هو الحال في خلافة عمر رضى الله عنه .
الاختيار القائم على أساس الشورى في نفر معينين ، كما هو الحال في اختيار عثمان رضى الله عنه .

والنزم المفكرون الإسلاميون الذين جاءوا من بعد بهذه الصيغ جميعها ، ووقفوا منها عند حدود الأولى والثانية — أى البيعة أو التعيين .
أما الصيغة الثالثة فلم تكرر .

ومن عجب أن المفكرين الإسلاميين قد أنكروا صيغة التعيين ، وقالوا في بنى أمية الذين اعتمدوا عليها اعتماداً كلياً : أنهم أحالوا الخلافة إلى ملك عضوض .
إنهم الذين أقاموا نظام ولاية العهد وذلك لكى تبقى الخلافة فى أسرهم إلى أمد بعيد .

وتعجبني فى هذا المقام كلمة قالها صاحب تفسير المنار .
فمبايعة الخلفاء الراشدين كانت من الأمة برضاها ، وكانوا يستشيرون أهل العلم والرأى فى كل شئ — إلا أن بنى أمية قد أحاطوا بعثمان وغلبوا الأمة على رأيها عنده . فكان عاقبة ذلك من الفتن ما كان — حتى استقر الأمر فيهم بقوة العصبية والدهاء .

فهم الذين هدموا قاعدة الحكم بالشورى فى الإسلام — بدلا من إقامتها ،

ووضع القوانين التي تحفظها وتجعل استفادة الأمة منها تابعة لتقديم العلوم والمعارف. ولولا هذا ، لكان الملك الذي وسعوا دائرته بالفتوحات أثبت في نفسه ولهم ، ولكان شأن الإسلام أعظم وانتشاره أكثر وأعم .

على أن هذا الاستبداد منهم قد كان معظمه مصروفاً إلى المحافظة على سلطتهم وبقاء الملك في أمرتهم . ولم يتسرب منه شيء إلى الإدارة والقضاء ،

ولكنهم كانوا يتصرفون في بيت المال بأهواءهم في الغالب .

ثم رسخت السلطة الشخصية في زمن العباسيين لما كان للأعاجم من السلطان على ملوكهم .

وجرى سائر المسلمين على ذلك ، وجاراهم علماء الدين بعد ما كان لعلماء السلف الصالح من الإنكار الشديد على الملوك والأمراء في زمن بني أمية وأوائل زمن بني العباس .

لقد ظن البعيد عن المسلمين ، وكذا القريب منهم ، أن السلطة في الإسلام إستبدادية شخصية ، وأن الشورى محمّدة إختيارية .

فيأله العجب ؟

أصرح كتاب الله بأن الأمر شورى فيجعل ذلك أمراً ثابتاً مقررأ ، ويأمر نبيه المعصوم من اتباع الهوى في سياسته وحكمه بأن يستشير حتى بعد أن كان ما كان — من خطأ من غلب رأيهم في الشورى يوم أحد .

ثم يترك المسلمون الشورى لابطالون بها ، وهم المخاطبون في القرآن الكريم بالأمور العامة .

* * *

أن الإختيار أو الإختيار هو الصيغة الأصلية في السياسة الشرعية الإسلامية،

وإن ولاية المهدي لمن يخلف رئيس الدولة هي الصيغة المعابة لأنها التي أحالت الخلافة إلى ملك عضوض .

والصيغة القائمة على أساس من الاختيار أو الانتخاب هي عند المفكرين المسلمين ، فرض كفاية .

وفرض الكفاية هو الذي إذا قام به البعض سقط عن الآخرين .

إنهم يقولون عندما يخلو منصب الخلافة من شاغله ما يلي :

« إذا ثبت وجوب الإمامة ففرضها على الكفاية - كالجهاد وطلب العلم » .

فإذا قام بها من هو من أهلها سقط فرضها عن الكفاية .

وإن لم يقم بها أحد خرج من الناس فريقان :

أحدهما : أهل الاختيار حتى يختاروا إماماً للأمة .

والثاني : أهل الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة .

وليس على من عدا هذين الفريقين من الأمة في تأخير الإمامة حرج ولا مأثم .

وإذا تميز هذان الفريقان من الأمة في فرض الإمامة ، وجب أن يعتبر كل

فريق منهما بالشروط المعتبرة فيه » .

وقبل أن نستعرض سوياً هذه الشروط المعتبرة في كل فريق من أهل الاختيار

أو أهل الإمامة نشير إلى ما يلي :

أولاً : أن ما يسميه القدامى بأهل الاختيار نسميهم نحن في عصرنا الحاضر :

بالناخبين .

وأن ما يسميه الأقدمون بأهل الإمامة هم من نسميهم نحن في وقتنا هذا :

بالمرشحين .

ثانياً : إن اعتبار قيام الخليفة أو رئيس الدولة من فروض الكفاية يجعل نظام

الأقدمين في إختيار رئيس الدولة غير ثابت ، وغير مستقر ، كما يجعله عرضة لقيام

الفتن أو الثورات .

إن كون قيام السلطة الرئاسية في الدولة من فروض الكفاية قد يقبل على علته فيما يخص المرشحين . فهنا إذا قام به البعض سقط عن الآخرين . فليس يلزم أبداً أن يرشح المواطنون أنفسهم جميعاً لرياسة الدولة .

إن خطر اعتبار هذا الأمر من فروض الكفاية يعود في الدرجة الأولى على الناخبين .

إن الأقدمين يكتفون من ذلك بأعداد نعتبرها نحن في العصر الحديث من القلة بحيث لا تصلح أبداً لاختيار رئيس الدولة .
وهذه عبارة هؤلاء الأقدمين .

« فأما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد فقد اختلف العلماء في عدد من تنعقد به الإمامة منهم على مذاهب شتى .

فقال طائفة : لا تنعقد إلا بجمهور أهل العقد والحل من كل بلد ليكون الرضاء به عاماً ، والتسليم لإمامته إجماعاً . وهذا مذهب مدفوع ببيعة أبي بكر رضى الله عنه على الخلافة باختيار من حضرها ولم ينتظر ببيعته قدوم غائب عنها .

وقالت طائفة أخرى : أقل من تنعقد به منهم الإمامة خمسة يجتمعون على عقدها ، أو يعقدها أحدهم برضى الأربعة .
إستدلالا بامرین :

أحدها : أن بيعة أبي بكر رضى الله عنه انعقدت بخمسة إجتمعوا عليها ، ثم تابعهم الناس فيها .

والثاني : أن عمر رضى الله عنه جعل الشورى في ستة ليعقد لأحدهم برضى الخمسة .

وهذا قول أكثر الفقهاء والمتكلمين من أهل البصرة .

وقال آخرون من علماء الكوننة : نعتقد بثلاثة يتولاها أحدهم يرضى الإثنين ،
ليكونوا حاكما وشاهدين .

كما يصح عقد النكاح بولي وشاهدين .

وقالت طائفة أخرى : نعتقد بواحد ، لأن أبا العباس قال لعلي رضوان الله
عليهما : امدد يدك أبايعك فيقول الناس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايع
ابن عمه ، فلا يختلف عليك إثنان .
ولأنه حكم واحد . وحكم واحد نافذ .

وليس يخفى أن هذه الأقوال جميعها تبدأ من أن عملية اختيار رئيس الدولة
إنما هي كعملية أى عقد من العقود ، وأنها ليست من أعمال المواطنة التي تحكم على
المواطنين جميعاً أن يمارسوا حقهم الإنسانى الثابت لهم ، في اختيار رئيس الدولة .

وليس يخفى أيضاً أن هذه الأقوال جميعها تفتح للأقلية — أية أقلية قوية
تنتهز الفرصة — التحكم في الأغلبية . وهذا من المواقف التي تدفع إلى الفتن
والثورات . وتجعل أمور السلطة الرأسمالية غير مستقرة .

إن الدساتير الحديثة تجعل حق اختيار رئيس الدولة حقاً ثابتاً لكل المواطنين
من الذكور والإناث على حد سواء .

كما تجعل اختيار رئيس الدولة متوقفاً إلى حد كبير على حصوله على الأكثرية
في عدد الأصوات .

إن ذلك هو الذى يؤكد حق الأكثرية ، وهو الذى يضمن الاستقرار في
نظام الحكم ، وهو الذى يجعل خروج الأقلية على الأكثرية فتنة بعيدة الوقوع .

وللأقدمين شروط قالوا بها في حق كل من الناخب والمرشح — شروط وضموها لضمان حسن الاختيار .

شرطوا في الناخب شروطاً ثلاثة :

الأول منها : العدالة ، الجامعة لشروطها .

والثاني : العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة فيها .

الثالث : الرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح ، وبتدبير المصالح أقوم وأعرف .

هذه شروطهم في الناخب ، وهي كما ترى تقف عند حدود الناخب الذي يختار رئيس الدولة . أما ما عده من اختيار أعضاء السلطة التشريعية أو التنظيم السياسي فلم يتعرضوا له ، ويبدو أن السبب في ذلك راجع إلى أن أمر اختيار الخليفة أو الإمام قد كان من الأمور الهامة في حياتهم ، ولها الأولوية المطلقة .

وشرطوا في المرشح شروطاً سبعة :

الأول منها : العدالة على الشروط الجامعة .

الثاني : العلم المؤدى إلى الاجتهاد في الأحكام وفي النوازل .

الثالث : سلامة الخواص من السمع والبصر واللسان ، ليصح معها مباشرة ما يدرك بها .

الرابع : سلامة الأعضاء من نقص يمنع من استبقاء الحركة وسرعة النهوض .

الخامس : الرأى المفضى إلى سياسة الرعية ، وتدير المصالح .

السادس : الشجاعة والفجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو .

السابع : النسب وهو أن يكون من قريش .

وهذه الشروط كما ترى كانت تلائم عصر هؤلاء الذين قالوها واجتهدوا فيها . ومن حقنا نحن أيضاً أن نجتهد في الشروط التي يجب توفرها فيمن يريد أن يرشح نفسه لمنصب رئيس الدولة .

وللأقدمين كلام في المفاضلة بين المرشحين ، وهو كلام ينطلق من اعتبارهم هذه المسألة من فروض الكفاية .

ولا بأس عندنا من أن نختم هذا الحديث عن الساطعة التنفيذية بمبارة لهم في ذلك . عبارة تكشف لنا عن حقيقة نحن في حاجة إليها اليوم، وهي أن رئيس الدولة يجب أن يتم إختياره على أساس من صلاحيته للرحلة التي تمر فيها الأمة ، وللظروف التي تعيش فيها .

إنهم يقولون :

إذا اجتمع أهل الحل والعقد للاختيار تصفحوا أحوال أهل الإمامة الموجودة فيهم شروطها ، فقدموا للبيعة منهم : أكثرهم فضلاً وأكثرهم شروطاً ، ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته .

فإذا تعين لهم من بين الجماعة من أداهم الإجتهد إلى إختياره عرضوها عليه . فإن أجاب إليها بإيموه عليها وانعقدت بيعتهم له الإمامة ، فلزم كافة الأمة الدخول في بيعته والإتقياد لطااعته .

وإن امتنع من الامامة ولم يجب إليها ، لم يجبر عليها . لأنها عقد مرضاة واختيار لا يدخله إكراه ، ولا إجبار ، وعدل عنه إلى من سواه من مستحقها .

فلو تكافأ في شروط الإمامة إثنان، قدم لها اختياراً أسنهما— وإن لم تكن
زيادة السن مع كمال البلوغ شرطاً .

فإن بويع أصغرهما جاز .

ولو كان أحدهما أعلم والآخر أشجع ، روعى في الاختيار ما يوجب
حكم الوقت .

فإن كانت الحاجة إلى فضل الشجاعة أدعى لانتشار المغرور ، وظهور البغاء ،
كان الأشجع أحق .

وإن كانت الحاجة إلى فضل العلم أدعى كان الأعم أحق .

اشرنا فيما سبق إلى أن الأقدمين كانوا يجمعون السلطة القضائية جزءاً من السلطة التنفيذية، ووعدنا في الوقت ذاته بأننا سنعالج هذه المسألة عند معالجتنا للسلطة التنفيذية .

ويبدو لنا أننا لا نختلف كثيراً مع الأقدمين حين نتحدث عن التنظيم الإداري للدولة، فنحن وهم على حد سواء في هذه المسألة .

إننا أيضاً نعتبرها من حيث التنظيم الإداري جزءاً من السلطة التنفيذية، فلها وزير هو وزير العدل، والذي يمينه، ويعين جميع أعضاء الهيئة القضائية، هو رئيس الدولة — أى رئيس السلطة التنفيذية في عرف الأقدمين ، وفي عرف المحدثين . إن الخلاف الذي يمكن أن نشير إليه في هذا المقام هو الخلاف الذي يدور حول سلطة القاضي نفسه في عمله .

وظواهر الأمور تشير هنا أيضاً إلى أننا وهم على حد سواء . فنحن نقول باستقلال القضاء، وكانوا هم أيضاً يقولون بذلك ، وإذن فلا فرق ، ولا خلاف . هذه هي ظواهر الأمور . أما بواطنها فتشير إلى نوع من الخلاف ، أو نوع من الفروق فيما بيننا وبينهم .

إن استقلال القضاء عندهم كان أبعد مدى مما هو عندنا ، ويرجع ذلك فيأزى إلى أنهم كانوا يجمعون اجتهاد القاضي في كل قضية تمرض عليه للحكم فيها هو الأساس في الحكم، وفي نظر القضية، أما نحن فنجعل الأساس في ذلك مواد القانون . ولأن اجتهاد القاضي هو الأساس، جعلوا الشرط الذي يحتم عليه أن يحكم في إطار قانون معين، أو مذهب معين، شرطاً فاسداً، والقاضي أن يتناضى عنه ولا لوم عليه في ذلك .

بل لقد ذهبوا إلى أبعد من ذلك في حرية القاضي، فقالوا إن من واجباته أن يجتهد في كل قضية تعرض عليه — حتى ولو كانت بعض القضايا متماثلة .

وأجازوا له أن يحكم في القضايا المتماثلة أحكاماً مختلفة مادام اجتاده هو الذي أدى إلى ذلك .

ويحسن بنا أن نورد بعض الفقرات من الأقوال التي تساعد على شرح وجهة نظرهم ، ثم نعقب عليها بما نراه من خير في صميمنا وصنيعهم .

يقولون : —

يجوز لمن اعتقد مذهب الشافعي رحمه الله أن يولى القضاء من اعتقد مذهب أبي حنيفة ، لأن للقاضي أن يجتهد برأيه في قضائه ، ولا يلزمه أن يقلد .

فإذا كان شافعيًا لم يلزمه المصير في أحكامه إلى أقاويل الشافعي — حتى يؤديه اجتهاده إليها ، فإن أداه اجتهاده إلى الأخذ بقول أبي حنيفة عمل عليه وأخذ به .

وقد منع بعض الفقهاء من اعتزى إلى مذهب أن يحكم بنيره . . لما يتوجه إليه من التهمة . .

وإذا حكم بمذهب لا يتمداه كان أتقى للتهمة وأرضى للخصوم . وهذا وإن كانت السياسة تقتضيه فأحكام الشرع لا توجب ، لأن التقليد فيها محظور ، والاجتهاد فيها مستحق .

وإذا نفذ قضاؤه بحكم وتجدد مثله من بعد أعاد الاجتهاد فيه ، وقضى بما أداه اجتهاده إليه — وإن خالف ما تقدم من حكمه .

وإن قال من يولى القضاة القضاء لأحد القضاة : قد قلدتك القضاء فاحكم بمذهب الشافعي . . ولا تحكم بمذهب أبي حنيفة . .

كانت الولاية صحيحة وحكم بما أداه اجتهاده إليه — سواء وافق الشرط أو خالفه .

وإن أخرج من يولى القضاة القضاء ذلك مخرج الشرط في عقد الولاية فقال:
قد قلدتك القضاء على أن لا تحكم فيه إلا بمذهب الشافعي ، أو بقول أبي حنيفة ،
كانت الولاية باطلة لأنه عقدها على شرط فاسد .

وقال أهل العراق : تصح الولاية ويبطل الشرط .

هذه الأقوال جميعها تؤكد حقيقة هامة تقرأها الدول الحديثة جميعها وتلك هي
استقلال القضاء .

والظاهرة الجديدة بالتسجيل في هذا المقام هي أن الدول الحديثة تقتصر في ميدان
استقلال القضاء عن ذلك المدى الذي وصل إليه القدامى من المفكرين الإسلاميين .

إن حرية القاضي واستقلاله في أمور القضاء تكاد تكون من الأمور المقدسة
حتى إن رئيس الدولة أو من يملك حق تولية القضاة القضاء لا يملك أن يوجه
القاضي إلى نظام بعينه يحكم على أساس منه .

إن القاضي إنما يحكم بعلمه هو . علمه الذي اكتشف به الحق ، ولا سلطان
لأحد عليه إلا سلطان الضمير .

وضمير القاضي ضمير أخلاق أولاً وقبل كل شيء . فإذا عرف الحقيقة حكم
بالعدل وأعطى كل ذي حق حقه ؛ ولا تأخذه في ذلك خشية من أحد .
إنه إنما يخشى الله .

ولأن حرية القاضي مرتبطة بعلمه ارتباطاً عضوياً ، منموا القاضي من تقليد غيره ،
ومن تقليد نفسه .

نعم منعه من تقليد نفسه وأوجبوا عليه الاجتهاد في كل قضية تعرض له ...
حتى ولو كانت هذه القضية قد عرضت عليه من قبل .

لابد من الاجتهاد من جديد حتى ولو كانت النتيجة حكماً مخالفاً لحكمه السابق .

ويستندون في هذا الذي يذهبون إليه إلى صنيع عمر بن الخطاب رضي الله عنه

فقد حكم حكمين مختلفين في عامين متتالين في قضية متماثلة ، وحسب قيل له :
ما هكذا حكمت في العام الماضي .

قال : تلك على ما قضينا ، وهذه على ما نقضى .

والذى قد يؤخذ على الأقدمين هو أن هذه الحرية ، البعيدة المدى ، المفضية
إلى أحكام مختلفة في القضايا المتماثلة ، تؤدي إلى الفوضى ولا تؤدي أبداً إلى النظام
والاستقرار .

وهذا حق . ولا بد من نظام ثابت مستقر .

وقد ترى هذا النظام ، يجرى في الدين الإسلامى على النحو التالى : —

أولاً : — فيما يخص المعتقدات ، والعبادات ، لادخل للقاضى فيه فإنما نحتاج
إليه في المعاملات من أمور حياتنا الدنيا .

ثانياً : — أن مسائل التحليل والتحريم لا بد فيها من نص من حيث أن الأصل
في الأشياء الإباحة .

ثالثاً : — أن ما لم يرد فيه نص يعرض على أولى الأمر أو على الهيئة التشريعية
وهي التى تضع القواعد التى يجرى عليها العمل .

رابعاً : — بمضى القاضى في أحكامه على أساس من تلك القواعد التى وضعها
أولو الأمر بالمعنى الذى شرحناه في حديثنا عن السلطة التشريعية .

وبذلك نستطيع أن نساير التنظيمات القضائية الحديثة فيما تضع من قيود تؤدي
إلى الاستقرار ، وتقضى على ما يمكن أن يثبت من فوضى .

وبذلك أيضاً نكون مسافرين للعصر الذى نميشه في إطار من تعليمات
القرآن الكريم .

هذا هو الذى نراه في مسألة حرية القاضى واستقلال القضاء .

وتبقى بعد ذلك كلمة عن الشروط التي شرطوها في القضاة ، وهي شروط
وضعوها بعد اجتهادات منهم . ومن حقنا أن نجتهد بمثل ما اجتهدوا ، ولا يلزم
أبدا أن نقول بتقليدهم — وبخاصة في ميدان القضاء الذي منعوا فيه التقليد .

شرط واحد أقف عنده وهو الشرط الأول ، وذلك لأنه يعالج قضية
لاتزال من مشكلات الحياة في مجتمعنا المعاصر . وتلك هي قضية تولي المرأة القضاء .

إنهم يقولون : —

الشرط الأول منها : أن يكون رجلا .

وهذا الشرط يجمع صفتين : البلوغ ، والذكورية .

فأما البلوغ ، فإن غير البالغ لا يجري عليه قلم ، ولا يتعلق بقوله على نفسه حكم
وكان أولى أن لا يتعلق به على غيره حكم .

وأما المرأة فلنقص النساء عن رتب الولايات — وإن تعلق بقولهن أحكام .

وقال أبو حنيفة : يجوز أن تقضى المرأة فيما تصح فيه شهادتها ، ولا يجوز أن
تقضى فيما لا تصح فيه شهادتها .

وقال ابن جرير الطبري : يجوز قضاؤها في جميع الأحكام .

هذه هي أقوالهم في تولي المرأة القضاء .

والقول الأول هو السائد حتى اليوم .

والقول الثالث ، وهو قول ابن جرير الطبري مذكور عليه بالشذوذ عند
الأقدمين .

ولست أرى من بأس في أن ننظر في قول ابن جرير ، وفي قول أبي حنيفة .

نعيد النظر إذ لعلنا أن نهتدي إلى رأى جديد .

وإذا كان من الأقدمين من أجاز توليها القضاء في جميع الأحكام ، فلا أقل

عندنا من أن نوليها القضاء، ونحصر عملها في بعض الميادين التي تحسن العمل فيها .
إن هذا هو الذي يجارى روح العصر • وهو الذي يثبت أن الفكر الإسلامى
كان دائماً وأبدا حراً طليقاً .

وإلا فآين هذه الحرية التي تفوق حرية ابن جرير الطبرى •
إن مقالته هو الغاية التي لم تبلغها بعد معظم الدول الحديثة ، الدول المصرية .
دول العلم فقط — فضلا عن دول العلم والإيمان .

وظيفة الدولة في المجتمع القرآني

الدولة في القرآن الكريم دولة الصالح العام .

وقارىء القرآن الكريم لا تخطئه الظواهر القرآنية العديدة التي تشير من قريب ، أو من بعيد ، إلى هذه الحقيقة .

فآليات القرآنية العديدة إنما تستهدف توجيه الحياة الإنسانية نحو تحقيق الخير العام لكل فرد من أفراد المجموعة البشرية ، بصرف النظر عن الجنس والنوع ، وبصرف النظر أيضاً عن اللغة والدين .

والآيات القرآنية التي توجه العقول القوية ، والسواعد الفتية ، إلى العمل من أجل الحياة الأفضل : أو تحقيق الخير العام ، عديدة ومتنوعة ، ويمكن تصنيفها في هذه المجموعات من الآيات .

أولاً : — المجموعة التي تتناول بالحديث كل هذه الكائنات التي خلقها الله . فالولى سبحانه وتعالى لم يخلق هذه الكائنات إلا من أجل تحقيق الصالح العام للجنس هذا الإنسان الذي جعل خليفة الله في الأرض .

ثانياً : — هذه المجموعة التي تتناول التشريعات السماوية ، ويستوى في ذلك أن تكون هذه التشريعات أمراً أو نهياً ، أو توجيهات عامة للإنسان بصفة عامة ، ولأتباع محمد عليه السلام بصفة خاصة .

ثالثاً : — مجموعة أخيرة فوض الله فيها أمر التشريع للإنسان على أساس من قدرته على إدراك الصالح العام ، وانطلاقه في التشريعات من استهدافه لدرء الفساد وجلب المنافع — أى من قدرة التشريعات على توجيه الناس إلى العمل من أجل تحقيق الخير العام .

ويتصل بكل هذه المجموعات اتصالاً مباشراً هذه الآيات القرآنية العديدة التي

توجه العقول البشرية إلى التفكير ، والتذكر ، والتدبر ، والتعقل ، وما أشبه .
فهذا النوع من الآيات هو الذى يوضح الأسس الفكرية التى تقوم عليها دولة
الصالح العام .
وأخذ منذ الآن فى بيان أثر كل مجموعة من هذه المجموعات فى قيام دولة
الصالح العام ، أو دولة القرآن .

(١)

خلق الله سبحانه وتعالى كل هذه الأنواع من الكائنات أو المخلوقات .
خلق الله الأرض والسماء ، والهواء والماء والشمس والقمر ، والليل والنهار ،
والنجوم والكواكب .
وخلق الله كل أنواع الجمادات ، والنباتات ، والطيور والحيوانات ،
والأحياء المائية .

خلق الله ذلك كله من أجل صالح البشرية ، وخلقها للانسانية جمعاء للمسلمين
وحدهم ، ولا لأصحاب الديانات السماوية وحدهم ، وإنما لكل الناس ، لكل فرد
من أفراد المجموعة البشرية مهما يكن جنسه ونوعه ، ومهما تكن لغته ودينه .
والقرآن الكريم هو الذى ينادى بهذا العموم حين يقول : خلق لكم ،
وسخر لكم ، وما أشبه كما سنرى بعد لحظات .

والله العلى التقدير حين خلق هذه الأشياء لصالح البشرية طلب من البشرية
نفسها أن تسمى هذه المخلوقات لتزيد من الانفعاع بها ، ولتتم حكمة الله فى خلقه
على يد الإنسان الذى يعتبر بحق خليفة الله فى أرضه .

ويضطروننا المقام إلى أن نقدم الدليل على ما نقول . تقدمه من آيات القرآن
الكريم ، ثم من بيان بعض المفسرين لمضمون هذه الآيات .

يقول الله تعالى : « الله الذى خلق السموات والأرض وأزّل من السماء ماء
فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم .

وسخر لكم الفلك لتجربى فى البحر بأمره .

وسخر لكم الأنهار .

وسخر لكم الشمس والقمر دائبين .

وسخر لكم الليل والنهار .
وآتاكم من كل ماسأله ، وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها .
« إن الإنسان لظالم كفار » .
ويقول تعالى : « وَسَخَّرَ لَكُمْ مافي السموات والأرض ، جيماً منه .
إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » .
ويقول : « هو الذي سخر البحر لناأكلوا منه لحماً طرياً ، وتستخرجوا منه
حلية تلبسونها ، وترى الفلك مواخر فيه ، ولتبتغوا من فضله ، ولعلكم تشكرون » .
ويقول : « ألم تر أن الله سخر لكم ما في الأرض ، والفلك تجري في
البحر بأمره ، ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه إن الله بالناس
لرؤوف رحيم » .
وهذه الآيات ، وكثير غيرها من أمثالها ، واضحة الدلالة على أن المولى سبحانه
وتعالى خلق هذه الكائنات ، وسخرها للإنسان من أجل أن ينفع بها في تحقيق
الخير أو الحياة الأفضل .
والمفسرون للقرآن الكريم قد وقفوا عند عمليات الانتفاع هذه ، وحدوداً
لنساءمجالاتها .
لقد قالوا لنا : إن الانتفاع يتحدد بمجالين كبيرين :
أحدهما مجال الحياة البدنية ، أو الجسدية ، أو الحيوانية .
والثاني مجال الحياة العقلية أو الثقافية أو الحضارية
وهذه هي عبارة واحد منهم عند تفسيره لقوله تعالى : « هو الذي خلق لكم
ما في الأرض جيماً . . . »
قال : « يصور لنا قوله تعالى « خلق لكم » قدرته الكاملة ، ونعمه الشاملة .
وأى قدرة أكبر من قدرة الخالق ؟ :

وأى نعمة أكل من جمل ما فى الأرض مهيئاً لنا ومعداً لمنافعنا ؟ .

وللانتفاع بالأرض طريقان :

أحدهما : الانتفاع بأعيانها فى الحياة الجسدية .

وثانيهما : النظر والإعتبار بها فى الحياة العقلية .

وإننا نلتفع بكل ما فى الأرض برها ، وبحرها ، من حيوان ونبات وجماد .

وما لا تصل إليه أيدينا نلتفع فيه بقولنا بالإستدلال به على قدرة مبدعه وحكمته .

والتعبير بنى يتناول ما فى جوف الأرض من المعادن . .

* * *

والذى يعنينا فى هذا المقام هو المجال الثانى — مجال الحياة العقلية .

والواضح الجلى من آى الذكر الحكيم أنه يوجه العقل البشرى دائماً إلى التفكير فى هذه الكائنات ، وإلى النظر والإعتبار بكل ما ينالها من تغيرات ، وتحولات ، وتبدلات .

وما يدعو إليه القرآن الكريم هو الذى ينمى فى البشرية الأساليب العلمية السليمة التى تهتدى منها إلى تكوين محصلة علمية تبهتمثل فى النظريات ، وفى القواعد والقوانين .

إن النظر فيما خاق الله من كائنات ، وإن المحاولات المديدة لتفسير الظواهر الكونية والطبيعية وما بين هذه وتلك من علاقات ، هو الذى حقق هذه الحصيلة العلمية التى يستثمرها الناس اليوم فى ممارسة الحياة ، ثم هو الذى حقق هذا المستوى العالمى من هذه الحضارات التى يفخر بها صانعوها ، ويعودونها من الأجداد التاريخية أو من الإنجازات المعاصرة .

والعلماء كانوا ، وما يزالون ، يجهدون أنفسهم في التعرف على هذه الكائنات التي خلقها الله — ولكن جهدهم لا يزال محصوراً في تفسير الظواهر من دون أن يتعمقوا ليفسروا لنا سر الحياة في الأحياء .

لا تزال هناك أسرار ، وألغاز ، يحجز العلماء عن كشفها أو حلها .

ولكن هذا الذي عجز عنه العلم هو الذي يفسره الدين .

فالدين هو الذي يكشف لنا عن هذه الأسرار ، وهو الذي يدلنا على أن وراء سر الحياة في الأحياء ، ولغز الخلق والإبداع في كل ما نرى وما نسمع عنه من كائنات ، إله حكيم خالق مبدع .

يفعل الدين هذا ويخلق في أنفسنا الإيمان .

والإيمان والعلم يتمم أحدهما الآخر ، ولا يستغنى أحدهما عن الآخر .

إن العلم حين يفسر لنا ظاهرات الحركة والسكون في الكائنات ، وحين يفسر لنا ما بين هذه الكائنات من علاقات ، إنما يمدنا بالأساس الفكري أو العلمي للإيمان ، وبذا يقوى الإيمان في أنفسنا ويشتد .

ومن هذا الذي نقول نستطيع أن ندرك لماذا عمد القرآن الكريم في الكثير من الآيات إلى دفع العقل إلى النظر والإعتبار ، وإلى التفكير والتدبير .

يقول أحد المفسرين : « هذه الإباحة للنظر في الكون — بل هذا الإرشاد إليها بالصيغ التي تبعث الهمم وتشوق النفوس . ككون كل ما في الأرض مخلوقاً لذا ، محبوباً على منافعها ، هو بما إمتاز به الإسلام في ترقية الإنسان .

لقد خاطبنا القرآن الكريم بهذا — على حين أن أهل الكتاب كانوا متفقين في تقاليدهم ، وسيرتهم العملية ، على :

أن العقل والدين ضدان لا يجتمعان

وأن العلم والدين خصمان لا يتفقان .

وأن جميع ما يستنتجه العقل خارجاً عن نص الكتاب فهو باطل .
ولذلك جاء القرآن الكريم يلج أشد الإلحاح بالنظر العقلي ، والتفكير والتدبر ، والتذكر ، فلا تقرأ منه قليلاً إلا وتراه يمرض عليك الأكوان ويأمرك بالنظر فيها واستخراج أسرارها ، واستجلاء حكم إتفاقها واختلافها قل أنظروا ماذا في السموات والأرض .
قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق .
أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها .
أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت .
إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة .
وإكثار القرآن من شيء دليل على تعظيم شأنه ووجوب الإهتمام به .
ومن فوائد الحث على النظر في الخليفة .
الوقوف على أسرارها بقدر الطاقة .
واستخراج علومها لترقية النوع الإنساني الذي خلقت لأجله .
ومقاومة تلك التقاليد الفاسدة التي كان عليها أهل الكتاب فأودت بهم ؛ وحرمتهم من الإقتفاع بما أمر الله الناس أن ينتفعوا به . . .
إن العلم لا يمارض الإيمان وإنما يزيده رسوخاً وتأكيداً ، ويعطينا الدليل القوي على وجود خالق هذا الكون ، ومبدع هذه الكائنات .
إنه قوى قادر ، وعليم حكيم ، وخبير بصير .
صنع الله الذي أتقن كل شيء ، وكل شيء عنده بمقدار .

٢

والمولى سبحانه وتعالى حين خلق هذه الكائنات وسخرها لنا للانتفاع بها ، لم يطلب منا الوقوف عند حد الانتفاع ، وإنما طلب إلينا أن نقوم بالتنمية لأزيد من قدرتنا على الانتفاع .

والتنمية المطلوبة من الإنسان تتناول الأنشطة المختلفة في كافة مجالات الحياة . فتتناول التنمية الزراعية ، والتنمية الصناعية ، وتنمية الأنشطة التجارية ، وتنمية الثروة الحيوانية ، وتنمية الخدمات والعلاقات الاجتماعية والإنسانية .

والقرآن الكريم يعطينا القاعدة في ذلك كله .

والمفسرون للقرآن الكريم قد وقفوا من ذلك عند ظواهر بعضها نحب للقارىء أن يقف عليها ، وأن ينظر إلى الجديد من مسائل التنمية عندنا في ضوءها .

. . .

وأول الظواهر التي نشير إليها في هذا المقام : أن المولى سبحانه وتعالى قد أنشأنا من الأرض ، وأسلم إلينا هذه الأرض ، للإعمار — وبذلك نستحق أن يكون كل واحد منا خليفة الله في أرضه .

يقول المفسرون عند تفسيرهم لقوله تعالى : « أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها » ما يلي :

واستعمركم : أى جعلكم عماراً فيها — من العمران فقد كانوا زراعاً وصناعاً وبنائين .

ويقول المفسرون أيضاً عند تفسيرهم لقوله تعالى : « ولقد مكناكم في

الأرض وجعلنا لكم فيها معاش ، قليلا ما تشكرون » ما يلي :
ولقد سكناكم في الأرض : أى جعلنا لكم فيها أوطاناً تنبوءونها ،
وتتمسكون من الراحة في الإقامة فيها ،
وجعلنا لكم فيها معاش . جمع معيشة ، وهى ما تكون به المعيشة والحياة
الجسمانية الحيوانية من الطعام والشارب وغيرها .
ولما كانت هذه المعاش أنواعاً كثيرة من نبات شتى ، وأنعام وطير
وسماك ، ومياه صافية ، وأشربة مختلفة الطعم والروائح وغير ذلك — وكانت
بذلك تفتضى شكراً كثيراً

قال تعالى عقب الإمتنان بها : « قليلا ما تشكرون » .
وشكر النعمة للمنعم يكون :
أولاً : بمعرفة ثلها ، والإعتراف بأنه هو مسديها ، والمنعم بها .
وثانياً : بالحمد له ، والثناء عليه بها .
وثالثاً : بالتصرف بها فيما يحبه ويرضيه ، وهو ما أسداها لأجله من
حكمة ورحمة .

وهو هنا : حفظ حياتنا البدنية أفراداً وجماعات — خاصة وعامة .
والإستعانة بذلك على حفظ حياتنا الروحية التى تكمل بها الفطرة بتركيبية
الأنفس ، وتأهيلها للحياة الآخرة .

* * *

وثانى هذه الظواهر : أن إعمار الأرض متوقف على خصائص ومواصفات
معينة لا بد من وجودها في الإنسان ، ليصبح صالحاً بحق لإعمار الأرض ، أو

لإعمار هذا الكون — وإلا تحولت العملية من عملية إصلاح وتنمية إلى عمليات
إفساد وتخلف .

يقول المفسرون عند تفسيرهم لقوله تعالى : « لبيابكم أياكم أحسن عملاً »
ما يلي :

فيه إرشاد إلى سنة من سنن الإجماع .

ونقول هنا في بيانها : إن من ضرورات هذا العلم أن إرتقاء الشعوب في
مصالحها القومية والوطنية ، وفي عزتها الدولية ، هو أثر طبيعي لإحسان أعمالها
في أسباب المعاش ، والثروة ، والقوة الحربية ، والتكافل والتعاون على المصالح
والقومات العامة لها . .

ولا يتم ما ذكر إلا بالصدق ، والعدل ، والأمانة ، والاستقامة .

ولا تكمل هذه إلا بالإيمان بالله واليوم الآخر .

ويقولون أيضاً : إن نعم الله تعالى على الأتوم والأمم منوعة إبتداءً ودواماً
بأخلاق ، وصفات ، وعقائد ، وعوائد ، وأعمال تقتضيها .

فما دامت هذه الشئون لاصقة بأنفسهم ، متمسكة منها ، كانت تلك النعم
ثابتة بثباتها .

ولم يكن الرب الكريم لينزعها منهم إنزاعاً بنير ظلم منهم ولا ذنب .
فإذا هم غيروا ما بأنفسهم من تلك العقائد والأخلاق ، وما يترتب عليها من
محاسن الأعمال ، غير الله عندئذ ما بأنفسهم ، وسلب نعمته منهم . .

هذا هو الأصل المطرد في الأتوم والأمم .

وواضح من أقوال المفسرين أنهم يجعلون القيمة كل القيمة في التنمية ، وفي
إعمار الأرض ، إلى التنشئة الثقافية للإنسان .

إن هذه التنشئة إلهي التي تكسبه كل هذه الخصائص التي تجعله الأداة الصالحة للتنمية ، ولإعمار هذا الكون .

* * *

ومثال هذه الظواهر : أن المولى سبحانه وتعالى لا يستبدل قوماً بقوم إلا إذا عجزوا عن إصلاح أنفسهم وإعمار هذا الكون .

إنه عند ذلك يستبدلهم بغيرهم ، ويتابع أعمال هذا الغير ، وهل حققوا فعلاً ما جاءوا من أجله أو لا ؟

يقول الله تعالى : « وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض . . »

ويقول تعالى : « ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون ؟ » .

ويقول المفسرون : أى لرى ونشاهد أى عمل تعملون في خلافتكم فنجازيكم به بمقتضى سنتنا فيمن قبلكم .

فإن هذه الخلافة إنما جعلها لكم لإقامة الحق والعدل في الأرض . .

فأعلمهم سبحانه بأن أمر بقاء خلافتهم منوط بأعمالهم ، وأنه تعالى يكون ناظراً إلى هذه الأعمال لا يغفل عنهم فيها .

ويقول الله تعالى : « ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادى الصالحون » .

ويقول : « وإن تقولوا يستبدل قوماً غيركم ، ثم لا يكونوا أمثالكم » .

ويقول المفسرون : الذنوب التي يهلك الله بها القرون ، ويعذب بها الأمم ،

قسمان :

أحدها : معاندة الرسل والكفر بما جاءوا به .

وثانيهما : كفر النعم بالبطر والأثر ، وغمط الحق ، واحتقار الناس ، وظلم الضعفاء ، ومحاربة الأقوياء ، والإسراف في الفسق والفجور ، والنزور بالغي والثروة .

فهذا كله من الكفر بنعم الله ، واستعمالها في غير ما يرضيه من : نفع الناس ، والعدل العام .

* * *

ورابع هذه الظواهر : أن ناتج هذا العمل الذي تستثمر فيه الموارد الطبيعية يكون دائماً الثروة والغنى .

والقرآن الكريم يشير إلى إتفاق هذه الأموال في سبيل الله — أى في سبيل الصالح العام . ويشير القرآن الكريم أيضاً إلى أن الأمم أو الدول التي تقصر في الإتفاق في سبيل الله يكون مآلها الهلاك والدمار .

وعملية الإتفاق هذه متروكة لأريحية الناس — مع ملاحظة أن هذه الأريحية إذا لم تكن قادرة على تحقيق الصالح العام فإن الدولة تتدخل أيضاً لتفرض على الناس البذل والعطاء ، أو تستبدل قوماً يقوم في إدارة هذه الموارد الطبيعية ، واستثمار الناتج في سبيل الله .

يقول الله تعالى : « ومن الناس من يشترى نفسه إبتغاء مرضاة الله » .

ويقول المفسرون : إن هذا لا يتحقق إلا إذا كان المؤمن يجود بنفسه ، وبماله ، في سبيل الله إذا مست الحاجة إلى ذلك ، فكيف إذا ألجأت إليه الضرورة .

وسبيل الله هي الطريق الموصلة إلى مرضاته ، وهي الطريق التي : يحفظ بها دينه .

ويصلح بها حال عباده .

ومعنى هذا ، أنه لا يكفي من المؤمن أن يكتسب بالحلال ، ويتمتع بالحلال ، وينفع نفسه ولا يضر غيره ، وأن يصلى ويصوم — لأن هذا كله لنفسه خاصة . بل يجب أن يكون وجوده ! وعمله أشمل وأنفع .

فيساعد على نفع الناس ، ودرء الضرر عنهم .

إن الحكمة فى تربية النفس بالأعمال الحسنة والأخلاق الفاضلة ، هى أن ترتقى ، وتتسع دائرة وجودها فى الدنيا فيعظم خيرها ، وينتفع الناس بها .

ويقول الله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة . . . » .

ويقول المفسرون للقرآن الكريم : وإصلاح الأموال واستثمارها فى هذا الزمان هو أساس القوة .

فقوى الدول على قدر ثروتها .

والأمة التى تقصر فى توفير الثروة هى التى تلقى بأيديها إلى التهلكة . . .

والتي تقصر فى الإنفاق فى سبيل الله للاستعداد لقتال من يعتدى عليها تكون أدنى إلى التهلكة .

ولا ثروة مع الظلم .

ولا عدل مع الحكم المطلق الاستبدادى .

ويقول المفسرون عند حديثهم عن القرض الحسن .

وإنما يكون الإنفاق قرضا حسنا مستحقا للمضاعفة الكثيرة ، إذا وضع موضعه مع البصيرة وحسن النية — لىكون على الوجه المشروع من :

إقامة الدين :

وحفظ مصالح المسلمين .

أو منفعة جميع الأنام من الطريق الذى شرعه الإسلام .

وأما هذه المضاعفة إلى أضعاف كثيرة ، فهي تكون في الدنيا والآخرة ذلك بأن المنفق :

لإعلاء كلمة الله •

ولتعزيز الأمة •

وللمدافعة عن الحق والحقيقة •

يكون مدافعا عن نفسه ، ومعرزا لها ، وحافظا لحقوقها — لأن اعتداء المعتدين على الأمة إنما يكون بالاعتداء على أفرادها •

فضعف الأمة ، وإذلالها ، وضياع حقوقها ، لا يتحقق إلا بما يقع على أفرادها ، وهو منهم •

والبلاء يكون عاما •

ثم إن الأمة التي يبذل أغنيائها المال ، وتقوم بفريضة التعاون على الأعمال ، فيكفل غنيها فقيرها ، ويحمي قويتها ضعيفها ، تنسج دائرة مصالحها ومنافعها ، وتكثر مراقبتها ، وتتوفر سعادتها ؛ وتدوم على أفرادها النعمة ما استقاموا على البذل والتعاون في المصالح العامة •

* * *

وننتقل الآن إلى أقوال المحدثين • تنتقل بعد أن أطلنا القول عن القدامى من المفكرين المسلمين •

وأقوال المحدثين هذه تلقى الضوء الكاشف على ما سبق أن ذكرناه من أن المولى سبحانه وتعالى قد خلق هذه الكائنات بما فيها من موارد طبيعية وموارد بشرية من أجل صالح الإنسان ، أو من أجل الصالح العام •

إن أقوال المحدثين التي أنقلها هنا أيضاً ، تدل دلالة قوية على أن الدولة في القرآن ليست إلا دولة الصالح العام لكل الناس •

يقول هؤلاء :

لقد أوكلت إلى الإنسانية بمجملها مسئولية تغيير العالم كي تتحقق فيه كل
الإنسانية مجتمعه • مكتشفة هكذا : بعملها ، وبشوحدها في العمل ،
نسبتها الإلهية •

لقد أعطى العالم للبشرية عامة كي توطد هذه البشرية كلها مجتمعة الرابط
الديني بالله •

* * *

إن الإنسان ليس إنساناً إلا إذا كان اجتماعياً منفتحاً على الجماعة ، وإلا
إذا توحد مداه الاجتماعي ومداه الشخصي شرطاً لخلصة •

وهذا يعني من جهة ثانية : أنه ما من إنسان ، ما من مجموعة بشرية ، يملك
أى شيء كان ، تملكها خاصاً به دون سواه •••

إن للبشرية حق إدارة الملك — لا حق التملك •

إن هذا التمييز بين إدارة الملك والتملك مهم للغاية — يحدد مركزنا الحقيقي
بالنسبة للثروات الاقتصادية ؛ ولتوزيعها ، قارباً جميع المفاهيم التي ألفناها •

فنحن إذ نستمد من الله حقنا في الإدارة لخدمة المجموعة البشرية ، نجعل
حرية كل إنسان وحقه في الاقتناء متعلقان به •

الطريقة التي يستعمل بها خيرات الأرض لخدمته هو ، وخدمة المجتمع في
الوقت نفسه •

إن التمتع بخير خاص لا يمكن أن يتم على حساب المجموع •

وإن الفاصل بين المدى الجماعي لثروة ما ومداهما الشخصي قليل إلى حد أن :
نسينان الخير العام يلنى حق الإدارة •

وهذا معنى : أننى أفقد حقى فى الإدارة ، فى قيامى مقام الله ، كلما لم يعد يربطنى بالله هذا الخير أو هذه الثروة ، وكلما لم تمدّ تربطنى به الجماعة .

فكم بالأحرى إذا أقامت الثروة بوجودها — حاجزاً بين الله وبينى متعلقة بإى بأناية على نفسى .

أو إذا كانت بحرمان الآخرين منها ، تضع سداً بينهم وبين الله مثيرة غريزة البقاء عندهم ، طاوية إياهم على أنفسهم فيما دون المستوى الإنسانى .

إن الخليفة فى المناخ الدينى معطاة لهنا الإنسان كى تصبح الإنسانية أكثر مجتمعية ، فلا تتجبر فى الفردية .

وكى تتأله — لا أن تنصرف عن التسامى .

* * *

على أساس العلاقة بين الإنسان والمجتمع والله ، تتحدد القوانين الإيجابية التى توزع حقوق إدارة الملك ، وتحكم فى المنازعات الحقوقية .

هذه القوانين الإيجابية تستوحى قاعدتها المنزلة متكيفة وظروف التاريخ — ولكنها لا تعترف فى أى حال : —

بحق مطلق فى الملك .

ولا بحق لا محدود فى إدارة الملك ينفصل عن الغاية الجماعية له .

وهذا معنى : الاعتراف للمجموع بحق مراقبة الإدارة الخاصة عندما تهمل هذه الإدارة الغاية الجماعية .

وهذا معنى أيضاً : حق اللجوء إلى العنف كى نعبد إلى التداول ، وإلى الخدمة العامة ، ثروة يملكها فرد على حساب الجماعة .

* . *

تلك هى المبادئ التى ينبى أن نعتد عليها فى إعادة توزيع الثروات فى دولة الصالح العام .

دولة المجتمع القرآنى

آخذين بعين الاعتبار أن ملكية وسائل الإنتاج وقت نزول القرآن الكريم لم تكن تمنح صاحبها سلطة خاصة على المجتمع ولا كانت مصدر احتجاج ، وليس ذلك إلا لأنها كانت على مستوى الفرد ، أو المدد القليل من العمال .

إن الذى يمنح صاحبه السلطة فى ذلك الوقت كانت كثرة الأموال ، وكثرة الأعوان ، والاتباع ، والأولاد . وكانت الآيات القرآنية ضد هذه الأشياء حين تؤدي إلى الكبر والاستكبار ، وإلى الظلم والطغيان ، كما سبق أن أشرنا .

ولم تكن الآيات ضدها حين تستخدم فى سبيل الله ، وفى سبيل الصالح العام .

إن دولة الصالح العام هى الدولة التى تحكم وفق المبادئ الموحى بها من الله . الدولة التى تعامل جميع المسلمين بالتساوى ، وتحقق فى قلب الجماعة الإسلامية تكافلاً واسعاً على حساب الاغنياء ولمصلحة المحتاجين والفقراء .

والتشريعات الإلهية التي جاء بها القرآن الكريم قد صدرت هي الأخرى عن
رغبة في تحقيق الصالح العام . فالله سبحانه وتعالى قد أحل لنا الطيبات وحرم علينا
الخبائث —

أحل لنا ما تطيب به نفوسنا وتصح به أحسامنا وعقولنا ، وحرم علينا ما تخبث
به طبائعنا البشرية وتعرض به أبداننا وأرواحنا .

والقدماء من رجال الفكر الإسلامي ؛ وبخاصة رجال التشريع ، قد نصوا على
[ذلك في أكثر من موطن . وإنا لنراهم يقولون : —

الأصل في الأشياء الحل ، إذ من المعلوم بسنن الفطرة وآيات الكتاب أن الله
سخر هذه الأرض وما فيها للناس يفتقون بها ، ويظهرون أسرار خلق الله
وحنكه فيها .

وإنما المحذور عليهم هو ما يضرهم — ولكن الناس لا يقفون عند حدود إتقاء
الضررة وجلب المنفعة ، بل دأبهم الجنائية على فطرتهم والتصدى أحياناً للفعل ما يضرهم
وترك ما ينفعهم .

ومن ذلك أن العرب استباحوا أكل الميتة والدم المسفوح من الخبائث الضارة ،
وحرموا على أنفسهم بعض الطيبات من الأنعام بأوهام باطلة .

ولأجل هذا كانت الحاجة قاضية ببيان ما يحله الله مما حرموه . بعد بيان
ما حرمه مما أحلوه : وذلك قوله تعالى ، يسألونك ماذا أحل لهم ؟

قل ! أحل لكم الطيبات .

كما نراهم يقولون : ذلك بأن الله تعالى ما حرم شيئاً إلا لضرره في الجسم
أو العقل أو الدين أو المال أو العرض .

والضرر يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات والأحوال ، وقد
يتخلف أحياناً ،

إذ يكفي في التحريم أن يكون ضاراً في الغالب .

* * *

ولست التشريعات الإلهية وحدها هي التي تسوق الناس نحو العمل من أجل تحقيق الصالح العام ، وإنما القيم القرآنية أيضاً تستهدف نفس الغاية ، وتبصر الناس بالمعايير التي تقوم بها الحياة الأفضل .

والقيم القرآنية عديدة ، ولكننا نقف منها عند قيمتين نص المفسرون أنفسهم على أنهما كافيتان في قيام دولة إسلامية فاضلة .
والقيمتان هما : الأمانة والعدل .

ويقول المفسرون في الآيتين الخاصتين بالأمانة والعدل ، وبطاعة الله ورسوله وأولى الأمر وهما : —

« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ، إن الله نعماً يعظكم به ، إن الله كان سميعاً بصيراً .

يأيتها الذين آمنوا أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تفارغتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً » — ما يلي : —

هاتان الآيتان هما أساس الحكومة الإسلامية ، ولو لم ينزل في القرآن غيرها لكفتا المسلمين في ذلك إذا هم بقوا جميع الأحكام عليهما ، وسنقف نحن هنا عند الحديث عن الأمانة والعدل فقط — أي عن الآية الأولى ، ذلك لأننا قد تحدثنا عن الآية الثانية فيما سبق .

والأمانة : ما يؤمن عليه الإنسان — من الأمن وهو طمأنينة النفس ، وعدم الخوف .

والأمانة حق عند المكلف يتصلق به حق غيره ويودعه لأجل أن يوصله إلى ذلك الغير .

ويسمى من يحفظ الأمانة ويؤديها أميناً ووفياً، ومن لا يحفظها ولا يؤديها خائناً.
والأمانة أنواع ، وجعلها بعضهم ثلاثة .

إحداها : أمانة الإنسان مع ربه - وهي ما عهد إليه حفظه من الأثمار بما أمره به ، والانتفاء عما نهاه عنه ، واستعمال مشاعره وجوارحه فيما ينفعه ، وبقر به من ربه .
وثانيها : أمانة الإنسان مع غيره من الناس . ويدخل فيها رد الودائع ، وعدم الغش في شيء من الأشياء ، وحفظ السر ، وغير ذلك مما يجب لأحد الناس ، وللحكام ، وللأهل والأقربين .

وثالثها : - أمانة الإنسان مع نفسه ، وعرفها الرازي بأن لا يختار لنفسه إلا ما هو الأنفع والأصلح له في الدين والدنيا ، وأن لا يقدم بسبب الشهوة والغضب على ما يضره .

ويقول المفسرون إن المولى سبحانه وتعالى قدم الأمر بأداء الأمانات على الأمر بالعدل ، لأن العدل في الأحكام يحتاج إليه عند الخيانة في الأمانات التي تتعلق بحقوق الناس ، والتخاصم إلى الحاكم .

والأصل أن يكون الناس أمناء يقومون بأداء الأمانات بوازع الفطرة والدين . والخيانة خلاف الأصل ، ومن شأنها ألا تقع في الأمم المتديفة إلا شذوذاً .
وقلما يحتاج إلى العدل إذا راعى الناس أماناتهم وأدوها إلى أهلها .
وفي حكمة تأكيد الأمر بالأمانة وبيان فائدتها ، ومضرة الخيانة . ذكر السيد جمال الدين الأفغانى ما يلي : -

من المعلوم الجلى أن بقاء النوع الإنسانى قائم بالمعاملات والمواضات في منافع الأعمال . وروح المعاملة والمعاوضة إنما هي الأمانة - فإن فسدت الأمانة بين المتعاملين ، بطلت صلات المعاملة وانبرت حبال المعاوضة فاختلف نظام المعيشة
ثم من البين أن الأمم في رفاهتها ، والشموب في راحتها وانتظام أمر معيشتها ، محتاجة إلى الحكومة

والحكومة في أى صورها لا تقوم إلا برجال يلون ضرورياً من الأعمال .
فمنهم حراس ومنهم ومنهم

ومنهم أهل جباية الأموال يحصلون من الرعايا ما فرضت عليهم الحكومة من
خراج - مع مراعاة قانونها في ذلك .

ثم هم يستحفظون ما يحصلون في خزائن الحكومة - وهى خزائن الرعايا
فى الحقيقة ، وإن كانت مغايبها بأيدي خزائنها .

ومنهم من يتولى صرف هذه الأموال فى المنافع العامة للرعية - مع مراعاة
الاقتصاد والحكمة

وهذه الطبقات من رجال الحكومة الموالين على أعمالها ، إنما تؤدي كل طبقة
منها عملها المنوط بها بحكم الأمانة .

فإن خربت أمانة هؤلاء الرجال وهم أركان الدولة سقط بناء السلطة ، وسلب
الأمن ، وراحت الراحة من بين الرعايا كافة ، وضاعت حقوق المحكومين وفشا فيهم
القتل والتناهب ، ووعرت طرق التجارة ، وفتحت أبواب الفقر والفاقة ،
وخوت خزائن الحكومة ، وعميت على الدولة سبل النجاح - فإن حزبها أمرسدت
عليها نوافذ الفجأة .

ولا ريب أن قوماً يساسون بحكومة خائنة إما أن ينقرضوا بالفساد ، وإما أن
يأخذهم جبروت أمة أجنبية عنهم يسومونهم خسفاً ، ويستبدون فيهم عسفاً
فقد كشف الحق سبحانه وتعالى أن الأمانة دعامة بقاء الإنسان ، ومستقر
أساس الحكومات ، وبأسط ظلال الأمن والراحة ، ورافع أبنية العز والسلطان ،
وروح العدالة وجسدها ، ولا يكون شيء من ذلك بدونها .

* * *
والعدل - بالفتح والكسر - المثل ، والعدل : المثل .

وفلانا يعدل فلانا - أى يساويه .

وتعدل الشيء تعويجه .

وقيل العدل : تقويمك الشيء بالشيء من غير جنسه حتى يجعله له مثلاً .

والعدل المأمور به في الآية معروف عند أهل اللغة - وليس معناه الحكم بما
يثبت في الشرع ، فإن هذا ثابت بدليل آخر .

وكل ما ثبت في الشرع من ذلك ، موافق للعدل - وليس هو عين العدل .
بل العدل يكون بالعمل به وتطبيقه على الدعوى ، بحيث يصل إلى كل ذي حق حقه .

وقد أمر الله تعالى بالعدل مطلقاً في بعض السور المكية قبل بيان الأحكام
الشرعية ، وما كل المسائل التي يتعامل بها الناس ويتخاصمون قد بينت
أحكامها في الكتاب والسنة ، فما بين فيهما كان خير عون على العدل المقصود
منهما ، وما لم يبين يجب على الحكم أن يتجروا فيه المساواة بقدر طاقتهم التي
يصل إليها اجتهادهم .

وورد الأمر بالعدل والتنظيم لشأنه في كثير من الآيات . ومن ذلك
قوله تعالى : -

« يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم ، أو
الوالدين والأقربين - إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما - فلا تتبعوا الهوى
أن تعدلوا »

وقوله : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ، ولا يجرمنكم
شتآن قوم على ألا تعدلوا .

نوا هو أقرب للتقوى » .

والمسلمون مأمورون بالعدل في الأحكام ، والأقوال ، والأفعال ، والأخلاق .
والحكم بين الناس له طرق ، منها : الولاية العامة ، والقضاء ، ومنها تحكيم
المتخاصمين لشخص في قضية خاصة .

فكل من يحكم يجب عليه أن يعدل .

وقد أمر الله بالعدل ، ونهى عن الظلم .

ولك أن تقول بعد كل ماضى : إن العدل عبارة عن إيصال الحق إلى صاحبه من أقرب الطرق إليه .

. . .

ونهى هذه الفقرة بتأكيد القول بأن المولى سبحانه وتعالى لم يضع من التشريعات إلا ما يستهدف تحقيق الصالح العام أو الخير العام .
وأنه لم يأمر بالقيم الإنسانية : قيم الحق والخير ، إلا من أجل تحقيق الحياة الأفضل .

وأنه لم يفه عما نهى عنه وإلا ويقصد دفع المضار التي تلحق بالإنسانية والتي تجعل حياتها أسمى الأسوأ ، والحالية من كل خير .

٤

والتشريعات البشرية التي يضعها أولو الأمر ، أو أهل الحل والعقد ، لجماعة المسلمين يمارسون الحياة على أساس منها ، هي الأخرى تستهدف تحقيق الصالح العام ، وتصدر عن رغبة في تحقيق الحياة الأفضل .

والقدماء من علماء الأصول قد انتهوا إلى ذلك ، وانتهوا إلى جانب ذلك إلى قضايا يحسن بنا أن نشير إليها في هذا المقام — وإن يكن في الحديث عنها هنا ما قد يؤخذ على أنه تكرار لما مضى ، ولا بأس عندنا في ذلك فالتكرار أداة من أدوات التأكيد .

والتشريعات البشرية إنما تدور حول مالا نص فيه من أمور هذه الحياة الدنيا . أمور السياسة ، والادارة ، والاجتماع ، والاقتصاد ، والحرب ، والأمن ، وما أشبه .

ويرى بعض علماء المسلمين أن هذه التشريعات لا يمكن أن تدور حول المتقدات ، والعبادات .

وعبارتهم في ذلك هي : (إذا علمت أن اجتماع أدأولى الأمر هو الأصل الثالث من أصول الشريعة الإسلامية ، وأنهم إذا أجمعوا رأيهم وجب على أفراد الأمة ، وعلى حكامها ، العمل به فاعلم :

أن اجتهادهم خاص في المختار عندنا بالمعاملات القضائية ، والسياسية ، والمدنية دون العبادات والأحكام الشخصية — إذا لم ترفع إلى القضاء .

وأنه ينبغي أن يبنى على قاعدة :

جلب المصالح وحفظها

ودره المفسد وإزالتها » .

ولهم في ذلك عبارة أخرى هي : « إن الله تعالى جعل الإسلام صراطه المستقيم لتكميل البشر في أمورهم الروحية والجسدية ، وليكون وسيلة للسعادة الدنيوية والأخروية .

ولما كانت الأمور الروحية التي تنال بها سعادة الآخرة من : المقائد والعبادات ، لا تختلف باختلاف الزمان والمكان أتمها الله أصولاً وفروعاً .
وقد أحاطت بها النصوص .

وليس لبشر بعد الرسول عليه السلام أن يزيد فيها ، ولا أن ينقص منها شيئاً .

وأما الأمور الدنيوية من قضائية وسياسية ، فلما كانت تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة بنى الإسلام أهم أصولها ، وامامت إليه الحاجة في عصر التنزيل من فروعها .

وكان من إعجاز هذا الدين وكماله ، أن ما جاءت به النصوص من ذلك يتفق مع مصالح البشر في كل زمان ومكان ، ويهdy أولى الأمر إلى أقوم الطرق لإقامة الميزانف » .

. . .

والتشريعات البشرية قواعد وضعها العقل البشرى ينظم بها الكيفية التي تمارس بها الحياة ، ويتحقق بها الصالح العام أو الحياة الأفضل .

والقرآن الكريم هو الذي يوجه العقل البشرى إلى المبادئ العامة التي تستمد منها هذه القواعد مقوماتها . يوجه هذا العقل بما يدفعه إليه من التفكير في آيات الأحكام ليقف على هذه المبادئ ، ويعرف كيف توضع القواعد والقوانين التي تنظم خطوط سير الحياة .

والمفسرون من الأقدمين والمحدثين قد وقفوا طويلاً عند الآيات التي يجتمعها القرآن الكريم بطلب التدبر ، والتأمل ، والتفكير ، وما أشبه ، يشرحون لنا فيها كيف أن القرآن الكريم هو الذي يوجه العقل البشري إلى ذلك كله ، وأن تلك ميزة للقرآن على الكتب المقدسة .

ومن مواقفهم التي نشير إليها موقفهم من الآية القرآنية الكريمة « كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة » .

إنهم يقولون : مثل هذا النحو ، وعلى هذه الطريقة من البيان ، قد قضت حكمة الله بأن يبين لكم آياته في الأحكام المتعلقة بمصالحكم ومنافعكم ، ويوجه عقولكم إلى ما في الأشياء من المنافع والمضار ، لعلكم تتفكرون :

فيظهر لكم الضار منها أو الراجح ضرره فتعلموا أنه جدير بالترك فتتركوه على بصيرة واقتناع بأنكم فعلتم ما فيه المصلحة . كما يظهر لكم النافع فتطلبوه .

فمن رحمته بكم لم يرد أن يعنتكم ويكلفكم ما لا تقبلون له فائدة إرغاماً لإرادتكم وعقلكم ، بل أراد بكم اليسر فلهكم حكم الأحكام وأسرارها ، وهذا كم إلى استعمال عقولكم فيها ، لترتقوا بهدايته عقولاً وأرواحاً — لا لتنفموه سبحانه أو تدفعوا عنه الضر . فإنه غنى عنكم بنفسه ، حميد بذاته ، عزيز بقدرته .

ثم بين جل شأنه أن هذا البيان المد للتفكير ليس خاصاً بمصالح الدنيا وحدها ، ولا بطلب الآخرة على أفرادها ، وإنما هو متعلق بهما جميعاً فقال : في الدنيا والآخرة .

أي تتفكروا في أمورهما مما فتجتمع لكم مصالح الجسد والروح فتكونون أمة وسطاً ، وأناسى كاملين — لا كالذين حسبوا أن الآخرة لا تنال إلا بترك الدنيا وإهمال منافعها ومصالحها بالمرء نخسروها ، وخسروا الآخرة معها .

ولا كالذين انصرفوا إلى الذات الجسدية كالبهائم ففسدت أخلاقهم ، واطلمت

أرواحهم ، وكانوا بلاء على الناس وعلى أنفسهم ، نخسروا الآخرة والدنيا معها .

* * *

فإن الله تعالى يبين لنا في مثل هذه الآيات أن القرآن الكريم هاد ومرشد إلى توسيع دائرة الفكر ، واستعمال العقل ، في مصالح الدارين .

وكل ما أمرنا الله تعالى به ، وهدانا إليه ، فهو من ديننا .

ولذلك يرى الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده أن جميع الفنون والصناعات التي يحتاج إليها الناس في معاشهم ، هي من الفروض الدينية .

وإذا أهملت الأمة شيئاً منها ، فلم يرق به من أفرادها من يكفئها أمر الحاجة إليه كانت كلها عاصية لله تعالى مخالفة لدينه .

وعلى هذا قام صرح مجد الإسلام عدة قرون .

كان المسلمون كلما عرض لهم شيء بسبب التوسع في العمران يتوقف عليه حفظه ، وتعميم دعوته النافعة ، قاموا به حق القيام .

وعدوا القيام به من الدين عملاً بأمثال هذه الآيات . ومضوا على ذلك قروناً كانوا فيها :

أبسط الأمم ، وأعلاها حضارة وعمراناً ، ويرا وإحساناً . . .

إلى أن غلا أقوام في الدين وأتبعوا سنن من قبلهم في إهمال مصالح الدنيا - زعماً أن ذلك من الزهد المطلوب ، أو التوكل المحبوب ، وما هو منهما في شيء . وكان من أثر ذلك أن أهملت الشريعة .

فلا توجد حكومة إسلامية على وجه الأرض تقيمها - لأنه لا يوجد من أهلها من يصلح لحكم الناس في هذه المصوّر التي اتسعت فيها مصالح الأمم والحكومات بالتوسع في العلوم والصناعات ، وارتباط العالم ببعضه ببعض .

- لا بد من الرجوع إلى هدى القرآن .
- ولا بد من العمل الجاد في سبيل تحقيق الصالح العام .
- ولا بد من أن تكون الحياة الأفضل هي الهدف الذي يسعى إليه كل أولئك الذين يؤمنون ويعملون الصالحات .
- « من عمل منكم من ذكر أو أنثى وهو مؤمن، فلنجينه حياة طيبة، ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » .

(وصدق الله العظيم)

وهذه التشريعات الإلهية والبشرية ، وهذا الرصيد الثقافى المسائل الذى وضعه القرآن الكريم أمام أسماع الناس وبصائرهم ، هو الذى كون الإنسان العربى الذى لعب دوره بمهارة فائقة فى سبيل تحقيق الخير العام ، والحياة الأفضل .

- كان العربى المسلم يتولى حكم بلد ، أو ولاية من الولايات ، وهو لا علم عنده بشيء من فنون الدولة ولا من قوانين الحكومة ، ولم يمارس أساليب السياسة ولا طرق الإدارة ، وإنما كل ما عنده من العلم بعض سور القرآن الكريم ، فكان :

بصلح من تلك الولاية فسادها .

ويحفظ أنفسها وأموالها وأعراضها .

ولا يستأثر بشيء من حقوقها .

كل ذلك وكثير غيره يفعله بهدى من القرآن الكريم — الذى أصلح قبل كل شيء الإنسان نفسه . أصلح النفس البشرية قبل أن يصلح الجوانب المادية . وليس يخفى أن النفس البشرية إذا صلحت أصلحت كل شيء تأخذ به ، وتتولى أمره .

فالإنسان سيد هذه الأرض ، وصالحها وفسادها منوطان بصلاحه وفساده . وليست الثروة ولا وسائلها من صناعة وزراعة وتجارة هى المعيار لصلاح البشر .

ولا الملك ووسائله من القوة والسياسة .

فإن البشر هم الذين أوجدوا ذلك كله — أوجدوا كل وسائل الملك والحضارة
من علوم ، وفنون ، وأعمال ، بعد أن لم تكن .
فهي إذن تابعة من معين الإستعداد الإنساني ، وتابعة له — دون العكس .
إننا نؤمن العرب قد ورثنا الحضارة عن سلف أوجدوها من العدم —
ولكننا أضعنا هذا الرصيد الحضارى الهائل بفساد عقولنا وأنفسنا .
واليوم ، لا بد لنا من النظر الطويل ، والفكر القويم ، فيما نحن فيه .
فن لم يتفكر لا يهتدى إلى الحق .
ومن لا يهتدى إلى الحق فهو ضال .
وليس بعد الحق إلا الباطل ، وليس بعد الهدى إلا الضلال .

خاتمة

خاتمة

الإسلام في عرف المفسرين للقرآن الكريم دين هداية ، وسيادة ، وسياسة وحكم - وليس ذلك إلا لأن ما جاء به من إصلاح البشر في جميع شئونهم الدينية ، ومصالحهم الإجتماعية ، والقضائية ، والسياسية ، والإقتصادية ، يتوقف على :

السيادة ، والقوة ، والحكم بالعدل ، وإقامة الحق ، والإستعداد لحماية الدين والدولة .

والحكم في الإسلام للأمة .

وشكله شورى أو نيابى .

ورئيسه الخليفة أو أى رئيس للدولة يسمى بأى إسم .

والأمة هى التى تملك نصبه وعزله .

وكان صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه في المصالح العامة من :

سياسية ، وحربية ، ومالية ، مما لا نص عنه في كتاب الله تعالى . وأولو الأمر هم أهل الحل والعقد ، والرأى الحصيف في مصالحها - الذين تثق بهم الأمة وتطيعهم فيما يقررونه . .

وأولو الأمر الذين كانوا مع رسول الله ، وكان الأمر يرد إليهم في الشئون العامة للأمة من الأمن والخوف وغيرها ، هم الذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يستشيرهم في الأمور الدقيقة والسرية .

وكان يستشير جمهور المسلمين فيما لهم به علاقة عامة .

وكان صلى الله عليه وسلم يعمل برأى الأكثر - - وإن خالف رأيه .

ففي غزوة أحد استشارهم في أحد الأمرين :

الحصار في المدينة ، أو الخروج إلى أحد للقاء المشركين فيه . وكان رأيه صلى الله عليه وسلم ورأى بعض كبار الأمة — الأول . وكان رأى الجمهور الثاني : فنفذ عليه السلام رأى الأكثر .

* * *

ومن الدلائل على أن التشريع القضائي ، والسياسي ، والاجتماعي ، والحربي هو حق الأمة — المعبّر عنها في الحديث بالجماعة — أن القرآن الكريم يخاطب بها جماعة المؤمنين .

والآيات القرآنية في ذلك كثيرة ، ونلفت نظر القارئ إلى سورة براءه أو التوبة ، ففيها من حكم المعاهدات الشيء الكثير .

وقد صرح كبار النظار من علماء الأصول بأز، السلطة في الإسلام للأمة بتولاها أهل الحل والعقد ، الذين :

ينصبون عليها الخلفاء والأئمة .

ويعزلونهم إذا اقتضت المصلحة عزلهم .

وقال الإمام الرازي في تعريف الخلافة — هي رئاسة عامة في الدين والدنيا لشخص واحد من الأشخاص . .

وهذه القاعدة الأساسية لدولة الإسلام كانت أعظم إصلاح سياسي للبشر . إصلاح جاء به القرآن الكريم في وقت كانت فيه جميع الأمم مرفقة بحكومات استبدادية استعبدتها في أمور دينها ، ودينها .

وكان أول منفذ لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يكن يقطع بأمر من أمور السياسة ، والإدارة العامة ، إلا باستشارة أهل الرأي والمكانة في الأمة — ليكون قدوة لمن بعده .

ثم جرى على ذلك الخلفاء الراشدون .

وإذا كان الله قد أوجب على رسوله المشاورة ، فإن غيره أولى بذلك .

وليس يصح أبدا أن يكون حكم الاسلام في عهد محمد عليه السلام أدنى من حكم ملكة سبأ العربية ، فقد كانت فيما يحكى القرآن الكريم عنها مقيدة بالشورى .
« أفقتونى فى أمرى ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون » .

. . .

أما خلفاء المسلمين الذين جاءوا من بعد ، وملوكهم ، فهم الذين زاغوا عن الصراط المستقيم - إلا قليلا منهم .

وشايع هؤلاء في مسلكهم ، ويسروا لهم سبل الحكم الفردى والاستبدادى ، علماء الرسوم المذافقون وخطباء الفتنة الجاهلون .

وصار المسلمون يجهلون القواعد الأساسية التى تبى ، وتقوم عليها ، الحكومة الإسلامية .

وكان هذا من أسباب ضياع أعظم مزايا الإسلام السياسية التشريعية ، وذهاب ملكه أيضاً .

. . .

وبعد ، فهذه الإشارة العابرة هى التى تلخص كل ما قصدت إليه من هذا الكتاب .

إن قضايا النظم الحكومية من سياسية ، وإدارية . واقتصادية واجتماعية ، متروك أمرها إلينا بتفويض من المولى جل وعلا .

وأن ما ننتهى إليه منها من نظم يصبح شرعياً لأنه صادر عنا بتفويض من الله ، ويصبح أيضاً قابلاً للتنفيذ من حيث أن المولى سبحانه وتعالى لم يترك هذه

الأمر لنا لنعالجها ونضع لها التنظيمات لإخلاصنا من التحجر والوقوف عند صيغ يعينها .

إنه سبحانه وتعالى لم يرد منا الاملاءه ظروف الزمان والمكان لتكون تشريعاتنا في أى وقت ، وفي أى مكان ، قادرة على تحقيق الصالح العام، وتحقيق الحياة الأفضل .

فلننمض في سبيلنا على هدى من آيات القرآن الكريم والله الموفق إلى الصراط المستقيم .

« إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم » .

(وصدق الله العظيم)

الكتاب التالي

القرآن والثورة الثقافية

يصدر قريباً للمؤلف

كتب المؤلف

أولاً : الدراسات القرآنية :

- ١ - الفن القصصى فى القرآن الكريم
- ٢ - القرآن ومشكلات حياتنا المعاصرة
- ٣ - هكذا بينى الإسلام
- ٤ - القرآن والدولة
- ٥ - محمد والقوى المضادة
- ٦ - المقدرات فى غريب القرآن تحقيق ونشر

ثانياً : الدراسات الأدبية واللغوية .

- ١ - صاحب الأغاني أبو الفرج الأصبهاني الرواية
- ٢ - احمد فارس الشدياف وآراؤه اللغوية والأدبية
- ٣ - دراسات فى المكتبة العربية

ثالثاً : كتب التراجم.

- ١ - عبد الله النديم ومذكراته السياسية
- ٢ - السكواكبي حياته وآراؤه
- ٣ - على مهابلة وآثاره